



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٩)

المروبة أولاً !

ابو خلدون ساطع الحصري



المروبة أولاً



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٩)

المروبة أولاً !

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً : مرعبي - تللكس : ٢٣١١٤ مارابي .

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة (*)

الطبعة الاولى : بيروت : كانون الثاني / يناير ١٩٨٥

الطبعة الثانية : بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٥ .

المحتويات

٧	مقدمة
٩	ما أغربنا!

حقائق يجب أن نعرفها حق المعرفة ونؤمن بها أشد الايمان

١٣	البلاد العربية
١٤	العرب
١٤	الدول العربية
١٥	الأمة العربية

وقائع وأحداث يجب أن نتذكرها ونتأمل فيها ونتعظ بها

٢٠	بين حلب وبين عمان
٣١	من حائل إلى العسير ومن جدة إلى الظهران
٤٠	استدراك ومناقشة

مزلق التشبيهات

٤٧	أصفار سعد زغلول
٥٢	مرآة عبد الرحمن عزام

من أنا . . ومن أنت بل من نحن ؟

٥٩	من أنا . . ومن أنت ؟
٦٣	ملاحظات على الأسئلة

٦٨ مواضيع البحث
٦٨ - الرابطة الافريقية
٧١ - رابطة البحر المتوسط
٧٣ - الرابطة الاسلامية
٧٩ - رابطة العروبة
٨١ - النزعة الفرعونية

آراؤهم

٨٣ - حديث عبد الرحمن عزام
٩٠ - حديث الدكتور حسين كامل سليم
٩٤ - حديث الدكتور وليم سليم حنا
٩٥ - رأي الاستاذ فكري اباطة
٩٧ خاتمة

نحو الولايات المتحدة العربية فالدولة العربية الكبرى

١٠١ مذكرة القدسي
١٠٤ مقالة مصطفى أمين
١١٣ استدراك

إلى من يقول : « مصر أولاً »

١١٧ حول الوحدة العربية
١٢٢ مقارنات تتكلم
١٢٤ ذيل حول مقال
١٣٤ كلمة ختامية

مقدمة

كثيراً ما يسألونني :

- ما هي الطريقة العملية ، لتحقيق الوحدة العربية ؟
وفي بعض الأحيان ، يستهلون هذا السؤال ، بمقدمة قصيرة :

- أنت تتكلم عن القومية العربية ، وتدعو إلى الوحدة ، ولكنك لا تقول لنا :
ما هي الوسائل العملية لتحقيق هذه الوحدة ؟
وأما أنا ، فأقول لهؤلاء ، على الدوام :

- إني أعتقد أن أول ما يجب عمله لتحقيق الوحدة العربية - في الأحوال
الحاضرة - هو : إيقاظ الشعور بالقومية العربية ، وبث الإيمان بوحدة هذه الأمة . . .

عندما يستيقظ هذا الشعور تمام اليقظة ، وعندما ينتشر هذا الإيمان ويرسخ في
النفوس تمام الرسوخ . . . تتوضح السبل ، وتتمهد الطرق ، أمام الوحدة
العربية . . . وتزول العقبات وتنهار العوائق التي تعترضها . . . بكل سهولة .

ولكن . . . إذا بقي الشعور بالقومية العربية ، على ما هو عليه من الضآلة . . .
والإيمان بوحدة الأمة العربية ، على ما هو عليه من الضعف . . . تبدو أتفه العوائق
بمثابة العقبات التي لا يمكن اقتحامها . . . فتتوقف الجهود أمام أولى الصدمات . . .
وتنهار العزائم أمام أصغر المشاكل . . .

ولذلك ، أنا أسعى على الدوام ، وراء إيقاظ الشعور بالقومية العربية ، وبث الإيمان بوحدة الأمة العربية .

ولقد كتبت الصحائف التالية ، خلال هذا الصيف ، بهذا الاعتقاد ، ولهذا الغرض .

أبو خدلون
ساطع الحصري

القاهرة ١٠ أيلول ١٩٥٤

ما أغربنا !

إننا ثرنا على الانكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . .

ثرنا على الذين استولوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من
السنين . . .

وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب ، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر ،
وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكننا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنا نقدر الحدود التي كانوا أقاموها في
بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينا أن تلك الحدود ، إنما كانت حدود « الحبس الانفرادي » ، و « الإقامة
الاجبارية » التي كانوا فرضوها علينا ! . . .

حَقَائِقُ

يجب أن نعرفها حق المعرفة

ونؤمن بها أشد الإيمان

البلاد العربية

إن جميع البلاد التي يتكلم سكانها باللغة العربية ، هي عربية . . .
مهما تعددت الدول التي تحكمها .

ومهما تنوعت الأعلام التي ترفرف على بناياتها الحكومية .
ومهما تعرجت وتشابكت الحدود التي تفصل بين أقسامها السياسية . .
إنها بلاد عربية . .

و « بلاد العرب » ليست الجزيرة العربية وحدها ، كما يزعم البعض ، ولكنها
جميع البلاد التي يتكلم أهلها باللغة العربية . .

من جبال زاغروس في الشرق ، إلى المحيط الأطلسي في الغرب ، ومن شواطئ
البحر الأبيض وهضاب الاناضول في الشمال ، إلى المحيط الهندي ومنابع النيل
والصحراء الكبرى في الجنوب . .

كلها تدخل في نطاق « بلاد العرب » .

والنشيد الحماسي المعروف :

بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن إلى مصر فتطوان
يعبر عن شمول « بلاد العرب » تعبيراً فنياً رائعاً .

العرب

إن كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية ، هو عربي . . .
مهما كان اسم الدولة التي يحمل جنسيتها وتابعتها بصورة رسمية .
ومهما كانت الديانة التي يدين بها ، والمذهب الذي ينتمي إليه .
ومهما كان أصله ونسبه ، وتاريخ حياة أسرته . . .
فهو عربي . . .
والعروبة ليست خاصة بأبناء الجزيرة العربية ، ولا مختصة بالمسلمين وحدهم .
بل إنها تشمل كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية .
سواء أكان مصرياً ، أو كويتياً ، أو مراكشياً . . .
وسواء أكان مسلماً ، أو مسيحياً .
وسواء أكان سنياً ، أو جعفرياً ، أو درزياً .
وسواء أكان كاثوليكياً ، أو أرثوذكسياً ، أو بروتستانتياً . .
فهو من أبناء العروبة ، ما دام ينتسب إلى بلاد عربية ، ويتكلم باللغة العربية .

الدول العربية

إن الدول العربية القائمة الآن ، لم تكون ولم تتعدد بمشيئة أهلها ، ولا
بمقتضيات طبيعتها . .
إنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي
تقاسمت البلاد العربية ، وسيطرت عليها . .
والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تتقرر وفق مصالح البلاد وسكانها ،
وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ،
ضماناً لمصالحها هي . .

والفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية ، - من حيث النظم الادارية والتشريعية والاقتصادية ، والاتجاهات السياسية - إنما هي - بأجمعها - من مواريث عهود الاحتلال .

إنها وليدة الاستعمار ، حديثه وعارضه .

- ٤ -

الأمة العربية

العرب أمة واحدة .

وما المصريون والعراقيون والمغاربة . . . إلا شعوب وفروع لأمة واحدة ، هي الأمة العربية .

وقائِعَ وأحداث

يجب أن نتذكرها ، ونتأمل فيها ، ونتعظ بها .

لقد تعرضت البلاد العربية المختلفة ، في الماضي القريب ، - ولاسيما خلال
العقد الثالث من القرن الحاضر - لأحداث وعواصف سياسية عديدة ومتنوعة .

خلال تلك السنين ، كان معظم الأقطار العربية ، ولاسيما القطر المصري ،
منطوياً على نفسه ، لا يهتم بما يحدث في غيره ، ولذلك بقيت تلك الأحداث خارج
نطاق اطلاع معظم المثقفين واهتمامهم ، في مختلف البلاد العربية .

وفضلاً عن ذلك ، فقد توالى تلك الأحداث وتلاحقت بسرعة كبيرة ، فصارت
الجديدة منها تصرف الأذهان عن الاهتمام بما تقدمها ، ولذلك غابت الحوادث المذكورة
عن ذاكرة الكثيرين ممن شاهدوها ، في مدة وجيزة .

مع أن بعضها كان شديد الخطورة وعظيم الدلالة ، فكان يجب أن لا يغرب عن
الأذهان . . .

إني سألفت الأنظار ، في الصفحات التالية ، إلى طائفة من تلك الوقائع ، لأني
أعتقد بأن تذكرها في هذه الأيام ، يفيدنا فائدة كبرى : إنه ينير السبل أمام تفكيرنا
السياسي ، ويساعد على توجيهه الوجهة السليمة في بحر القضايا العربية ، الذي يزداد
تلاطماً يوماً بعد يوم .

بين حلب وبين عمان

- ١ -

خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٢٠ ، والأشهر الأولى من سنة ١٩٢١ ، شهد التاريخ ميلاد خمس دويلات عربية على أراضي « الدولة العربية السورية » ، التي لفظت أنفاسها الأخيرة ، عقب يوم ميسلون .

في أقصى الشمال دولة حلب ، وفي أقصى الجنوب دولة شرق الأردن ، وبينهما دول جبل الدروز ، ودمشق ، وجبال العلويين .

كانت دولة شرق الأردن وليدة الانتداب البريطاني ، وأما الدول الأخرى فكانت من أولاد الانتداب الفرنسي .

ولكن هذه الدول التي ولدت في سنة واحدة من الانتداب ، لم تنل حظاً متساوياً من الحياة .

كانت دولة حلب أقصرها عمراً : إنها لم تعيش سوى أربع سنوات وبضعة أشهر ، لأنها زالت من الوجود في اليوم الأول من سنة ١٩٢٥ ، ولم تترك أثراً ، سوى علم محفوظ في متحف ، وبضع ألواح رخامية ، حفر عليها اسم «مرعي باشا رئيس دولة حلب» .

وأما دولتا جبل الدروز وجبل العلويين ، فقد امتد بهما العمر ، بعد ذلك نحو عقدين من السنين .

ولكن دولة شرق الأردن ، عاشت إلى الآن ، وكل شيء يدل على أنها ستعيش بعد ، مدة من الزمن . . . وإن لم يكن في استطاعة أحد أن يقدر : كم سيطول بها العمر ، بعد الآن .

هذه الوقائع التاريخية ، التي لم ينقطع جيل شهودها بعد ، يجب أن لا تغرب عن الاذهان . . . يجب أن لا ننسى بأنه : عندما ولدت دولة شرق الاردن ولد معها اربع دول عربية اخرى ، اشتركت معها في استخلاف الدولة العربية السورية المرحومة . وكان لكل واحدة من هذه الدول حكومة خاصة ، وعلم خاص ، وميزانية خاصة ، ورئيس خاص . . .

ولكن تلك الدول ، زالت من الوجود ، الواحدة بعد الاخرى ، لأن البلاد التي كانت تحكمها اتحدت ، فكونت « الدولة السورية » الحالية ، ولم يبق الآن على قيد الحياة ، من هذه التوائم الخمسة ، سوى دولة الاردن .

فيجدربنا أن نتساءل : لماذا ؟ وكيف ؟

لماذا عاشت الدولة التي انشئت في شرق الاردن إلى الآن ، وظلت قائمة بذاتها ، منفصلة عن سوريا وعن سائر البلاد العربية بوجه عام ، في حين أن الدويلات التي ولدت معها لم تعمر طويلاً ؟

وكيف طال العمر بها حتى الآن ، مع أن الدولة التي انشئت في حلب - مثلاً - لم تعمر سوى اربعة اعوام وثلاث عام ؟

هل كانت طبيعة الاراضي التي قامت عليها دولة شرق الاردن مختلفة عن سائر المقاطعات السورية والبلاد العربية اختلافاً يستوجب هذا الانفصال ؟

هل كانت طبائع سكان شرق الاردن ورغباتهم مختلفة عن طبائع ورغبات سكان سائر البلاد السورية والاقطار العربية اختلافاً يحول دون اتحادهم معهم ؟

هل كانت هناك اوضاع اقتصادية خاصة ، تحتم على الاردن الانفصال عن غيرها ، وموارد مالية وفيرة تساعد على تغذية دولة قائمة بذاتها ؟

وخلاصة القول : هل كان في احوال البلاد التي قامت فيها دولة شرق الاردن ، شيء من الخصائص الطبيعية والبشرية ، الجغرافية أو التاريخية أو القومية أو الاقتصادية التي تستلزم بقاءها منفصلة عن سوريا وسائر البلاد العربية ؟ كلا ! لا شيء من هذه ، على الاطلاق . بل - بعكس ذلك - إن بقاء الاردن بهذه الصورة ، وطول هذه المدة منفصلة عن سائر البلاد العربية ، كان مخالفاً لطبائع الاشياء ، ومقتضيات الاحوال ، من جميع هذه الوجوه . . .

إن هذه الحقيقة تظهر إلى العيان بوضوح اكبر ، عندما نقوم بمقارنة بين الاردن وبين حلب بوجه خاص :

في العهد العثماني ، كانت حلب ولاية قائمة بذاتها ، ولكن شرق الاردن كانت متصرفية تتبع ولاية الشام . وفي تاريخ ابعد من ذلك ، كانت حلب عاصمة لدولة عربية راقية وقوية الشكيمة ، لعبت دوراً هاماً في تاريخ الشرق الادنى ، في حين أن شرق الاردن كانت تعيش على هامش التاريخ على الدوام . وكانت ولاية حلب من ارقى الولايات العثمانية ، في حين أن متصرفية الكرك كانت من ابعد المتصرفيات عن الرقي والعمران

وكان عدد سكان مدينة حلب وحدها يزيد على عدد سكان البلاد الاردنية باجمعها . وكان عدد حملة الشهادات العالية في حلب ، يزيد عشرات وعشرات المرات على عدد حملة الشهادات الثانوية من اهالي شرق الاردن . وكانت حلب تمتاز باوضاع اقتصادية مزدهرة - من حيث التجارة والزراعة والصناعة ، في حين أن بلاد شرق الاردن كانت فقيرة ، ومتأخرة في جميع هذه الامور .

فلماذا ، اذن ، على الرغم من جميع الامور التي ذكرتها آنفاً ، اتحدت حلب مع دمشق ، بعد اربعة اعوام وثلث العام ، وظلت الاردن دولة قائمة بذاتها إلى الآن ؟ لنلق نظرة سريعة على سير الوقائع - منذ بدايتها - لتتوصل إلى جواب هذا السؤال :

- ٢ -

عندما استولت الجيوش الفرنسية على سوريا ، عقب يوم ميسلون ، وقضت على « الدولة العربية » القائمة فيها . . . قرر الجنرال غورو - المندوب السامي والقائد العام - تجزئة اراضي تلك الدولة ، لتتيسر له السيطرة عليها باقل جهد مستطاع :

فأولاً : في اول ايلول سنة ١٩٢٠ ، سلخ عنها البقاع مع بعض الاراضي الاخرى ، وألحقها بلبنان . ثم ، بعد اسبوع من ذلك التاريخ ، فصل عنها حلب واعلن انشاء دولة هناك . وبعد مدة وجيزة ، اعلن قيام دولة في جبل العلويين . وبعد بضعة اشهر ، اضاف إلى هذه السلسلة دولة اخرى ، تقوم في جبل الدروز . وزعم أن هذه الاجراءات ستضمن لفرنسا السيطرة على تلك البلاد بسهولة ، وإلى الابد

عندما انشأ الجنرال غورو « دولة حلب » صرح في بيانه الرسمي بأنه قرر ذلك « نزولاً عند رغائب الاهالي » ، و « مراعاة لخصائص البلاد » ؛ وطبعاً لم يعجز عن ايجاد شخص يخدم اغراضه ، بغية الحصول على لقب « رئيس دولة حلب » والتمتع بمنافع هذا اللقب ، واشخاص يساعدون هذا الرئيس ، بغية الوصول إلى المناصب العديدة التي خلقت لهذه الدولة الجديدة .

ولكن . . . هذه التجزئة أوجدت استياء شديداً في المحافل الوطنية . ولذلك ، رأى ساسة فرنسا أن يخففوا وطأتها بإنشاء « مجلس اتحاد » ، على أن يعين أعضاؤه تعييناً من قبل الحكومتين ، وعهدوا إلى هذا المجلس النظر في بعض الأمور المشتركة التي تهم الدولتين .

وفي الوقت نفسه اخذ رجال الانتداب يقومون بدعاية واسعة النطاق بين اهالي حلب وتوابعها ، لترسيخ جذور هذه التجزئة عن طريق « البرهنة على المنافع المادية العظيمة التي ستجنيها البلاد من جراء استقلالها عن دولة دمشق » وتوسلوا بشتى الوسائل لحث الناس على الالتفاف حول الدولة التي خلقتها ، والتمسك بالانفصال الذي اوجدوه . وواصلوا العمل في هذا السبيل بكل اهتمام وانتظام ، مدة اربعة اعوام .

واعتقدوا ، في آخر الامر ، أن دعاياتهم هذه قد اثمرت الثمرات المرجوة منها ، وتوهموا بأن « المعارضة على اجراءاتهم انحصرت في دولة دمشق وحدها ، واما اهالي حلب وتوابعها فقد اصبحوا مؤمنين بفوائد الانفصال تمام الايمان ، وصاروا مؤيدين للوضع الجديد كل التأييد » .

ولذلك ، رأى المندوب السامي - بناء على تأكيدات وكيله في حلب - أن يوطد أركان هذه الدولة بقرار يصدر من مجلس تمثيلي ، فأمر بإجراء انتخابات عامة لتأليف مجلس يقرر دستور دولة حلب . وجرت الانتخابات تحت مراقبة رجال الانتداب وبمعرفة رجال الحكومة الموالية لهم - بطبيعة الحال .

ومع ذلك ، عندما اجتمع المجلس الذي انبثق عن هذه الانتخابات ، قرر على الفور وباتفاق الآراء ، إنهاء الانفصال ، والاتحاد مع دمشق . هذا القرار ، صدم الفرنسيين صدمة عنيفة ، لأنه جاء مخالفاً لما كانوا يتوقعونه مخالفة تامة .

إن سياستهم في هذه القضية فشلت فشلاً ذريعاً . ولكنهم لم يستهولوا نتائج هذا الفشل : لأن دمشق وسائر اقسام سوريا ايضاً كانت تابعة لانتداب فرنسا وخاضعة لسيطرتها ، ولذلك لم يروا من حسن السياسة أن يهملوا القرار الذي صدر عن هذا المجلس ، بعد أن جمعه هم بانفسهم ، وطلبوا منه أن يقرر دستور البلاد .

ولهذا السبب ، وافق المندوب السامي ، على توحيد حلب مع دمشق ، وجعلها جزءاً من الدولة السورية ، اعتباراً من بداية سنة ١٩٢٥ . وبهذه الصورة انتهت قصة « دولة حلب » ، بعد أن استمرت اربعة اعوام وبضعة اشهر .

واما قصة دولتي جبل العلويين وجبل الدروز ، فقد طالت اكثر من ذلك

بكثير . لأن الفرنسيين لم يقدموا هناك على عمل مماثل لما قاموا به في دولة حلب ، بل ابقوا الدولتين تحت سيطرتهم المباشرة ، منفصلتين عن الدولة السورية تمام الانفصال . ودامت الاحوال على هذا المنوال حتى سنة ١٩٣٦ ، حين جرت مفاوضات المعاهدة وحدثت اوضاع جديدة :

من المعلوم أن فرنسا لم تستطع أن تقضي على حركات المعارضة والمقاومة التي قامت في سوريا ، على الرغم من جميع وسائل العنف التي لجأت اليها ، والجهود التي بذلتها ، والخسائر التي تكبدتها . فإن تلك الحركات كانت تظهر باشكال متنوعة ، وتتوالى بدون انقطاع ، وتأخذ - بين حين وآخر - شكل ثورات مسلحة ، تتكرر بعنف متزايد

ولذلك رأى ساسة فرنسا في آخر الأمر أن ينظموا علاقات دولتهم مع الدولة السورية بمعاهدة تعقد مع رجال الحركة الوطنية ، ودخلوا معهم في مفاوضات رسمية ، وبناء على إصرار البوئين خلال هذه المفاوضات وافقوا على ضم جبل الدروز وجبل العلوين إلى سوريا .

فأصدر المندوب السامي قراراً يصرح بأن « جبل الدروز جزء من الدولة السورية » وقراراً مماثلاً لذلك يصرح بأن « جبل العلوين جزء من الدولة السورية » . إلا أنه ادخل في كل واحد من القرارين المذكورين مادة تنص على أن التنفيذ يكون من تاريخ ابرام المعاهدة .

وبما أن البرلمان الفرنسي لم يبرم المعاهدة . . . ظلت اوضاع هاتين الدولتين معلقة ومذبذبة ، إلى أن قامت حركات التحرير الاخيرة سنة ١٩٤٤ ، وتم ضم الجبلين إلى سوريا بصورة نهائية .

وبهذه الصورة ، تكونت دولة سوريا الحالية ، من اتحاد دويلات حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلوين . . . التي كان قد خلقها الجنرال غورو ، عقب استيلائه على البلاد . .

واما الدولة التي قامت في شرق الاردن ، فقد سارت الامور فيها سيراً يختلف عن كل ما تقدم :

فإن بريطانيا عندما قررت خلق الدولة المذكورة ، لم تحاول أن تخدع الناس بالتكلم عن « رغبات الاهالي أو خصائص البلاد » بل اعلنت حقيقة الأمر بكل صراحة :

« لما كان الاتفاق المعقود بين بريطانيا وبين فرنسا يقضي بأن يكون جنوب خط سايكس بيكو

في منطقة النفوذ البريطاني ، لا الفرنسي . . . توافق الحكومة البريطانية على انشاء حكومة عربية مستقلة في شرق الاردن ، على أن تكون تحت الانتداب البريطاني ، دون أن تكون مربوطة بحكومة فلسطين . . . » .

هذه العبارات التي وردت في الكتابات والبيانات الرسمية ، قد اعلنت على الملأ أن بلاد شرق الاردن انفصلت عن سوريا بناء على اتفاقية سايكس بيكو ، وكونت دولة قائمة بذاتها بناء على رغبة بريطانيا . . .

واما كون البلاد فقيرة ، محرومة من موارد مالية تكفي لسد حاجات الدولة الاساسية . . . واما كونها متأخرة ، وكون عدد متعلميها قليلاً جداً . . . فإن كل ذلك لم يحل دون تنفيذ الخطط التي وضعتها السياسة البريطانية . . . بل بالعكس . لقد سهل ذلك تنفيذ تلك الخطط وتحقيق اغراضها ، تسهلاً كبيراً .

لأن بريطانيا لم تتأخر - بطبيعة الحال - عن بذل مقدار من المال - في سبيل ضمان سيطرتها على هذه البقعة الاستراتيجية الهامة من الشرق الادنى ، فقررت منح الاردن مساعدة مالية سنوية ، لسد عجز ميزانيتها ، وجعلت بذلك « دولة الاردن » قابلة للحياة ، فضلاً عن أنها جنت من ذلك فائدتين فرعيتين :

إن افتقار الحكومة الاردنية إلى المال ، كان يزيد لها ارتباطاً بالدولة المنتدبة التي تمنحها هذا المال ويجعلها اشد خضوعاً لمشئته ممثلي تلك الدولة ، بطبيعة الحال . ثم أن هذه السياسة المالية ، كانت تدخل إلى البلاد كل سنة مقداراً من الثروة ، يساعد على تحسين الاحول الاقتصادية فيها بصورة تدريجية ، وكان ذلك يكسب عهد الانتداب طائفة من الانصار .

واما قلة المتعلمين ، فهي ايضاً كانت تسهل تحقيق اغراض البريطانيين : لأن الجهل المخيم على البلاد كان يفسح امام حكومة شرق الاردن مجالاً واسعاً لتعمل ما تشاء - او بالاحرى : لتعمل ما يشاؤه البريطانيون ، أو ما يوافقون عليه ، على الاقل - دون أن تخشى حدوث ثورة ، او قيام معارضة تستحق الاهتمام .

ولا حاجة إلى القول : إن الدولة التي تكونت في شرق الاردن ، بهذه الصورة ، ما كان يمكن أن تعود وتنضم إلى سوريا ، لا بالسهولة التي تم بها اتحاد حلب مع دمشق ، ولا بالطريقة التي سارت عليها الامور في قضية انضمام جبل الدروز وجبل العلويين إلى الدولة السورية .

لأن الحدود التي قامت بين شرق الاردن وبين سائر اقسام سوريا ، كانت في حقيقة الامر ، بمثابة حدود تفصل منطقة الانتداب البريطاني عن منطقة الانتداب

الفرنسي ، ولهذا السبب ، ما كان يمكن أن تتحد الاردن مع سوريا ، الا باحدى الطرق التالية :

(أ) اخراج شرق الاردن من نطاق الانتداب البريطاني ووضعه تحت الانتداب الفرنسي .

(ب) اخراج سوريا من منطقة الانتداب الفرنسي ، وضمها إلى منطقة الانتداب البريطاني .

(ج) ابتكار نظام « انتداب ثنائي » تشترك فيه الحكومتان البريطانية والفرنسية .

(د) رفع الانتدابين عن البلدين ، في وقت واحد .

ولا حاجة إلى البيان ، أن كل ذلك كان يخالف الاتفاق الذي توصلت اليه بريطانيا وفرنسا لضمان مصالحهما وتأمين مطامعهما ، بعد مفاوضات ومساومات شاقة ، استمرت خمسة اعوام . .

هذا هو السبب الاصيل والاساسي ، في قيام « دولة » في شرق الاردن ، وبقائها منفصلة عن سوريا وعن سائر البلاد العربية إلى الآن . إن انكار هذه الحقيقة يكون بمثابة انكار وجود الشمس في رابعة النهار .

ومما لا شك فيه أن مجيء « عبد الله بن الحسين » إلى عمان ، وتربعه على عرش الحكم في شرق الاردن - في الظروف التي ذكرتها آنفاً - قد ساعد الانكليز مساعدة كبيرة على تنفيذ الخطط التي رسموها وتحقيق الاغراض التي استهدفوها . . .

في الواقع أن الملك عبد الله لم ينقطع عن اعتبار الاردن جزءاً من سوريا ، وظل يحلم بتولي عرش البلاد السورية باجمعها ، بعد أن قطع الامل من عرش العراق ، وبعد أن اخذ من المستر تشرشل - الذي كان وزيراً للمستعمرات - ما يشبه الوعد بمساعدته على تولي عرش سوريا ، « إذا عمل على توطيد الامن في البلاد التي تولى امورها ، ولم يقم باعمال تستوجب تخوف الفرنسيين منه . . » .

إنه بذل جهوداً كبيرة في هذا السبيل . وضاعف جهوده ودعايته - بوجه خاص - عقب زوال الانتداب الفرنسي من سوريا . ولكن رجال الحركات الوطنية هناك ، كانوا قد عرفوا طباعه حق المعرفة واختبروا نزعاته بصورة فعلية ، في مناسبات عديدة ، وفي اوقات مختلفة ، فصاروا يعتقدون بأن توليه الحكم في سوريا ، يؤدي إلى رجوع البلاد إلى الوراء ، في جميع الامور الداخلية والخارجية . ولذلك لم يلتفتوا إلى دعايته ، وعارضوا مشروعاته . . على الرغم من ايمانهم بالوحدة العربية ، وتشوقهم إلى تحقيقها ، ولو بصورة تدريجية . . .

لقد دخلت أحوال المملكة الاردنية في طور جديد ، بعد كوارث فلسطين
الاخيرة وذلك بسبب انضمام « الضفة الغربية » اليها . .

إن هذا الجزء الجديد من المملكة كان ارقى بكثير من جزئها القديم ، من جميع
الوجوه الثقافية والاجتماعية والسياسية . كان يعدّ من البلاد العربية الراقية التي انتشر
فيها التعليم إلى حد كبير ، وكثر فيها المثقفون والمجاهدون . فكان من الطبيعي أن
تتغير اوضاع الاردن ، بعد انضمام سكان هذه البلاد إلى المملكة واشتراكهم في تنظيم
وتوجيه امورها الادارية والسياسية والفكرية . ولا سيما ، انهم كانوا قد تعودوا الجهاد
والكفاح منذ مدة غير قصيرة ، وصارعوا احوال الصهيونية عن كثب ، وأصبحوا
يلمسون خطر الطغيان الصهيوني المستمر ، واتجاهه القادم ، لمس اليدين .

وكانوا قد عرفوا أن المملكة الاردنية - بصفتيها الغربية والشرقية - اكثر البلاد
العربية تعرضاً لهذا الخطر ، واقلها قدرة على دفعه . فإن نظرة واحدة إلى طول الحدود
القائمة بينها وبين اسرائيل ، مع ملاحظة قلة عدد سكانها - حتى بعد انضمام الضفة
الغربية اليها - وضآلة مواردها المالية - التي لا تزال تجعل حكومتها مفتقرة إلى المنحة
البريطانية لسد عجز ميزانيتها الاعتيادية - كانت كافية لظهار هذه الحقيقة إلى العيان .

ولذلك ، صار المفكرون في ضفتي المملكة يرون أن اسرع ما يجب اتخاذه من
التدابير لمعالجة هذا الوضع الشاذ ، ومكافحة هذا الخطر الداهم . . . هو توحيد
الاردن مع العراق ، ليشترك اشتراكا مباشرا في مقاومة الخطر ومكافحته . . بكل ما
لديه من ثروة بشرية ومالية .

وكانوا يعتقدون ، في الوقت نفسه ، أن اتحاد الاردن مع العراق ، ما كان
ينطوي على شيء من المحاذير التي كانت تذكر عندما جرت بعض المحاولات لتوحيد
سوريا مع العراق . لأن معارضي ذلك الاتحاد كانوا يستندون عندئذ إلى بعض الحجج
المنطقية التي يمكن أن تتلخص بما يلي :

« إن العراق مقيد بمعاهدة مع الحكومة البريطانية ، مع أن سوريا ليست مقيدة بأية معاهدة مع
دولة من الدول . ثم أن نظام الحكم في سوريا جمهوري ، في حين أنه في العراق ملكي .

« فضلا عن ذلك ، فإن الدستور العراقي - ولا سيما بعد تعديله الاخير ، في عهد الوصاية ،
وتحت ظروف شاذة - اعطى العرش سلطات خطيرة ، لا تأتلف مع مبادئ الديمقراطية الحقيقية . فلا
يجوز أن تتحد سوريا مع العراق ، ما دامت احوال المملكة العراقية باقية على ما هي عليه الآن » .

ومن بديهيات الامور أن هذه المحاذير - التي كانت تذكر لمعارضة اتحاد سوريا مع
العراق - لم تكن واردة على الاطلاق بالنسبة إلى اتحاد الاردن مع العراق . لأن احوال

المملكتين لا يختلف بعضهما عن البعض الآخر من الوجوه المذكورة آنفاً : فإن الأردن مقيد بمعاهدة مع بريطانيا ، مثل العراق ، ونظام الحكم فيه ملكي ، كما في العراق ، وفضلاً عن ذلك كله ، فإن الاسرة المالكة في الاردن هاشمية ، كما في العراق .

لذلك كله ، انتشرت هذه الفكرة في المملكة الاردنية انتشاراً كبيراً ، واخذت تتغلغل بين جميع طبقات الشعب ، وتقوّت بوجه خاص خلال ازمة العرش التي طالت وتعددت كثيراً بعد مقتل الملك عبد الله . حتى أن البعض صاروا يزعمون أن الازمة المذكورة كانت فرصة ذهبية ، اتاحتها الاقدار للبلاد ، لتسهيل تحقيق هذا الاتحاد . .

ولكن . . في الوقت الذي كانت تنتشر فيه فكرة الاتحاد مع العراق - بهذه الصورة - داخل المملكة الاردنية ، قامت حركة معارضة لها من محافل بعض البلاد العربية الاخرى . اشتركت في هذه المعارضة جهات وهيئات عديدة رسمية وغير رسمية ، وتوسلت بوسائل متنوعة ، سرية وعلنية ، فاستطاعت في آخر الامر ، أن تخلص عرش الاردن من الازمات التي انتابته ، وأن تقضي على حركة اتحاد الاردن مع العراق .

وكان بين الوسائل التي توسلت اليها المعارضة للوصول إلى هذا الغرض ، الاستعانة ببعض الآراء السياسية التي كانت تحاول البرهنة على اضرار الحركات الاتحادية في الظروف الحالية ، وكان اهم هذه الآراء يحوم حول « ضرورة حفظ التوازن بين الدول العربية » .

صار المعارضون يقولون : « إن اتحاد الاردن مع العراق ايضا يخالف مصالح العرب العامة ، لأنه يقوي الهاشميين ، ويغضب السعوديين ، فيختل التوازن القائم بين الدول العربية الآن . . . » .

إن هذه النظرية - نظرية التوازن بين الدول العربية - التي كانت تجول وتصول في دهاليز جامعة الدول العربية ومحافلها منذ عدة سنوات ، انتعشت خلال ازمة الاردن ، وقامت بدور فعال في توجيه الامور . وفضلاً عن ذلك ، ولدت عدة آراء ونظريات فرعية ، تعمل معها لتوجيه الامور نحو نفس الغاية :

« الاتحاد يجب أن يكون شاملاً لجميع الدول العربية ، ولا يكون مقتصرأ على البعض منها . . » .

« خير للشعوب العربية أن تسعى إلى التحرر من قيود المعاهدات والاحتلالات ، قبل أن تفكر في الاتحادات . . » .

« إن ابقاء ما كان على ما كان ، هو احسن الحلول بوجه عام . . » .

إن هذه الفكرة الاخيرة - بوجه خاص - وجدت هوىً قوياً في نفوس معظم
ساسة الدول العربية ، وساعدت لذلك ، مساعدة كبيرة ، على حل ازمة العرش في
الاردن ، وعلى بقاء المملكة الاردنية على قيد الحياة .

- ٤ -

بعد أن انتهيت من استعراض هذه الوقائع التاريخية التي تعود إلى الماضي
القريب . . . ولا سيما بعد أن قصصت قصة المملكة الاردنية بخطوطها الاساسية ،
ووصلت إلى الفصل الاخير منها ، لا استطيع أن امنع نفسي من اثاره بعض الاسئلة ،
ومن الدعوة إلى التأمل فيها تأملاً جدياً . . .

فأتساءل : ماذا كان يحدث . . . لو أن الآراء والنظريات التي ذكرتها آنفاً ،
خلال بحثي عن ازمة الاردن الاخيرة ، ظهرت على مسرح السياسة السورية ،
فسيطرت على تفكير المجاهدين ووجهت أعمالهم ، قبل ثلاثة عقود من السنين ؟

ماذا كان يحدث إذ ذاك ، وإلى ماذا كانت تؤول حالة سوريا الآن ؟

ماذا كان يحدث ، لو قيل لأهل حلب قبل سنة ١٩٢٤ ، ولأهل اللاذقية
والسويداء قبل سنة ١٩٣٥ : « لا تفكروا في الاتحاد ، قبل أن تتخلصوا من الاحتلال
والانتداب . . » ؟

ماذا كان يحدث ، لو تبني زعماء الثورات السورية امثال هذه الآراء والنظريات ،
وعملوا بها ؟

ماذا كان يحدث ، لو لم تتصل ثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين بحلب
ودمشق ؟

ولو قامت ثورة ابراهيم هنانو باسم حلب وحدها ، لا باسم سوريا
باجمعها . . ؟

ولو انحصرت ثورة سلطان الأطرش داخل حدود جبل الدروز ، ولم تسر إلى
غوطه دمشق ، وجبال حمص وحماه ؟

وفي الأخير ، لو لم يشمل الفصل الختامي من الثورات السورية جميع انحاء
البلاط ، من اقصى الشمال إلى اقصى الجنوب . . ولم تقم حملات الاصطدام مع
الجيش الفرنسي والهجوم على ثكناتها ، في دمشق ، وحماه ، وحلب ، والسويداء . .
في وقت واحد ؟

ماذا كان يحدث إذ ذاك ، وإلى ماذا كانت تنتهي حالة سوريا اليوم ؟

إني . . عندما افكر في كل ذلك ، اقول ، بدون تردد :

كان من حسن حظ الشعب السوري والامة العربية أن امثال هذه الآراء
والنظريات - من نظرية « لا اتحاد قبل التحرر » ، إلى دستور « ابقاء ما كان على ما
كان » - لم تستول على الازمان ، في تلك الازمان . .

واعتقد أن احداً لا يخالفني في هذا الحكم ، الا إذا استطاع أن يقول : يا ليت لم
تتحد دول حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلويين . . يا ليت بقيت تلك الدول
قائمة إلى الآن . . مثل توأمتها « المملكة الاردنية » . . !

من حائل إلى العسير ومن جدة إلى الظهران(*)

- ١ -

كانت اراضي المملكة العربية السعودية الحالية - في بداية العقد الثالث من القرن الحاضر - منقسمة إلى اربع وحدات سياسية ، مستقلة بعضها عن بعض ، استقلالاً تاماً :

إمارة آل الرشيد : في القسم الشمالي من نجد

سلطنة آل السعود : في الاقسام الاخرى من نجد

المملكة العربية الهاشمية : في الحجاز

إمارة الادريسي : في العسير

غير أن « عبد العزيز بن السعود » قام بعدة حركات عسكرية ، قضت على هذه الاوضاع السياسية ، خلال عشر سنوات :

اولاً : سنة ١٩٢١ - استولى على « حائل » ، وقضى على اماره آل الرشيد ، ووجد بذلك جميع اقسام نجد .

ثم سنة ١٩٢٥ استولى على الحجاز ، وقضى بذلك على المملكة العربية الهاشمية .

(*) إن حركات « التوحيد والتوحيد » التي حدثت بين الأقطار العربية في الماضي القريب ، لم تنحصر بما ذكرناه آنفاً عن سوريا ، بل حدث ما يماثل ذلك في الجزيرة العربية أيضاً . وأرى من المفيد أن نتذكر تلك الأحداث هذه الأيام .

وفي سنة ١٩٢١ كان قد استولى على القسم الشمالي من العسير ، وسنة ١٩٢٦ ادخل العسير تحت حمايته ، وفي سنة ١٩٣٠ استولى على سائر اقسامه ، وقضى بذلك على اماره الادريسي ، وضم القطر المذكور ايضاً إلى ملكه .

« والمملكة العربية السعودية » الحالية تكونت بهذه الصورة من اتحاد واندماج « امارتين وسلطنة ومملكة » ، وصارت تمتد لذلك من حائل إلى العسير ، ومن جدة إلى الظهران . .

لقد انتقلت الأحداث والوقائع التي ذكرتها آنفاً إلى ذمة التاريخ ، لأنه قد مضى على الأولى منها ثلث قرن ، والاخيرة منها ربع قرن ، ولذلك اصبح في استطاعة الباحث الآن أن يتأمل فيها وفي نتائجها ، بالحياد الفكري الذي تتطلبه الاحداث التاريخية ، وأن يصدر حكماً لها أو عليها ، على ضوء النتائج التي ظهرت إلى الآن .

فلنفكر اذن : هل كان توحيد البلاد الاربعة المذكورة ، وادماجها في دولة واحدة ، موافقاً لمصلحة الامة العربية ، ام مخالفاً لها ؟

هل اصبحت تلك البلاد احسن حالاً ، مما كانت عليه قبلاً ، ام اسوأ حالاً ؟

وبالتالي ، هل يجب أن نقول : « نعم ما حدث » ، ام نقول : « يا ليت لم تتوحد تلك البلاد . . » ؟

اظن أن الشطر الثاني من السؤال الاخير ، يصدم الازهان ، فلا يترك امامها مجالاً للتردد في الجواب . الجواب الذي يتبادر اليها على الفور ، يكون : « كلا ! لا يسوغ لنا أن نقول : يا ليت لم تتحد تلك البلاد » .

إذ من بديهيات الامور ، أنه لو كان هناك اربع دول عوضاً عن هذه الدولة الواحدة ، لزادت عوامل التنازع والاختلاف في السياسة العربية ، كما زاد عدد الوفود في مجلس جامعة الدول العربية ! ولأصبحت الامور فيها اشد تعقداً واكثر تبلبلاً مما هي عليه الآن ، بدرجات .

وفضلاً عن ذلك ، لبلغ عدد اصوات دول الجزيرة في مجلس الجامعة الخمسة ، وتساوى مع اصوات مصر والعراق وسوريا ولبنان والاردن ، ولوجد « خصوم الاتحاد » في ذلك « حجة » اقوى بكثير من حججهم الحالية ، لتأييد زعمهم القائل بأن « الاتحاد بين الدول العربية يعرقل تقدمها ، بل يرجع بها إلى الوراء » . . .

ولكن لا ارى من الموافق أن نقف عند هذا الرأي الذي يتبادر إلى الازهان بهذه الصورة على الفور ، مهما بدا وجيهاً ومنطقياً ، بل ارى من الضروري أن ندرس الأمر

بشيء من التوسع والتعمق ، ونستعرض الوقائع مع مقدماتها ونتائجها لنستطيع أن نبني حكماً في هذا الأمر على أساس « الموازنة بين النتائج الحسنة والنتائج السيئة » موازنة دقيقة .

فلنبحث اذن : ماذا كان تأثير الوقائع في كل قطر من الاقطار المذكورة من ناحية ، وفي سائر البلاد العربية من ناحية اخرى ؟ وماذا كانت النتائج التي ظهرت ، أولاً عقب الوقائع ، ثم بمرور الزمان ؟

- ٢ -

إن استيلاء ابن السعود على اماره آل الرشيد ، لم يولد رد فعل يستحق الذكر والاهتمام ، لا في « نجد » نفسها ، ولا في سائر البلاد العربية . لأن الإمارة المذكورة كانت « شبه منقطعة » عن العالم الخارجي ، بسبب وضعها الجغرافي المعلوم ، كما أنها كانت بقيت خارج نطاق الحركات القومية التي قامت في العالم العربي ، بسبب ولاء آل الرشيد للدولة العثمانية ، وتبعيتهم لها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن ابن السعود اتخذ حيال آل الرشيد سياسة حكيمة ، لانه بعد أن اقصاهم عن دار حكمهم عاملهم معاملة حسنة ، وضمن لجميع افرادهم العيشة الهنيئة ، ولذلك هدأت الاحوال واستتب الأمن في نجد بسرعة ، وانتهت بذلك المنازعات التي كانت مستحكمة بين الأسرتين منذ اجيال عديدة .

ونستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة إلى اماره العسير ايضاً : لأن « الإدريسي كان بعيداً عن التمتع بشعبية أو عصبية ، كان قد استبد بالأمر هناك ، مستفيداً من بعض الظروف الطارئة ، ولذلك لم يستأ الناس من زوال تلك الإمارة ، لا في العسير نفسها ولا في البلاد العربية الأخرى .

غير أن استيلاء ابن السعود على العسير احدث بينه وبين ملك اليمن الإمام يحيى مشكلات عديدة وأزمات شديدة . وذلك لأن البلاد المعروفة باسم العسير ، كانت متاخمة لليمن . فكان من الطبيعي أن لا ينظر الامام يحيى بعين الارتياح ، إلى دخول تلك البلاد تحت حكم السعوديين ، وانفصالها بذلك عن اليمن بصورة نهائية . وكان من الطبيعي - بوجه اخص - أن تحدث خلافات شديدة بين الملكين ، حول تحديد حدود البلدين .

وقد أدت هذه الخلافات إلى قيام حرب بين البلدين سنة ١٩٣٤ . الا أن هذه الحرب انتهت بعد مدة وجيزة ، بعقد صلح بين الملك عبد العزيز بن السعود وبين الإمام يحيى . وبعد ذلك التاريخ ، لم يحدث حادث يستحق الذكر بين المملكتين .

ولكن . . . عند هجوم الجيوش السعودية على المملكة العربية الهاشمية في الاراضي الحجازية ، اخذت الامور شكلاً مختلفاً عما ذكرناه آنفاً كل الاختلاف ، وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة :

اولاً ، أن الحجاز لم يكن من البلاد المنقطعة أو « شبه المنقطعة » ، عن العالم ، كما كانت الحائل والعسير ، بل كان - بعكس ذلك - اشد بلاد العالم ارتباطاً بالخارج ، بروابط مادية ومعنوية كثيرة وقوية : كان يأتي كل سنة إلى الحرمين الشريفين ، قوافل كبيرة من الحجاج ، من مختلف البلاد الاسلامية . وكانت بعض الجماعات من اهالي تلك البلاد المختلفة تختار الاقامة في « مكة المكرمة » و « المدينة المنورة » ، بغية نيل « ثواب الجوار » . وكان كل سنة يُرسل إلى الحجاز « محمل » رسمي من مصر والشام ، مع هدايا وعطايا متنوعة . وفضلاً عن ذلك كله ، كان في الحجاز كثير من الاراضي والعقارات المملوكة لاشخاص يقيمون خارج البلاد ، او موقوفة لأسر وجماعات منبثة في مختلف اقطار العالم الاسلامي ، مقابل ذلك كان في مختلف البلاد العربية والاسلامية ، اراض وعقارات موقوفة للحرمين ، أو لمجاوري الحرمين . فكان من الطبيعي - نظراً لكل ما سبق - أن تثير وقائع الحجاز ، اهتماماً كبيراً في كثير من البلاد العربية والاسلامية .

ثانياً ، أن الملك حسين كان قد احرز مكانة رفيعة جداً ، خلال حياته الطويلة . إنه كان عاهل الشرفاء المنحدرين من نسل النبي العربي ، وكان قد شغل منصب « امارة مكة المكرمة » قبل أن يصبح ملكاً على الحجاز . وكانت الامارة المذكورة تتمتع بمكانة رفيعة في العالم الاسلامي ، منذ عصور طويلة ، وفي العهد العثماني كانت تعتبر من ارقى مناصب الدولة : اذ كانت التشريفات الرسمية تذكر « امير مكة المكرمة » مع « الصدر الاعظم وخديو مصر » ، وتعتبره متساوياً معها في الدرجة . وكان تنصيبه يجري بمراسم خاصة ، تشبه مراسم تنصيب الصدر الاعظم وشيخ الاسلام .

والملك حسين كان اضاف إلى هذه المكانة الدينية التاريخية ، مكانة دنيوية جديدة ، احرزها بفضل جهاده السياسي : فإن توليه الدفاع عن حقوق العرب وإقدامه على اعلان الثورة العربية ، واستمراره في قيادتها بعزم وثبات . . . اكسبته مكانة معنوية هائلة الارتفاع ، جعلته رمزاً لروح القومية العربية الجديدة .

وفضلاً عن ذلك ، كان قد اكتسب مكانة دولية لأن الدولة التي انشأها كانت استقلت استقلالاً تاماً . وكانت - عند انتهاء الحرب العالمية الاولى - الدولة العربية الوحيدة المعترف بها دولياً . كما أنها اعتبرت من الدول المتحالفة المنتصرة ، واصبحت صاحبة مقعد في مؤتمر الصلح الذي انعقد في قصر فرساي . .

ثم أن الجهود التي بذلها ، والكياسة التي أظهرها ابنه ومثله فيصل ، خلال اتصالاته مع عظماء السياسة - من ويلسون إلى لويد جورج وكليمنصو - زادت مكانته ارتفاعاً ، واكسبته شهرة عالمية .

ولهذه الاسباب ، كان من الطبيعي أن يعطف عليه الرأي العام العربي عطفاً عميقاً ، ويستاء من هجوم الجيوش السعودية على مملكته استياء شديداً .

ثالثاً : إن ابن السعود كان وهابياً . والقوات الهاجمة على الحجاز ، كانت من الاخوان الوهابيين . والحركة الوهابية كانت قد اكتسبت سمعة سيئة بين الناس في كثير من البلاد العربية والاسلامية منذ مدة طويلة . لأن غزوات الثورة الوهابية الاولى كانت قد تركت في النفوس آثاراً وذكريات سيئة . كما أن اشتراك الجيوش المصرية في محاربة الوهابيين في الجزيرة العربية - تحت قيادة ابراهيم باشا - صار سبباً لانتشار أخبار تلك الغزوات بين الناس على نطاق واسع ، وصارت تلك الاخبار تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق الروايات بطبيعة الحال ، وكان الناس لا يعرفون شيئاً عن الوهابية ، سوى أنها تحرم التدخين ، وتعتبر زيارة الأضرحة والتشفع بالاولياء نوعاً من الوثنية ، وتقول بوجوب هدم الأضرحة للقضاء على هذه الوثنية . وبما أن كل ذلك يخالف بعض العادات الشائعة والتقاليد الراسخة في كثير من البلاد العربية والاسلامية ، صار الناس يمتقون الوهابية ، ويتخوفون منها .

وعندما بدأ هجوم السعوديين على الحجاز ، كان من الطبيعي أن ترتبط هذه الهجمات الجديدة بروايات الغارات القديمة ، وتجعل الناس يتخوفون مما تصير اليه الامور ، إذا انتصر الوهابيون وسيطروا على الحرمين ، فأصبحوا مطلقي التصرف في القبور والأضرحة القائمة في مختلف المدن الحجازية . . .

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة التي شرحتها آنفاً ، أوجد في أكثر البلاد العربية استياء شديداً من مهاجمات السعوديين ، وعطفاً عميقاً على الملك حسين ، وتخوفاً بالغاً من مصير الحجاز ومستقبل شؤون « الحج إلى بيت الله الحرام » .

وكل ذلك ادى إلى « تطوع » جماعات من المجاهدين والشبان المتحمسين - في بعض البلاد العربية - للالتحاق بالقوات الحجازية ، بغية محاربة القوات السعودية .

إن هذه التأثيرات ، صارت اشد ظهوراً في العراق منها في سائر البلاد العربية ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن العراق كان متاخماً للبلاد السعودية بحدود طويلة جداً ، تمتد في أراضٍ صحراوية تماماً . وكان ينتجع في طرفي تلك الحدود عشائر ، رحالة ، تتنازع

وتتخاصم لأتفه الاسباب . وكثيراً ما كانت العشائر العراقية تتعرض إلى غارات عنيفة من العشائر النجدية ، وكثيراً ما كانت تتكرر الغارات عندما تكون الحكومة العراقية في مواقف حرجية . فكان من الطبيعي أن يتخوف الناس ، وتتخوف الحكومة من « اشتداد سواعد الوهابيين » .

ثانياً : إن غارات الوهابيين القديمة كانت قد أحدثت أشد وأعماق آثارها في العراق ، لأنها كانت وصلت إلى النجف وكربلاء ، وأدت إلى نهب وبعثرة الخزائن الموجودة في أضرحة الاماكن المقدسة هناك . فكان من الطبيعي أن يتخوف اهل العراق ، من تكرار تلك الغارات على الاماكن المقدسة .

ثالثاً : كان العراق قد أصبح الملاذ الرسمي للفكرة العربية ، بعد انقراض الحكم الوطني في سوريا . فكان من الطبيعي أن يتأثر الناس وتتأثر الحكومة تأثراً شديداً من الهجمات التي يجابهها « ابو الثورة العربية » الملك حسين ، ولا سيما أنه كان والد فيصل الاول ، ملك العراق وزعيمه القومي .

ولهذه الاسباب كلها ، رأت الحكومة العراقية أن تهتم بالقضية بصورة رسمية ، وأن تطلب تدخل الحكومة البريطانية . ومن المفيد أن نستعرض هنا بعض الوثائق الرسمية لنطلع على انواع المخاوف التي كانت تساور العراقيين والحكومة العراقية في هذه القضية ، بصورة تفصيلية :

قد جاء في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٤ - ما يلي نصه :

« إن الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن السعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية ، والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب ، واستيلاء عظمة السعود على الحرمين الشريفين ، مما يأتي بأضرار بالغة من الجهة الدينية والسياسية والاقتصادية على العراق . وعليه قرر مجلس الوزراء أن يطلب إلى المعتمد السامي بيان التدابير المتخذة لازالة هذه الاضرار في الحال والاستقبال . . . » .

ثم جاء في القرار الذي اتخذته المجلس المذكور ، بعد ذلك ، في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ما يلي نصه : « إن استيلاء هذا السلطان على البيت الحرام سوف يؤدي إلى عدم امكان اداء فريضة الحج ، ويخل بالموازنة بين البلاد العربية ، ويضطر في نهاية الامر العشائر القاطنة ما بين سوريا والعراق وعلى طول الفرات على اعتناق المذهب الوهابي ، تخلصاً من تجاوزات دعائه وتعدياتهم . . . » .

يتبين من هذه النصوص : إن الحكومة العراقية كانت تعتقد بأن استيلاء القوات

السعودية على الحجاز سوف يؤدي - حتماً - إلى انقطاع سبل الحج على المسلمين ، وسوف يضطر العشائر العراقية والسورية إلى اعتناق المذهب الوهابي ، وسوف يعود على العراق بأضرار بالغة ، من الوجوه الدينية والسياسية والاقتصادية . فهل كانت الحكومة العراقية مصيبة في هذه التنبؤات ؟ أن الوقائع ستعطي الجواب القاطع عن هذا السؤال .

- ٤ -

واصلت القوات السعودية حركاتها العسكرية ، بشدة وسرعة في هذا الجو المكهرب بشقى الهواجس والمخاوف ، وانتصرت على القوات الحجازية ، انتصاراً حاسماً ، بنهاية سنة ١٩٢٥ .

وبعد أشهر قليلة من بدء الحركات الحربية اضطر الملك حسين إلى التنازل عن العرش لنجله الأكبر علي ، ولكن الملك علي لم يستطع أن يدافع عن جدة مدة طويلة ، فاضطر إلى مغادرة الحجاز ، والالتجاء إلى العراق ، حيث أخوه فيصل الأول .

وبهذه الصورة ، أصبح العالم العربي امام « امر واقع » تقرر بقوة السلاح : زالت المملكة العربية الهاشمية من الوجود ، ودخل الحجاز تحت حكم آل السعود .

بقي علينا أن نتبع سير الحوادث ، لنرى ما ترتب على هذا « الأمر الواقع » من نتائج وآثار ، بمرور الزمان :

من بديهيات الامور أن الهواجس والمخاوف التي شرحتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تزول ، بمجرد انتهاء الحركات الحربية . والمشاكل المعقدة التي تنجم - بطبيعة الحال - عن تغير « الحكم والحاكمين » ما كان يمكن أن تعالج في حملة واحدة ، ولا سيما عندما يكون الحكم مؤسساً على اساس « النظام الملكي المطلق » ، الذي يكون فيه كل شيء منوطاً بمشيئة الملك وأوامره . كما كان في الحجاز وفي نجد .

ولذلك تتابعت الاحداث ، وتعددت المشاكل ، وتعقدت الامور . . ولكن هذه الاحوال لم تستمر مدة طويلة ، بل عادت الامور إلى مجاريها الطبيعية ، وزالت المخاوف التي كانت تساور نفوس الكثيرين ، واستتب الامن في جميع نواحي البلاد ، خلال بضع سنوات :

لم تنقطع سبل الحج على المسلمين ، بل عادت إلى ما كانت عليه قبلاً ، بعد بعض الوقائع العارضة ، ثم صارت احسن تنظيمياً من ذي قبل . .

والعشائر العراقية السورية ، لم تضطر إلى تغير مذهبها وإلى اعتناق المذهب

الوهابي ، بل استفادت من انتهاء المنازعات التي كانت تتوالى بينها وبين العشائر النجدية ، بدون انقطاع . واستتب الأمن في البوادي احسن استتباب ، خلال بضع سنوات .

وخلاصة القول ، لم يحدث شيء مما كان يخشاه الناس بوجه عام ، ومما كانت تتخوف منه الحكومة العراقية بوجه خاص . والفضل في هذه النتيجة يعود إلى الكياسة السياسية التي اتصف بها الملك عبد العزيز بن السعود ، والوطنية الواعية التي امتاز بها الملك فيصل الاول :

لأن الملك ابن السعود لم يتخذ انتصاراته الحربية وسيلة لنشر « المذهب الوهابي » ، أو لتطبيق أحكام ذلك المذهب في الحجاز ، بل انصرف إلى توطيد أركان ملكه الجديد . واتخذ شتى التدابير لنشر ألوية الأمن على جميع انحاء المملكة .

والملك فيصل ، لم يتردد في تقديم المصالح القومية على الاعتبارات العائلية ، وترك الماضي جانباً ، ومد لابن السعود يد الاخوة والمصافاة ، قائلاً « كلنا في خدمة الأمة العربية » . وسهل بذلك عقد معاهدة الاخاء التي حددت الحدود بين المملكتين بروح التسامح المتبادل ، وأزالت بذلك جميع أسباب الخلاف والجفاء .

وفي الواقع أن عبد الله بن الحسين ، أمير شرق الاردن إذ ذاك ، لم يقتد بأخيه فيصل في هذا المضمار . وسلك مسلكاً يخالف الكياسة السياسية ، والوطنية الواعية في وقت واحد . لأنه كان متورطاً من ابن السعود ، منذ الهزيمة الشنيعة التي بلي بها في واقعة تربة ، ثم أنه كان شديد الأنانية لا يستطيع أن يرتفع في تفكيره وفي اعماله ، فوق مصالحه ونزواته الشخصية ؛ فلم يستطع أن يسلم بالأمر الواقع في قضية الحجاز ، ولذلك سبب حدوث مشاكل عديدة ، وأزمات شديدة ، ولم يساعد على تصفية الأمور بسرعة . ومع كل ذلك ، استتب الأمن في البادية على أحسن حال بعد مرور بضع سنوات ، حتى في الحدود الاردنية السعودية .

- ٥ -

بعد الانتهاء من استعراض هذه الوقائع بخطوطها الرئيسية والتذكير بها ، اعود الى الاسئلة التي وضعتها في بداية هذا البحث ، وإلى الجواب الذي أشرت إليه هناك . . . ولا أتردد في تأييد ذلك الجواب .

فأقول : لا شك أن الحركات التوحيدية التي قام بها الملك عبدالعزيز بن السعود ، انتهت إلى اوضاع موافقة لمصلحة الأمة العربية .

أقول ذلك ، مع كل ما أكنه من الاجلال والتعظيم لذكرى الملك حسين بن

علي . أقول ذلك ، لأنني أنظر إلى القضايا القومية بنظرات مجردة عن النوازع الشخصية ، وأضع مصلحة القومية العربية فوق كل اعتبار .

إني أعتقد بأن الملك حسين أدى رسالة تاريخية هامة ، فدخل في زمرة الخالدين في تاريخ بعث الأمة العربية . لأنه كان أول من دعم «الفكرة العربية» بقوة عسكرية ، وأقدم على إعلان «الثورة العربية» في ظروف خطيرة ، وأدى بذلك خدمة جليلة إلى حركات البعث العربي والنهضة العربية .

ومع ذلك ، لا أستطيع أن أقول : « يا ليتني بقي على رأس ملكه ، حتى مماته » ولا أن أقول : «ليت المملكة التي أسسها بقيت قائمة الى الان . . » . بل اسمح لنفسني ، بأن أقول - مع علمي بأن قولي هذا سيبدو في منتهى الغرابة : إن ما حدث على يد عبدالعزيز بن السعود ، كان بمثابة تنمة لأعمال حسين بن علي . . لأن ذلك كان بمثابة خطوة من الخطوات الضرورية ، للسير في سبيل تحقيق الوحدة العربية . ولا شك في ان «الوحدة» كانت غاية آمال الثورة التي أضرمها والنهضة التي أعلنها الملك حسين .

استدراك ومناقشة

- ١ -

قد يقول لي قائل بعد ان ينتهي من مطالعة ما كتبتة آنفا:

ولكنك نسيت أمرا هاما: إنك لم تذكر شيئا عن الخلاف القائم بين السياسة الهاشمية والسياسة السعودية. . هذا الخلاف الذي يلعب دورا هاما في بلبلة الأمور في جامعة الدول العربية. . أليس هو من نتائج استيلاء ابن السعود على الحجاز؟

وأما أنا، فأقول، ردا على هذا السؤال:

أولا، إني لا أسلم بوجود سياسة هاشمية، وأعتقد أن الساسة والكتاب الذين اعتقدوا بوجود مثل هذه السياسة، وبنوا اعمالهم وكتاباتهم على هذا الاعتقاد، كانوا على خطأ عظيم. .

فإن أفراد الأسرة الهاشمية الذين تولوا الملك في ظروف مختلفة لا يشبهون بعضهم بعضا، لا في طراز التفكير، ولا في النزعات الشخصية، ولا في السلوك السياسي. . الملك فيصل، الملك غازي، الملك عبدالله، الوصي عبدالإله. . كل واحد من هؤلاء نسيج وحده، يختلف عن غيره كل الاختلاف.

إن المسؤول الأول والأكبر عن شيوع «التنافس بين الاسرتين» كان الملك عبدالله. ولكن من يعرف طباعه، ومن يتتبع أعماله، يضطر إلى التسليم بأنه ما كان يمكن أن يكون آلة خير ومصافاة، في أية حالة من الأحوال.

أبرز صفاته، كانت الأنانية المطلقة التي لا تقف عند حد، فلا تلتفت إلى

الصالح العام، مع الطموح الشديد الذي لا يقترن بالتفكير السليم ولا يستند إلى المهمة والنشاط. وشخص هذه طباعه، لا بد أن يكون مصدر خلاف ومبعث مشاكل... حتى لو بقيت المملكة الحجازية قائمة إلى الآن. حتى ولو أصبحت جميع العروش العربية هاشمية..

إني لا أقول ذلك اعتباطاً، إنما استند في قولي هذا إلى وقائع وحقائق عديدة.

أقرأوا ما كتبه في ما سماه «مذكراتي». لاحظوا ما قاله فيها عن والده الملك حسين، وأقرأوا ما كتبه عن أخيه فيصل، ثم تذكروا السلوك الذي سلكه في قضية عرش العراق... تتأكدوا من صحة ما قلته في هذا المضمار.

إن قضية «عرش العراق»، بقيت إلى الآن مجهولة لدى معظم الساسة ورجال القلم على ما أعلم، ولذلك أرى من المفيد أن أشرحها هنا، بهذه المناسبة، ليطلع عليها من لم يكن قد اطلع عليها قبلاً، ويتذكرها من كان عرفها ولكنه نسيها بمرور الزمان:

سنة ١٩٢١، بعد الأحداث التي تتابعت في سوريا، وبعد الثورة التي قامت في العراق، وبعد المشاورات والمفاوضات التي جرت في بغداد ولندن، والقاهرة والقدس... تقرر أن يطلب زعماء العراق من الملك حسين أن يرشح أحد أنجاله لعرش العراق كما رؤي من الموافق أن يرشح الملك حسين ابنه فيصل... فيذهب فيصل بعد ذلك إلى العراق، ليعرف نفسه إلى الشعب، ويشرح خطته للناس... قبل أن يجري التصويت في أمر العرش.

ولكن «الأمير عبدالله» تألم من ذلك، وامتنع عن ملاقاته أخيه فيصل عندما مر بمصر، في طريقه إلى الحجاز، وأخذ يتظلم في كل مجالسه، قائلاً: «عرش العراق حقي. أخي فيصل يريد أن يغتصبه مني».

كان في تلك الآونة، كثيرون من السوريين يلتجئون إلى عمان، وكثيرون من العراقيين يغادرون سوريا ويمرون بعمان في طريقهم إلى مصر فإلى العراق. وكل هؤلاء، عندما يجتمعون بالأمير عبدالله، كانوا يسمعون منه نفس النقرات: «عرش العراق حقي... فيصل يريد أن يغتصبه مني».

واستمر «الأمير عبدالله» على تكرار هذه النقرات، حتى بعدما وصل فيصل إلى العراق، وبعد ما بدأ جولاته الترشيفية في مختلف أنحاء البلاد...

وموقف «الأمير عبدالله» في هذا الأمر شاع في كل الجهات، حتى أن الجرائد التركية صارت تنشر أخباره وتتخذ وسيلة لتشفي غلة صدرها من ثورة الحسين.

وأنا - شخصياً - حاولت مرة أن أنبه «الامير» على فظاعة موقفه هذا: كنت عثرت على جريدة تركية تصدر في أنقره، ورأيت فيها مقالة بعنوان ضخيم طويل، يشمل معظم حقول الصفحة: «أولاد حسين الخائن أخذوا يتنازعون على عرش العراق».

وتقول الجريدة تحت هذا العنوان، ما ملخصه: «عندما ثار الشريف حسين على دولته المتبوعة، ظن البعض أنه كان مدفوعاً في ثورته هذه بغايات قومية وطنية. ولكن هؤلاء كانوا على خطأ عظيم. وقد انجلت الحقيقة الآن لكل ذي عينين: بدأ نجلاه فيصل وعبدالله يتنازعان على عرش العراق».

عندما قرأت المقالة قررت أن أكتب الى «الامير عبدالله»، فأرسلت إليه كتاباً إلى عمان بدأته بالاعتذار عن «اضطراري لمخاطبة سموه قبل أن أتشرف بمعرفته شخصياً»، ثم قلت فيه:

«إني كنت اسمع منذ مدة ما تقولونه للسوريين والعراقيين الذين يزورونكم في عمان، عن عرش العراق، وعن حقكم فيه، وعن اغتصاب أخيك فيصل لذلك العرش... وكنت أتألم ألماً شديداً، كلما فكرت في التأثير الذي تحدثه تصريحاتكم هذه في بيئات المجاهدين الوطنيين، في سوريا وفي العراق، ولكن ألمي هذا، وصل إلى حده الأقصى عندما عثرت على جريدة تركية، وقرأت فيها مقالة تحت عنوان «أولاد حسين الخائن بدأوا يتنازعون على عرش العراق». إني أرسل اليكم الجريدة، وأعتقد بأن مجرد الاطلاع على ما جاء فيها، يكفي لتفهمكم الواجب الذي يترتب عليكم في هذا الامر...».

ولكن ماذا فعل «عبدالله بن الحسين»؟ هل كف عن تكرار نقراته؟ كلا إنه استمر على إعلان حقه في عرش العراق... حتى بعد أن تم كل شيء، وجرى التصويت وأصبح فيصل ملكاً على العراق، وأخذ يصارع المشاكل الداخلية والخارجية، في سبيل تأسيس الحكم الوطني في تلك البلاد...

ومما يذكره العارفون، أن الشيخ فؤاد الخطيب - بعد مرور عدة سنين على هذه الوقائع - كان ألقى بين يديه قصيدة في أحد الأعياد، مدحه فيها، وعدد «خصاله ومزاياه»، وقال فيها قاله في سبيل مدحه:

«تنازل عن عرش العراق... أكرم به من تنازل!».

ولكن الأمير عندما سمع هذا الكلام، اندفع يصيح على الفور: «كلا... لم أتنازل!».

وكان ذلك أمام جمع غفير من الحاضرين... وبعد مرور سنوات على تتويج الملك

فيصل. . . أفلا يحق لي أن أكرر ما قلته آنفا: شخص هذه طباعه وأخلاقه. . . وهذا مبلغ تقديره للمصالح العامة، ولحقائق الأمور. . . لا يتأخر عن إثارة النزاع والخصام. . . حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

مزلق التشبيهات

تنال بعض الكلمات حظاً غريباً من الانتشار والذيع ، على الرغم من مخالفتها للحقائق ، وذلك بفضل ما تتضمنه من تشبيه طريف . لأن أمثال هذه التشبيهات ، كثيراً ما تبهر الأبصار ، وتسحر الألباب ، منذ الوهلة الأولى ، ولذلك تشلّ نزعة البحث والاستقصاء في الأذهان ، فيسلم الذهن بها على الفور ، دون أن يرى لزوماً للتفكير في أمرها للتأكد من صحتها ، كأنها من القضايا البديهية التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان . إني سأسرد في الصفحات التالية ، مثالين على التشبيهات التي سببت انزلاق الكثيرين نحو الخطأ ، في تفكيرهم السياسي ، حول القضايا العربية .

اصفار سعد زغلول

لقد روى يوماً الاستاذ عبد الرحمن عزام ، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، في إحدى المجلات حديثاً كان جرى بينه وبين المغفور له سعد زغلول ، في أوائل عهد الوفد المصري : عندما اراد عزام أن يتكلم عن الوحدة العربية ، قاطعه سعد زغلول بهذا السؤال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، فصفر ، ماذا تكون النتيجة » ؟

وهذه الكلمة ، بهذا المنظر الرياضي الحاسم ، اقنعت الكثيرين ، وصارت تتردد على ألسنة الساسة وأقلام الكتاب ، كأنها تعبر عن حقيقة بديهية ، بدهة القضايا الرياضية .

ومع أنه قد مضى على تاريخ صدور هذه الكلمة من بين شفتي سعد زغلول - على رواية عزام - أكثر من ثلاثين عاماً ، لا يزال الكثيرون يستندون إليها في تجريح فكرة الوحدة العربية وقضايا جامعة الدول العربية .

وقد قرأت قبل بضعة أشهر فقط ، في مقالة منشورة في جريدة يومية ، بمناسبة حديث عن قضايا جامعة الدول العربية ، العبارات التالية : « قد كان للمغفور له سعد زغلول رأي في هذا الصدد ، أملتة الخبرة والنظرة الصادقة والنفوذ إلى اصول المسائل ، إذ قال « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، إلى صفر ، فستكون النتيجة صفراً » .

وما دامت هذه الكلمة لا تزال تتردد على الألسن والأقلام بهذه الصورة ، يجدر بنا أن نجعلها موضوعاً لبحث جدي ، لنرى مبلغ حظها من الصواب ، هذا التشبيه الذي ذكره سعد زغلول ، هل كان موافقاً لحقائق الأمور ؟ إذا كان موافقاً للحقائق التي كانت قائمة في عهد سعد زغلول ، ألا يزال يوافق الأحوال القائمة هذا اليوم أيضاً ؟

علينا أن ندرس ذلك بكل اهتمام ، دون أن نتأثر بالسلطة المعنوية التي يتمتع بها صاحب التشبيه ، لأننا نعرف أن العظماء لا يكونون ولا يمكن أن يكونوا عظماء في كل شيء ، بل أنهم إذا اظهروا عبقرية خارقة في بعض الامور ، فقد يتساوون مع سواد الناس في كثير من الامور ، حتى أنهم قد ينزلقون إلى أخطاء فادحة أيضاً في بعض الاحيان .

فلنفكر اذن : هل كان سعد زغلول مصيباً فيما قاله ؟ هل كان محقاً في اعتبار الشعوب العربية أصفاراً ؟ هل كانت مصر صفراً ، عندما ثارت ثورتها الخالدة ، وأدهشت العالم بالاتحاد الرائع الذي شمل جميع طبقات الشعب من أفقر الفقراء إلى أغنى الأغنياء ، ومن أصغر الموظفين إلى اكبر الامراء ، وبروح التضحية الهائلة التي جعلت الثوار يهجمون على الجيوش الانكليزية المجهزة بأفتك الأسلحة ، بزجاجات عادية ملئت بالرمال ؟

هل كانت مصر صفراً عندما هبت تلك الهبة التي اضطرت الانكليز إلى اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه المجاهدين ؟

إن عظمة سعد انما نشأت من اعتماده على القوة الكامنة في الشعب ، ومن نجاحه في اظهار تلك القوة الكامنة باجلى مظاهرها . ولذلك اميل إلى الجزم بأنه عندما قال الكلمة التي رواها عزام ، لم يقصد مصر ، فلم يدخل مصر في عداد الاصفار .

ولكن هل كانت سوريا أيضاً صفراً ؟ سوريا التي كانت تغلي في تلك الأيام كالمرجل لتأسيس حياة قومية جديدة ، سوريا التي قاومت جبروت الفرنسيين مقاومة عنيفة ، حتى اضطرتهم إلى حشد مائة الف جندي هل كانت صفراً ، حقيقة ؟

والعراق ، الذي قام بثورته الشاملة ، وكبّد الانكليز خسائر فادحة في الاموال والارواح ، واضطربهم في آخر الأمر إلى التخلي عن فكرة جعل البلاد مستعمرة تابعة لمستعمراتهم الهندية ، هل كانت صفراً أيضاً ؟

لا شك في أن سعد زغلول كان على خطأ عظيم عندما اعتبر الشعوب العربية كلها أصفاراً في اصفار . كان يحق له أن يقول : « لنا من مشاكلنا الخاصة ما يستنفد كل قوانا ، فلا يسوغ لنا أن نفكر الآن في قضايا سائر الشعوب العربية » . وأن يقول ما يماثل ذلك ، ولكن ما كان يحق له أن يعتبر الشعوب العربية أصفاراً ، فيقول كلمته المشهورة .

وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن احوال البلاد العربية تغيرت كثيراً عما كانت

عليه في عهد سعد زغلول ، فاذا كانت كلمته خاطئة في ذلك الحين ، فقد اصبحت الآن أشد خطأ مما كانت عليه قبلاً بمئات الدرجات . فلا يحق لأحد أن يقول الآن : « أن الشعوب العربية - وحتى الدول العربية - عبارة عن اصفار » .

نعم ، إنها لم تكن أحاداً تامة ، ولكنها لم تكن أصفاراً أيضاً في اية حال من الاحوال . هذا ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن بين الاحاد والاصفار سلسلة طويلة من الكميات التي لا يمكن أن يحصرها العد ، وصار علماء الرياضيات يهتمون بتلك الكميات الصغيرة اهتماماً كبيراً ، وأوجدوا حساباً خاصاً بالكميات « المتناهية في الصغر » .

واسأل الاختصاصيين ، ما كانت تستطيع أن تعمل الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية ، لو لم تهتم بامثال هذه الكميات ولم تستعن بالاصول الحسابية التي توصل اليها علماء ذلك الفرع من الرياضيات العالية . فكيف يجوز لنا - والحالة هذه - أن نعتبر الشعوب العربية من الاصفار التي لا يحسب لها أي حساب ؟

ولكن هناك أمراً آخر ، اهم مما ذكرته آنفاً بدرجات وهو : إن الاجتماع لا يشبه الجمع ، وإن كان يشاركه في الاشتقاق اللغوي ، لأن ، من الحقائق الثابتة ، أن « الاجتماع » بمعناه العلمي لا يعني « الانضمام » المجرد ، بل أنه يتضمن « تفاعلاً » يحدث بين الافراد ، ويولد قوى جديدة وصفات جديدة . فتشبيه الامور الاجتماعية بعمليات الجمع والضرب الحسابية يكون ، بهذا الاعتبار ، نوعاً من الهرطقة العلمية .

وإذا اردنا أن نستعين بالتشبيهات الحسية لتوضيح القضايا الاجتماعية ، فيجدر بنا أن نستعيرها من الحوادث الفيزيائية الكيميائية بل من الحوادث الحياتية لا من الاعمال الحسابية .

ولنأخذ ابسط الأمثلة وأشهرها : إذا ضربنا قطعة من حجر الصوان بقطعة من الحديد ، شاهدنا حدوث شرارات . بديهي أن هذه الشرارات ما كانت موجودة قبلاً لا في الحديد ولا في الصوان ، وانما تولدت من اصطدام المادتين المذكورتين .

ولنأخذ مثلاً أوضح من ذلك - حفنة من الزجاج المطحون أو الرمل المغسول ، وحفنة من الفحم المسحوق وحفنة من النطرون ، إذا اختلطت كوّنت « البارود » . وإذا تهيأت لها اسباب التفاعل ، تفجرت فجأة وتحولت إلى غازات . ولا حاجة إلى القول بأن هذه القوة الانفجارية ما كانت موجودة في احدى هذه المواد الثلاث : لا الفحم يحمل شيئاً من هذه القوة التي ظهرت عند الانفجار ، ولا الزجاج ، ولا النطرون . ولكن اجتماع هذه المواد الثلاث كوّن البارود ، والبارود لا ينفجر من جراء

اجتماع قوى هذه المواد جميعاً - كما تجمع الكميات في الاعمال الحسابية ، ولكنه ينفجر من جراء التفاعل الذي يحدث بين هذه المواد . وهذا التفاعل يكون مواد جديدة تختلف عنها جميعاً كل الاختلاف ، ويولد قوة لم تكن موجودة في احدى هذه المواد على الانفراد .

إن التفاعلات الكيميائية لا تكون في كل الاحيان على شكل انفجار ، كما في هذا المثال ، ولكنها تؤدي بوجه عام إلى تكوين مواد جديدة خواصها عن خواص المواد المكونة لها اختلافاً كبيراً ، كما في هذا المثال .

ولا ننسى أن الماء الزلال الذي نشربه مكون من امتزاج غازين غير مرئيين وغير ملموسين ، والسكر الابيض الذي نلتذ بحلاوته ، متكون من امتزاج الفحم الاسود بالماء . . . او بالاحرى بغازي الماء .

إن تفاعلات الحياة الاجتماعية أكثر تنوعاً وأشد تفاعلاً من الحوادث الكيميائية التي اشرت اليها آنفاً ، ومع هذا فإنها تشبهها من حيث تكوين اشياء جديدة وتوليد قوى جديدة .

إن الحياة الاجتماعية لا تعني « جمع فرد إلى فرد » بعملية حسابية بسيطة ، كما تجمع الكميات آحاداً أو كسوراً أو أصفاراً ، بل تعني حصول تفاعل بين مجموعة من الافراد ، تفاعل حيوي خلاق ، يؤدي إلى تكوين « كائن اجتماعي » وإلى توليد قوى جديدة تختلف عما كان للأفراد من قوى على الانفراد . إن اتحاد الشعوب والدول أيضاً من هذا القبيل :

إن اتحاد شعوب الامة الواحدة لتكوين دولة واحدة ، لا يكون بمثابة ضم عدد إلى أعداد بصورة حسابية ، ولا ربط شيء باشياء بطريقة ميكانيكية ، ولا ضم مساحة إلى مساحات بصورة هندسية ، إنما يكون بمثابة خلق كائن جديد ، وعضوية جديدة ، تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الاعضاء في البدن الواحد ، عضوية اجتماعية جديدة تنبض فيها حياة جديدة ، ويصدر عنها قوى وافعال جديدة .

وما يعلمه الجميع أن الدول والدويلات الالمانية عندما أخذت تسير في طريق الاتحاد ، بدأت بتوحيد الجمارك بصورة تدريجية . فهل كان توحيد الجمارك يعني « ضم جمر إلى جمر إلى جمر » ؟

هل كان يعني ضم واردات جمارك « هس وكاسل ودار مشتات ، مثلاً ، إلى واردات جمارك بروسيا ؟ » .

لا طبعاً ، إذ أن توحيد الجمارك كان يعني ايجاد نظام جمركي جديد . وهذا النظام الجمركي الجديد ، كان يحدث تغيرات هامة وأوضاعاً جديدة في الحياة الاقتصادية ، في كل دولة من الدول التي دخلت في هذا الاتحاد ، وبهذه الصورة انتهى الامر إلى تكوين « القوة الاقتصادية الالمانية » الهائلة .

إن سائر افاعيل الاتحاد أيضاً كانت من هذا القبيل . إنها أوجدت دولة جديدة ، ذات أوضاع جديدة ، وقوى جديدة .

يخطيء من يتوهم أن عمل « الوحدة الالمانية » انحصر في جمع قوى الدول والدويلات الالمانية ، بعضها إلى بعض .

ويخطيء من يظن أن « الوحدة الايطالية » لم تنتج شيئاً غير جمع القوى المبعثرة في مختلف الأقطار الايطالية .

ويخطيء - في الاخير - من يظن بأن قضايا « الوحدة العربية » ، يمكن أن تدرس وتعالج باعمال حسابية . ولنعلم العلم اليقين بأن « الاتحاد يولد قوة » ليس عن طريق « جمع القوى » فحسب ، بل عن طريق ايجاد حياة جديدة واوضاع جديدة تولد قوى جديدة ، تفوق مجموع القوى المتفرقة بآلاف الدرجات .

أفلا يحق لي أن اقول بعد هذه الايضاحات : علينا ، أولاً ، أن نكف عن اعتبار انفسنا وشعوبنا أصفاراً ، وعلينا ، ثانياً ، أن نؤمن بأن في شعوبنا قوى كامنة هائلة يمكن أن تتحول إلى قوى فاعلة ، إذا بذلنا في هذا السبيل الجهود اللازمة . وعلينا ، ثالثاً ، أن نكف عن تشبيه قضايا اتحاد الامة بعمليات جمع الاعداد . وعلينا في آخر الامر أن نكف عن الاستشهاد بكلمة « جمع الاصفار إلى الالف » ، في قضايا القومية العربية ، ولو كانت الكلمة المذكورة من بنات افكار سعد زغلول الخالد .

مرآة عبد الرحمن عزام

لقد شعر الاستاذ عبد الرحمن عزام ، في أواخر عهده بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، بوجاهة الكثير من الانتقادات التي كانت توجه إلى اعمال الامانة العامة واحوالها ، فاراد أن يدفع مسؤولية تلك الاحوال والاعمال عن نفسه ، بالقائها على عاتق البلاد العربية باجمعها ، فقال : « أن الامانة العامة ، ما هي الا مرآة الدول العربية . . والاحوال التي تشاهد فيها ما هي الا ما ينعكس عليها من احوال البلاد العربية . . » .

هذه الكلمة راقت لعدد غير قليل من المشتغلين بالشؤون العربية ، فصارت تتردد على السنتهم كثيراً ، وتحملهم على القول بأن « ليس في الامكان ابداع مما كان » ، ما دامت هذه هي احوال البلاد العربية !

واما انا ، فعندما اطلعت على هذه الكلمة ، قلت على الفور : « ما دام الاستاذ عبد الرحمن عزام يريد أن يشبه الامانة العامة بالمرآة ، بقي عليه أن يقول لنا : من اي نوع من انواع المرايا هي ؟ » .

من المعلوم أن للمرايا انواعاً عديدة : هناك مرايا مستوية ، تعكس صور الاشياء باشكالها والوانها الاصلية ، ومرايا مشوّهة ، تغير الالوان والاشكال بصور شتى : مرايا تصبغ أنضر الوجوه بصفرة الموت ، ومرايا تحوّل الغادة الهيفاء إلى عجوز شمطاء ، وتجعل من أوسم الوجوه عفاريت مخيفة . فأني نوع من انواع هذه المرايا تشبه الامانة العامة لجامعة الدول العربية ؟

وإذا تركنا التعبيرات والتشبيهات الادبية جانباً ، واردنا أن نصف انواع المرايا باسمائها العلمية ، قلنا أن هناك مرايا مستوية تعكس الاشعة كما وردت عليها ، ومرايا مقعرة ، تقرب الاشعة الواردة عليها وتجمعها ، ومرايا محدبة تبعد الاشعة الواردة عليها

وتبعثها ، ومرايا غير منتظمة السطوح ، تقرب بعض الاشعة ، وتبعد بعضها ، وتترك بعضها على حالها ، وتشوّه بذلك صور الاشياء الخارجية بشتى ضروب التشويه .

فإلى أي نوع من هذه الانواع تنتسب المرأة التي صنعها واستعملها الاستاذ عبد الرحمن عزام ، منذ تأسيس جامعة الدول العربية ؟

إنه لا يستطيع أن يتخلص من التهم الموجهة اليه بمجرد تشبيه الامانة العامة بالمرأة . . بل يترتب عليه أن يبرهن في الوقت نفسه على أن هذه المرأة كانت من المرايا المستوية السليمة ، لا من المرايا المشوهة والمشوّهة !

فهل يستطيع أن يفعل ذلك ؟

فضلاً عن ذلك كله ، أنا أرى من الضروري أن اوجه اليه ، - وإلى كل من يشاركه رأيه في هذا المضمار - سؤالاً آخر ، اتماماً للأسئلة الآتية الذكر : هل كان يجوز للامانة العامة أن تعتبر نفسها « مرآة » وتعمل على الدوام عمل المرأة ؟

إني اسأل هذا السؤال ، لاني اعتقد أن المهمة التي عهد بها إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية تتطلب منها أن تكون من « الآلات المحركة » ، لا من « الآلات العاكسة » ، فما كان يجوز لها أن تعتبر نفسها بمثابة مرآة تكتفي بعكس الاشعة الواردة عليها من مختلف الجهات ، بل كان يجب عليها أن تكون « ماكينة » تقوم بهمة التحريك والتوجيه والتنظيم والتنسيق :

ولذلك أستطيع أن أقول أن الاقدام على تشبيه الامانة العامة بالمرأة ، يدل في حد ذاته على عدم تقدير خطورة مهمتها حق التقدير .

لترك التشبيهات جانباً ، ولنرجع إلى أساس قضية الأمانة العامة واعمالها .

هل كانت الأمانة العامة غير مسؤولة عما آلت اليه الاحوال ؟

وتلك الاحوال ، هل كانت فعلاً نتيجة طبيعية لأحوال البلاد العربية ، كما يدعي ذلك الاستاذ عبد الرحمن عزام ؟

لا شك في أنه يستطيع أن يذكر لنا قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها - بكل تأكيد - على دولة عربية ، أو مجموعة من الدول العربية ، أو جميع الدول العربية .

ولكن انا ايضا أستطيع أن اذكر له - بعكس ذلك - عشرات من الامور الهامة ، التي لم تتدخل فيها دولة من الدول العربية بوجه من الوجوه ، والتي تقع مسؤوليتها على الامانة العامة نفسها ، بكل تأكيد ! حتى اني أستطيع أن اذكر بعض الامثلة ، عن اعمال اقدم عليها هو مخالفاً اقتراحات ومقررات ممثلي الدول العربية ، مخالفة صريحة .

أنا افهم أن يتحجج عبد الرحمن عزام بأحوال الدول العربية في كثير من القضايا السياسية ، وإن كنت اجزم بأنه هو ايضاً كان يشترك في مسؤولية معظم تلك القضايا ويتحمل اعظم المسؤوليات في بعضها ، ولكني لا افهم بوجه من الوجوه كيف يستطيع أن يدافع عن نفسه بحجة « احوال البلاد العربية » في غير الامور السياسية ، ولا سيما في امور الادارة الداخلية العائدة إلى الامانة العامة نفسها .

تولى عزام الامانة العامة لجامعة الدول العربية منذ بداية تأسيسها فكانت امامه لوحة ملساء ، يستطيع أن يرسم عليها ما يشاء ، وارضى فضاء يستطيع أن يبني عليها احسن البناء .

كان مجلس جامعة الدول العربية قد عهد اليه امر انشاء منظمة جديدة ، وكان لا يقيده شيء من قيود الماضي ، ولا تقليد من التقاليد الموروثة ، فكان باستطاعته أن ينشئ المنظمة على امتن الاسس ، وبأحسن العناصر ، وعلى اكمل الصور .

ثم ، أنه كان يتمتع - في السنين الاولى من عمله - بتقدير الجميع وثقتهم ، جميع الحكومات العربية وجميع رجال السياسة . وفضلاً عن ذلك كله ، كانت بين يديه موارد مالية كبيرة ، وسلطة مالية واسعة .

وخلاصة القول : قد توافرت لدى عبد الرحمن عزام جميع شروط النجاح ووسائل العمل المادية والمعنوية ، إلى درجة لم يتوافر مثلها على ما اعلم ، لأي رجل من رجال السياسة العربية بوجه عام . . .

ولكن ، ماذا عمل عزام ؟ كيف استعمل هذه السلطة الواسعة ؟ وبأي شكل استفاد من تلك الثقة العامة ؟ هل قدر خطورة المهمة التي تعهد بها تمام التقدير ؟ وهل سعى للقيام بالواجبات المترتبة على الامانة العامة ، بكياسة وتجرد ؟ هل اظهر في اعماله شيئاً من قدرة التنظيم ، وفي خطبه شيئاً من نفاذ النظر ؟

إن كل ما عرفته عن احوال الامانة العامة وخططها واعمالها حق المعرفة ، لا يترك لي مجالاً للجابة عن هذا السؤال بغير النفي البات .

أسس عزام ادارة من أسوأ الادارات التي عرفت في مختلف البلاد العربية التي قدر لي أن اعمل فيها ، ووضع تقاليد مالية ، من اسخف ما يمكن أن يخطر على البال . . .

ثم ركز جهوده على المسائل السياسية وحدها ، واهمل كل ما بقي من الامور ، مع أن ميثاق جامعة الدول العربية كان قد جعل الامور الاقتصادية والقانونية والثقافية أيضاً موضع اهتمام خاص ، ومع أن قليلاً من التفكير الجدي في القضايا القومية كان

يكفي للتأكد من أن التقدم الذي يحصل في تنسيق وتوحيد شؤون الدول العربية في هذه الميادين كان لا بد من أن يسهل التنسيق والتوحيد في ميدان السياسة ايضاً تسهيلاً كبيراً !

والسياسة نفسها ، كيف فهمها عزام ؟ مع الاسف ، أنه توهم بأن القضايا السياسية تعالج بالخطب والاحاديث المرتجلة وحدها ، فلا تحتاج إلى شيء من الدرس والبحث والاستقصاء ، وتستغني عن كل انواع الوثائق والمعلومات !

والوثائق والمعلومات . . . كان آخر ما يثير اهتمام عزام ، واقل ما يمكن أن يحصل عليه الباحث في الدوائر التي انشأها عزام ! . . .

فكيف نستطيع أن نسلم مع ذلك ، امام كل هذه الحقائق والوقائع ، أن مسؤولية هذه الامور كلها تعود إلى احوال البلاد العربية بوجه عام ؟

مَنْ أَنَا . . وَمَنْ أَنْتَ بَلْ مَنْ نَحْنُ ؟

من أنا . . ومن أنت ؟

من أنا ومن أنت ؟ . .

هذه مسألة أثارها الاستاذ فتحي رضوان - الكاتب والوزير المعروف في مصر - بمحاضرة القاها في نادي نقابة الصحفيين في القاهرة ، وبمقالة نشرها في جريدة اخبار اليوم في عددها الصادر في ١٩٥٣/٣/٢١ .

وقد اوضح الاستاذ فتحي رضوان ، قصده من هذا السؤال في مستهل المقالة ،
بالعبارات التالية :

« لا تعجب لهذا السؤال ، ولا تأخذه على ظاهره . فلست اباهي الناس ، ولا افخرها ، ولا أنا أتحداك أو اصغر من شأنك . ولست أسألك عن اسمك ، ولا صناعتك . ولست بالطبيعة جاهلاً لأسمي ، ولا للعمل الذي اقوم به . ومع ذلك كله ، فأنا أسأل : من أنا ومن أنت ، وبعبارة أخرى : من نكون جميعاً ؟

« نعم ، من يكون هؤلاء الذين يقيمون في هذه الرقعة من الارض التي تسمى مصر ؟ إنهم لم يفكروا في هذا ، ولم يفكر لهم فلاسفتهم فيه ، ولم تفكر الحكومات المتعاقبة في الاجابة عليه » .

« ومع ذلك ، هو سؤال خطير ، ونتائج التهرب من مواجهته والفرار منه ، افدح مما نظن . وهي نتائج وخيمة ، يتجاوز اثرها عالم السياسة إلى عالم التعليم والثقيف والخلق والتكوين . ثم أخيراً الاستقرار الاجتماعي الذي تقوم عليه الامم وتثبت به اقدام الشعوب . . » .

وبعد هذه المقدمة ، يزيد الاستاذ فتحي رضوان قصده ايضاحاً ، بسرد سلسلة أسئلة تتفرع من هذا السؤال الأصلي :

« فنحن حقاً مصريون . ولكن هل هؤلاء المصريون عرب ؟ وهل هم عرب جنساً أم عرب سياسة ، أم عرب ثقافة ؟ أم هؤلاء المصريون مسلمون ؟ ومسلمون هنا لا تنصرف إلى العقيدة ، وإنما تنصرف إلى السياسة والثقافة معاً والمعايير - يعني : هل سنقيم سياستنا وتعليمنا ودستورنا على اساس من الاسلام ؟ » .

« ام هؤلاء المصريون افريقيون ؟ فلا تقتصر علاقتهم بافريقيا على الوجود المادي فيها ، وعلى ارتباطنا العميق الوثيق بالسودان ، وعلى ارتباط نيلنا بالحبشة ، بل تتجاوز هذه العلاقات ، هذا الحد البدائي ، نتيجة جهودنا ، وينصرف نشاطنا إلى ملء الفراغ الحيوي في افريقيا الشمالية الشرقية وافريقيا الشمالية ، وخلق جبهة تضم مصر والسودان واوغندا وكينيا والحبشة من جهة ، ثم طرابلس وتونس ومراكش والجزائر من جهة اخرى . . ؟ » .

« أم هؤلاء المصريون من اهل البحر الابيض المتوسط ؟ فسياستهم وثقافتهم تقوم على تقوية العلائق السياسية والثقافية بدول وشعوب هذا البحر ، ولا سيما دول الجزء الشرقي والجنوبي منه ، مع تدعيم هذه العلائق بخلق جبهة تضم هذه الدول ، لتوحد سياستها ، وتنسق اقتصادياتها ، والاستزادة من التبادل الثقافي بينها ؟ » .

« أم هؤلاء المصريون من اوربا ، وبلادهم قطعة منها ، كما كان يقول الخديو اسماعيل منذ سبعين عاماً ؟ وهل كتب علينا أن ندع ابواب بلادنا مفتوحة في وجه ثقافة اوربا وتقاليدها وفنها ؟ أم أن هذه الثقافة تدمر وجودنا ، وتعدم طابعنا ، وتحكم علينا بالاعدام الادبي ، ثم بالاعدام المادي ؟ » .

« من نحن ؟ هذا هو السؤال الصارخ المدوي الذي يجب أن يلاحقه الساسة ورجال التعليم ورجال الاجتماع ، والذي ينبغي أن يجيبوا عليه بلا تردد ولا ابطاء . . » .

وبعد هذه الاسئلة التفصيلية ، يتوسع الاستاذ فتحي رضوان في شرح اهميتها ، ولكنه لا يجيب عنها ، وإنما يدعو الباحثين إلى الاهتمام بها ، « بعقد الندوات ، وكتابة الرسائل ، والقاء المحاضرات » . . .

وقد سارعت مجلة المصور إلى تلبية هذه الدعوة ، ونظمت مناقشة في هذا الموضوع في قاعة الاجتماعات بـ « دار الهلال » .

وقد « اشترك في هذه المناقشة ثلاثة وزراء ، هم : الاستاذ فتحي رضوان الذي تولى ادارة المناقشة ، والدكتور عباس عمار وزير الشؤون الاجتماعية ، والدكتور وليم سليم حنا وزير الشؤون البلدية ، كما اشترك فيها الاستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، والدكتور منصور فهمي مدير جامعة الاسكندرية السابق ، والاستاذ حسين كامل سليم وكيل جامعة القاهرة ، والاستاذ فكري

اباطة » . وشهد المناقشة « عدد كبير من ذوي المكانة والرأي والشباب المثقف » .

وقد نشرت مجلة المصور في عددها الصادر في ١٧/٤/١٩٥٣ ، خلاصة وافية لما دار في تلك « المناقشة » ، كما سجلها بطريقة الاختزال الاستاذان حسن محمود النقلي وفائز سابا ، السكرتيران بمجلسي البرلمان » .

إني اعتبرت هذه المناقشة من « الوثائق الهامة » ، نظراً للمكانة السياسية والثقافية التي يتمتع بها الرجال الذين اشتركوا فيها . واعتقد أن الاستاذ فتحي رضوان ادى إلى « تاريخ الفكرة القومية في مصر » ، خدمة كبيرة ، باثارة هذه المسألة ، في هذه الآونة ، لأنه أتاح بذلك فرصة ذهبية لتدوين آراء نخبة من سياسة مصر وكتابها ، في « القضايا القومية الاساسية » بوجه عام ، وفي قضية « القومية العربية » بوجه خاص . كما اعتقد أن مجلة المصور استحققت الشكر والتقدير ، على تنظيم هذه الندوة ، مع نشر الآراء التي ابدت خلالها .

وبناء على اهمية القضايا التي اثيرت خلال هذه المناقشة ، رأيت أن ألفت الانظار اليها ، مع ابداء رأيي فيها .

قد يعترض عليّ معترض ، قائلاً : « أن السؤال موجه إلى المصريين ، والمقصود منه ، هو حمل المصريين على التفكير في قضاياهم القومية . فلماذا تحشر نفسك في هذه المناقشة ، وانت لست من المصريين ؟ » .

ولكنني أرد على هذا الاعتراض بما كنت كتبت ونشرته قبل نحو سبعة عشر عاماً ، في مجلة صديقي الاستاذ احمد حسن الزيات . عندما نشرت في مجلة الرسالة رأيي في « نظام التعليم » القائم في مصر ، عندئذ ، تحت عنوان : « نقد نظام التعليم في مصر » ، انهيت بحثي بهذه العبارات :

« أرجو أن لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات . فاني عربي صميم ، أدين بدين العروبة بكل جوانحي ، وأهتم بمصر بقدر ما أهتم بسوريا والعراق » .

« ولا أكون مغالياً إذا قلت : إنني اهتم بمصر أكثر مما أهتم بسوريا والعراق ، لأنني أعرف أن مصر - بحسب أوضاعها العامة - أصبحت القدوة المؤثرة على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد ، لذلك ، أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية ، كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية » .

« فكل خدمة تسدى إلى مصر ، تكون كأنما اسديت إلى البلاد العربية
بأجمعها » .

إن ما حدث من تطور في احوال البلاد العربية بوجه عام ، واحوال مصر بوجه
خاص - منذ كتابة الأسطر المذكورة - قوى ايماني بذلك ، وضاعف اهتمامي بشؤون
مصر ، مئات الدرجات .

إني أدون ملاحظاتي على أسئلة الاستاذ فتحي رضوان ، وعلى المناقشة التي جرت
حولها ، في الصبائف التالية ، مدفوعاً بهذا الايمان . . .

ملاحظات على الاسئلة

قبل كل شيء ، أرى أن ابدى بعض الملاحظات على الاسئلة نفسها .

إذ من المعلوم أن تحديد المسائل وعرضها عرضاً واضحاً يسهل حلها تسهلاً كبيراً . وبالعكس ذلك عدم الاهتمام بتحديد المسائل وتوضيحها ، يؤدي إلى تشويش الابحاث وتعقيد القضايا ، دون مبرر ، فيعرق حلها عرقلة كبيرة .

ولذلك ، ارى أن اقف أولاً عند صيغة السؤال الأصلي :

« من أنا . . ومن أنت ؟ » .

من المعلوم أننا عندما نسأل شخصاً من الاشخاص « من أنت » ، نطلب منه - عادة - أن يعرفنا « هويته » ، ويبين لنا « شخصيته » . ولذلك يتوجه ذهن مخاطبنا ، أول ما يتوجه ، إلى ذكر « ما يميزه عن غيره » من الناس .

وكذلك ، عندما يسأل احداً نفسه « من أنا ؟ » يتجه بتفكيره نحو « هويته » و « شخصيته » ، وبتعبير آخر نحو ما يحوله أن يقول « أنا » .

في حين أن المقصود من سؤال الاستاذ فتحي رضوان ، - كما يتضح من التفاصيل التي تلي السؤال - ، لم يكن تحديد « الهوية أو الشخصية » ، ولكن تعيين « المجموعة البشرية » التي ينتسب اليها ويندمج فيها « المتكلم والمخاطب » ، وبتعبير اقصر : هو تعيين ما نستطيع أن نسميه بـ « النحنية » .

ولذلك ، كان من الاوفق أن يصاغ السؤال على شكل « من نحن ؟ » عوضاً عن « من أنا ؟ ومن أنت ؟ » .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قاطعة ، أن الاستاذ فتحي رضوان نفسه ، عندما اخذ يشرح قصده باسئلة تفصيلية ، اضطر - غير مرة - إلى أن يقول : « من نحن ؟ » .

إن هذه الصيغة التي مرت عليه مروراً سريعاً ، كان يجب أن تكون الصيغة الأصلية للسؤال . والا ، إذا بقي السؤال على شكل « من أنا ومن أنت ؟ » لكان اصح الأجوبة عليه ، هو ما قاله الدكتور منصور فهمي في الندوة ، بشيء من المداعبة : « أنا أنا . . وأنت أنت ! . . » .

بعد هذه الملاحظة الاولى ، لا بد لي من أن اقول كلمة حول لفظة « أم » التي يبدأها بها كل سؤال من الاسئلة التفصيلية التي سردها الاستاذ فتحي رضوان : « هل المصريون عرب ؟ أم هم مسلمون ؟ أم هم افريقيون ؟ أم . . . أم . . . » .

ومن نافلة القول أن لفظة « أم » تدخل منطقياً بين امرين نعتقد بأنه لا يمكن أن يجتمعا ، فنرى أن لا مندوحة من اختيار احدهما ، ولكنها لا تدخل بين الامور التي لا يتعارض بعضها مع بعض .

ولذلك ، لا يجوز لنا أن نسأل شخصاً من الاشخاص : « هل اسمك محمد فتاح ، أم مهنتك الطب ؟ » كما لا يسوغ لنا أن نوجه إلى احد مثل هذه الاسئلة : « هل انت مسلم ، أم محام ؟ » ، « هل أنت معلم ، أم أنت اسكندراني ؟ » ، « هل انت مصري ، أم انت قاضٍ ؟ » . . .

إني اعتقد أن الاسئلة التفصيلية المسرودة في مقالة الاستاذ فتحي رضوان ، كلها من هذا النوع : « المصريون ، هل هم عرب ؟ أم هم مسلمون ؟ أم هم افريقيون ؟ . . . » .

فهل من مانع يمنع الشخص الواحد ، من أن يقول : « انا مصري ، عربي ، مسلم ، افريقي . . . في وقت واحد ؟ » .

هذه مسألة هامة ، يجب أن تبقى نصب الاعين في امثال هذه الابحاث .

إن الحياة الاجتماعية في طورها المتقدم الذي نعيشه في هذا العصر ، معقدة غاية التعقيد : فإن كل فرد من الافراد ينتسب إلى جماعات ومجتمعات عديدة ، في وقت واحد . وبتعبير آخر : أنه يرتبط بروابط معنوية متنوعة ، بعدد كبير من الجماعات والمجتمعات ، وكل رابطة من هذه الروابط تدفعه إلى بعض الاعمال ، وتحمله بعض الواجبات .

ومن الحقائق الثابتة في علم الاجتماع ، أن المجتمع ، كلما كان متقدماً وراقياً ، كانت الجماعات التي يرتبط بها وينتسب إليها كل فرد من افراده ، كثيرة ومتنوعة .

والامر الذي يجب أن يكون موضوع البحث والتفكير - من جراء ذلك - هو ، أولاً تعيين الواجبات التي تنجم عن كل نوع من انواع هذه الروابط ، وثانياً تحديد المواقف التي يجب أن تعطى فيها الاولوية إلى كل واحد من هذه الواجبات . ولزيادة الايضاح ، اضرب مثلاً من الحياة اليومية :

لنفرض أن هناك شخصاً اسمه « محمود راضي » ، مولود في بنها ، وقد تزوج وانجب ثلاثة اولاد ، وله والد ووالدة وعدة اخوة على قيد الحياة ، وهو طبيب ، وموظف في المستشفى الاميري ، وصاحب عيادة خاصة ، كما أنه عضو في الجمعية الطبية المصرية ، وعضو مراسل في بعض الجمعيات العلمية الاممية . وخلاصة القول : انه ابن ، وزوج ، ووالد ، وعم ، واخ ، وطبيب ، ومسلم ، وبنهاوي ، وموظف ، ومصري ، وعضو في جمعية علمية مصرية ، ومنتسب إلى جمعية علمية اممية . . . في وقت واحد . . .

ولا حاجة إلى القول أن كل صفة من هذه الصفات تحمله بعض الواجبات . وهناك مواقف ، تحتم عليه أن يقوم بواجبات « رئيس الاسرة » قبل كل شيء ، وهناك مواقف تتطلب منه أن يعمل عمل « الطبيب » على وجه الانحصار ، ومواقف تحتم عليه أن ينصرف إلى اداء واجبه الديني ، بقطع النظر عن سائر الامور ، وهناك مواقف تفرض عليه أن يضع الابحاث العلمية فوق كل اعتبار . . .

وفضلاً عن كل ذلك ، فإن هذا الطبيب ، يمكن أن يصبح عضواً في المجلس البلدي ، ويمكن أن يشتغل بالسياسة ، وينتسب إلى حزب من الاحزاب ، ويمكن أن يصبح نائباً في البرلمان .

وفي كل هذه الحالات ، يجب عليه أن يفكر في الواجبات التي تترتب عليه من جراء كل واحدة من هذه الصفات الجديدة ، وأن يعين لهذا الواجب الجديد « الموضع اللائق به » في « سلم الواجبات » .

ومن البديهي - مثلاً أنه عندما يقوم بعيادة مريض ، يجب أن لا يفكر في شيء غير التطبيب ، وأن يعالج المريض دون أن يفكر فيما إذا كان مسلماً أو مسيحياً ، مصرياً أو اجنبياً . . .

وعندما يذهب إلى اجتماعات المجلس البلدي ، يجب عليه أن يفكر في مصلحة البلدة ، من غير أن يتأثر بمصالح اسرته ، أو منافع اصدقائه . . .

وعندما يدخل قاعة البرلمان ، يجب أن يفكر في « مصلحة البلاد » بوجه عام ، من غير أن يقدم عليها شيئاً من مصالح أسرته أو بلدته . . .

وفي الأخير ، يجب على هذا الطبيب أن لا ينسى أنه انسان ، وأنه محاط ومتصل بعدد كبير من بني الانسان ، ويجب أن يعرف بأنه يتحمل بعض الواجبات ، بهذه الصفة أيضاً .

إن ما قلته آنفاً عن الطبيب ينطبق - تقريباً - على جميع افراد المجتمع ، بلا استثناء : كل فرد من افراد البشر مربوط بجماعات متنوعة ، ومكلف بواجبات عديدة .

إن كثرة هذه الواجبات ، وتنوع هذه الروابط ، من الامور الطبيعية في الحياة الاجتماعية . اما البلبلة في التفكير الاجتماعي والسلوك المعشري ، التي تلاحظ في كثير من الظروف ، فإنها لا تتولد من تعدد وتنوع هذه الروابط والواجبات ، إنها تنشأ من التقصير في ترتيبها ترتيباً معقولاً ، يعطي كلاً منها حقها ، في مختلف المواقف والظروف .

إني اعتقد أن المسائل التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان ، يجب أن تناقش وتحل على ضوء الحقائق والمبادئ الأساسية التي سردها آنفاً .

وإني ألاحظ - في الوقت نفسه - أن بعض الاسئلة التفصيلية التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان - في صدد ايضاح قصده من سؤال « من أنا ، ومن أنت » - لا يتفرع من هذا السؤال الاصيل ، ولا يتصل بالاسئلة الاخرى .

مثلاً ، أنه يسأل : « هل كتب علينا أن ندع ابواب بلادنا مفتوحة في وجه ثقافة أوروبا وتقاليدها وفنها ، أم أن هذه الثقافة تدمر وجودنا ، وتعدم طابعنا ، وتحكم علينا بالاعدام الادبي ، ثم الاعدام المادي ؟ » .

ولا حاجة إلى القول : إن هذا السؤال - على الرغم من اهميته وخطورته - لا يرتبط برابطة ما بمسألة « من أنا ومن أنت » أو « من نحن » ، ولا بسؤال من الاسئلة التي تتفرع عنها .

لأن كل فرد ، يستطيع أن يدعو إلى « الاقليمية المصرية » في الامور السياسية ، ويقول مع ذلك بوجوب اقتباس الحضارة الغربية والثقافة الاوروبية إلى اوسع حدود الاقتباس ، أو يعارض ذلك اشد المعارضة .

وكذلك يستطيع الفرد أن يقول بوجوب اتحاد مصر مع سائر البلاد العربية ، من

غير أن يجد نفسه مضطراً - من جراء ذلك - إلى القول بوجوب اقتباس الحضارة الأوروبية ، أو إلى معارضة هذا الاقتباس .

إن أمثال هذه المسائل ، يجب أن تفصل بعضها عن بعض ، لكي تدرس وتناقش وتحل كل واحدة منها ، على حدة .

إنني اعتقد أن العقامة التي تمنى بها وتنتهي إليها معظم المناقشات في كثير من الندوات ، إنما تنشأ - في الدرجة الأولى - من عدم مراعاة هذا المبدأ الأساسي : إن العقامة التي اشرت إليها ، ماهي الا نتيجة طبيعية لعدم فصل القضايا بعضها عن بعض ، ومحاولة حلها دفعة واحدة ، مع كونها في حالة « خليطة معقدة من المسائل المتنوعة » .

ولذلك . . إنني سأترك هنا مسألة الحضارة الأوروبية جانبا . وسأكتفي بأبداء رأيي في المواضيع التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان ، في حدود « السياسة العليا » وحدها : وبتعبير أدق « فيما يتصل بالاتجاهات القومية والوطنية » على وجه الانحصار .

مواضيع البحث

إن المسألة التي اثارها الاستاذ فتحي رضوان ، بتساؤله « من أنا . . . ومن أنت ؟ » يمكن أن تفرغ في القلب التالي :

« ماذا يجب أن يكون المحور الاساسي الذي تدور حوله ، والهدف الاسمى الذي تتجه نحوه ، سياسة مصر القومية ؟ » .

وأما المسائل التفصيلية والفرعية التي ذكرها خلال شرح مقصده ، فيمكن أن ترجع إلى التيارات الفكرية التالية :

الاتجاه نحو الرابطة الافريقية ، الاهتمام برابطة البحر الابيض المتوسط ، السعي وراء الجامعة الاسلامية ، التوجه نحو الوحدة العربية ، التمسك بالاقليمية المصرية ، والاهتمام بالتقاليد الفرعونية .

إني سأبدي رأيي في كل واحد من هذه التيارات الفكرية ، والنزعات السياسية ، بشيء من التفصيل :

١ - الرابطة الافريقية

من المعلوم أن مصر تقع في أقصى الشمال الشرقي من القارة الافريقية ، فهي « افريقية » بهذا الاعتبار .

ولكن ، هل يحتم هذا الوضع الجغرافي على المصريين أن يعتبروا انفسهم من الشعوب الافريقية ، فيربطوا مقدراتهم بمقدرات تلك الشعوب ؟ وهل يترتب على مصر - من جراء هذا الوضع - أن تجعل « الرابطة الافريقية » محوراً لسياستها العامة وتسعى وراء توحيد شعوب هذه القارة ؟

للإجابة على هذه الاسئلة ، جواباً علمياً ، يجدر بنا أن نبدأ بملاحظة الحقائق التالية :

إن الانتساب إلى قارة من القارات لم يكوّن « رابطة سياسية » ، في دور من ادوار التاريخ . لم تتحد شعوب قارة من القارات ، لا في القرون القديمة ، ولا في القرون الوسطى ، ولا في العصور الحديثة . حتى أن القارة الأوروبية نفسها ، وهي أرقى القارات بوجه عام ، لم تتحد في يوم من الايام ، بل أنها صارت مسرحاً لسلسلة طويلة من الحروب الطاحنة ، التي نشبت بين شعوبها المختلفة .

وبعكس ذلك استطاعت دول عديدة ، في مختلف ادوار التاريخ ، أن تبسط حكمها على اراض لا تقف عند حدود القارة الواحدة : فإن الامبراطورية الرومانية ، والدولة البيزنطية ، والخلافة الاموية ، والسلطنة العثمانية . . . جمعت تحت لوائها بلاداً من القارات الثلاث . والدولة الفاطمية ، والدولة الايوبية ، ودولة المماليك ، بسطت سيطرتها على بلاد ، بعضها اسيوية ، وبعضها افريقية . كما أنه - حتى في يومنا هذا - تضم كل من روسيا السوفيتية ، والجمهورية التركية ، بلاداً اوروبية واخرى اسيوية .

ويظهر من ذلك كله ، أن السياسة لا تتقيد بحدود القارات .

وفضلاً عن ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن لمصر جزءاً اسيوياً ، وهو شبه جزيرة سيناء . وهذا الجزء الآسيوي - وإن كان قليل المساحة بالنسبة إلى مجموع الاراضي المصرية ، وأن قليل السكان وقليل الموارد في الاحوال الحاضرة - فإنه عظيم الخطورة من الوجهة السياسية والاستراتيجية . فمما لا شك فيه أن شبه جزيرة سيناء لو كانت خارجة عن حدود الدولة المصرية ، ولو كانت مسكونة بشعب غير عربي . . . لتغيرت منزلة مصر العالمية تغيراً كبيراً ، وتغيرت معها مقدرات مصر ومصيرها تغيراً كلياً .

ومن المعلوم أن الدولة العثمانية حاولت ، عدة مرات ، أن تقلص حدود مصر من جهة سيناء ، ولكن بريطانيا عارضت ذلك معارضة شديدة . حتى أنها اوصلت الامر - مرة - إلى حد التهديد بالحرب :

ففي سنة ١٩٠٥ ، خلال انشاء سكة حديد الحجاز ، ارسلت الدولة العثمانية حامية صغيرة ، إلى واحة ضئيلة ، تقع في غربي العقبة ولكن ذلك اثار ثائرة الحكومة البريطانية ، فاسرعت في توجيه انذار شديد إلى « الباب العالي » ، ودعمت هذه الانذار بارسال اسطول ضخّم ، استعداداً للقيام بحركات حربية . وامام هذا الانذار

والضغط ، اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب الحامية المذكورة من تلك القرية الصغيرة .

أعتقد أن هذه الواقعة وحدها تكفي لإظهار أهمية هذا الجزء الآسيوي من الديار المصرية . ولا أراني في حاجة إلى القول بأن أهمية شبه جزيرة سيناء تضاعفت مئات المرات بعد كارثة فلسطين التي أدت إلى استعمار صحراء النقب ، وإنشاء ميناء ايلات في رأس خليج العقبة .

وبناء على كل ما سبق ، نستطيع أن نقول بلا تردد : لا يجوز للمصريين أن يعتبروا بلادهم افريقية محضة .

وإذا نقلنا البحث والنظر إلى ساحة اللغة والثقافة توصلنا إلى نتيجة ، أوضح وأقطع من ذلك بكثير : فإن الثقافة أيضاً لا تتقيد بحدود القارات ، والقارة الواحدة تنقسم إلى مناطق ثقافية عديدة ، كما أن المنطقة الثقافية الواحدة قد تضم بلاداً تقع في أكثر من قارة واحدة . ولا توجد - في حقيقة الأمر - ثقافة يمكن نعتها بالافريقية أو بالآسيوية ، كما لا توجد لغة افريقية ، ولغة آسيوية .

وإذا أمعنا النظر في وضع مصر - من حيث اللغة والثقافة - وجدنا أنها تقع في وسط « عالم عربي » واسع الأرجاء ، يمتد من شواطئ المحيط الأطلسي في الغرب إلى هضاب إيران في الشرق ، ويضم بذلك الجزء الشمالي من القارة الافريقية مع الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية .

فلا مجال لاعتبار مصر « افريقية » من هذه الوجهة ابداً . بل نستطيع أن نقول بكل تأكيد أن مصر قريبة جداً - من الوجهة الثقافية - من العراق والكويت والبحرين الواقعة في قارة آسيا ، وبعيدة جداً عن الترنسفال وأوغندا ، والحبشة الواقعة في القارة الافريقية .

لا شك في أنه يترتب على مصر أن تهتم بالحبشة اهتماماً خاصاً ، وتتخذ نحوها سياسة حكيمة ، ولكنها يجب أن تفعل ذلك ، لكون الحبشة متاخمة لحوض النيل ، لا لكونها من بلاد القارة الافريقية .

يترتب على مصر أن تضع هذه المتاخمة نصب اعينها عند تخطيط سياستها ، كما يترتب على العراق أن يأخذ بنظر الاعتبار متاخته لتركيا وإيران . وعلى سوريا أن تلاحظ متاختها لتركيا ، ويترتب على مجموع الدول العربية ، أن توجه إلى شؤون هذه الدول الثلاث ، ما تستحقه من الاهتمام ، بسبب هذه المتاخمة الجغرافية .

ولكن كل ذلك يدخل في نطاق الامور الفرعية ، فلا يجوز أن يعتبر محوراً أساسياً لسياسة مصر ، ولا لسياسة سائر الدول العربية .

وخلاصة القول ، نستطيع أن نؤكد أن علاقة مصر بالقارة الآسيوية ، وبيعض الشعوب القاطنة في القارة المذكورة ، أقوى وأعظم بمئات الدرجات من علاقتها بالقارة الافريقية والشعوب الافريقية .

والامر كان كذلك في الماضي ، وهو لا يزال كذلك في الحالة الحاضرة ، وسيبقى كذلك في المستقبل . فلا يجوز لمصر أن تجعل فكرة « الرابطة الافريقية » محوراً لسياساتها بوجه من الوجوه .

وزيادة في التأكيد على هذه النتيجة ارى من المفيد أن اشير إلى بعض الحقائق العلمية الثابتة : يقرر علماء الطبيعة - بناء على نتائج الابحاث الجيولوجية - أن مصر تؤلف « وحدة طبيعية » مع الجزيرة العربية وسوريا ووادي الرافدين . إذ من المعلوم أن وادي النيل مواز للبحر الاحمر . وهذا البحر ما هو الا امتداد عريض وعميق لوادي الشريعة فوادي العاصي الذي يمتد على طول بر الشام ، موازياً للبحر الابيض المتوسط ، كما أن خليج البصرة بمثابة امتداد عريض وعميق لوادي الرافدين ، وهذا الوادي - مع امتداده المذكور - مواز تقريباً - للوادين المذكورين آنفاً . وكل هذه الاوضاع الجغرافية ، انما هي نتيجة حوادث جيولوجية متلازمة .

وهذه الاحداث الجيولوجية ، هي التي اوجدت في هذه المنطقة من العالم القديم افضل الشروط والبيئات لنشوء الحضارة البشرية وازدهارها . ومن المعلوم أن وادي النيل - مع وادي الرافدين - كان مهدياً لأقدم الحضارات .

إن مراجعة المؤلفات الجغرافية والجيولوجية - التي لا تمت إلى السياسة بصلة من الصلات تكفي للتأكد من أن افريقيا الشمالية بوجه عام ، والبلاد المصرية بوجه خاص ، ترتبط بالجزيرة العربية وبالهلال الخصيب الذي يعلو هذه الجزيرة ، اكثر مما تنسب إلى سائر اقطار القارة الافريقية أو القارة الآسيوية .

ونستطيع أن نقول : إن هذه الوحدة الطبيعية ، كانت من العوامل التي ساعدت على تأسيس الوحدة اللغوية والثقافية في هذه المنطقة ، التي تسمى باسم « العالم العربي » .

٢ - رابطة البحر المتوسط

إن ما قلناه آنفاً عن « الرابطة الافريقية » يغنينا عن اطالة البعد ، والحديث في سبيل حل مسألة « رابطة البحر الابيض المتوسط » .

إن الانتساب إلى شواطئ بحر من البحار الكبيرة ، لم يكون « رابطة سياسية قوية » في يوم من الايام . والبحر الابيض المتوسط نفسه ، صار مسرحاً لحروب كثيرة وطويلة ، قامت بين الشعوب التي تقطن شواطئه .

من المعلوم أن اطول وافظع حروب الابداء التي عرفتھا العصور القديمة ، كانت نشبت بين دولتين قائمتين على شاطئيه الشمالي والجنوبي ، في اواسطه التي يقترب فيها الشاطئان اشد الاقتراب .

في الواقع ، أن روما ، بعد أن دمرت قرطاجه - وتخلصت من منافستها - استطاعت أن تستولي على جميع شواطئ البحر المتوسط ، واصبح البحر المذكور - في حقبة من التاريخ - بحيرة رومانية . ولكن هذه الفتوحات الرومانية لم تستطع أن توحد الشعوب المنتشرة على شواطئ البحر المذكور ، قط . ولا نغالي اذا قلنا - بعكس ذلك - أن روما بسطت سيادتها على تلك الاقطار الشاسعة ، مستفيدة من تنوع هذه الشعوب واختلافها . فإنها كانت تحكم سوريا - مثلاً - بفضل الفيالق التي تجندها من سائر اقطار الامبراطورية ، وبالعكس ذلك كانت تستخدم الفيالق التي تجندها من سوريا في السيطرة على بلاد اخرى من انحاء الامبراطورية .

ولكن . . . بعد تفكك اوصال الامبراطورية الرومانية ، لم يبق اثر لهذه « الوحدة القسرية » ، المستندة إلى التنظيمات العسكرية . وكثرت المنافسات والحروب بين شعوب البحر المتوسط .

حتى الجزء الشرقي منه - وهو الجزء الذي تقع فيه مصر - قد صار مسرحاً لحروب كثيرة ، منذ معركة سالامين حتى موقعة نافارين .

وإذا لاحظنا اليوم ، أن تركيا واليونان وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، واسبانيا . . . تطل على القسم الشمالي من البحر المتوسط ، كما أن انكلترا لها مواقع هامة فيه ، من جبل طارق إلى مالطة فقبرص . . . وإذا تذكرنا التنازع السياسي والحربي الذي قام وتوالى بين هذه الدول والشعوب في الماضي القريب - منذ اوائل القرن الحاضر - بقطع النظر عما حدث قبل ذلك . . . تأكدنا من أنه لا يوجد شيء يمكن أن يسمى « رابطة البحر المتوسط » ، لا من جهة السياسة ، ولا من جهة الثقافة .

ولا شك في أن علاقة مصر - التي تطل على البحر الابيض المتوسط - بالجزيرة العربية التي لا تجاورها الا في البحر الاحمر ، وبالعراق الذي لا يجاورها ، لا برأ ولا بحرأ . . . أقوى واعظم بكثير من علاقتها باليونان وإيطاليا وفرنسا التي تمتلك اطول الشواطئ على البحر المذكور .

وأما علاقة مصر بليبيا وبسائر بلاد المغرب ، فلا تستند إلى رابطة البحر الأبيض المتوسط ، بل تقوم على روابط التاريخ واللغة والثقافة . .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نجزم بأن فكرة « رابطة البحر الأبيض المتوسط » لا تستند إلى أي أساس علمي صحيح .

لقد لجأ عدد غير قليل من كتاب فرنسا وساستها إلى هذه الفكرة ، بغية إدامة حكمهم على المغرب العربي ، وبسط سيطرتهم على بلاد الشام .

إنهم سعوا إلى بث هذه الفكرة ، بغية تبعيد سكان البلاد المذكورة عن فكرة العروبة ، إذ قالوا لهم « لا علاقة بينكم وبين العرب . انتم من شعوب البحر الأبيض المتوسط ، مثلنا . . » وكرروا هذا القول ، بشتى أساليب الدعاية ووسائلها المقنعة .

وإني أحذر المصريين من أن ينخدعوا بهذه الآراء السياسية المقنعة ، ومن أن يفكروا في جعل شؤون « البحر الأبيض المتوسط » محورا لسياسة مصر الداخلية أو الخارجية^(١) .

وفضلاً عن ذلك كله ، أرى أن الفت الانظار إلى الحقيقة التالية ايضاً :

إن شواطئ البحر الأبيض المتوسط - بالنسبة إلى مصر - لا تكتسب خطورتها الخاصة إلا من جراء وجود شواطئ مصرية طويلة في البحر الأحمر ، مع قصر المسافة التي تفصل البحر الأبيض عن البحر الأحمر ، داخل الأراضي المصرية .

ولا أراي في حاجة إلى القول بأنه : لو لم يمتد البحر الأحمر بين الصحراء الشرقية في مصر ، وبين الحجاز في الجزيرة العربية ، لتضاءلت ، بل تلاشت مكانة مصر البحرية ، ولتغيرت مقدراتها تغيراً كلياً .

ولا نغالي إذا قلنا بهذا الاعتبار أن البحر الأحمر ، بالنسبة إلى مصر ، ليس أقل أهمية من البحر الأبيض ، بوجه من الوجوه .

٣ - الرابطة الإسلامية

لا شك في أن الرابطة الإسلامية أهم وأقوى بكثير من الرابطتين اللتين ذكرتهما

(١) اني كنت ناقشت وفندت هذه الدعاية السياسية ، على ضوء الحقائق العلمية ، في محاضرة القيتها في النادي الثقافي ببيروت ، قبل نحو عشرة أعوام . انظر : ساطع الحصري [أبو خلدون] ، « الثقافة العربية وثقافة البحر الأبيض المتوسط » ، في : آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، ص ٤٣ - ٦١ .

وناقشتها آنفاً . لأن الرابطة الافريقية والرابطة المتوسطية ، ما هما الا من نوع الروابط الجغرافية الاعتبارية ، التي لا تولد رابطة معنوية تستحق الاهتمام . في حين أن الرابطة الاسلامية ، رابطة معنوية تستمد قوتها من العواطف الدينية . ومن المعلوم أن العاطفة الدينية من اشد العواطف سيطرة على النفوس ، في الحياة الفردية والمعيشية .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يمكن أن تبني السياسة على اساس العواطف الدينية ؟ وهل يجوز لمصر ، أن تتخذ « الرابطة الاسلامية » محوراً لسياساتها الداخلية والخارجية ؟

اولاً ، من وجهة السياسة الداخلية ، يجب أن نلاحظ - قبل كل شيء - أن الاسلام لم يكن دين جميع المصريين ، وإن كان دين الاكثرية منهم . لأنه يقطن في مصر ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة تدين بالديانة المسيحية . ومن المعلوم أن هؤلاء لم يكونوا اجانب ودخلاء ، انما هم من اهل البلاد ، مثل المسلمين ، فلهم ما للمسلمين من حقوق ، وعليهم ما على المسلمين من واجبات .

فلا بد لمصر من رابطة تجمع بين جميع ابنائها ، سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الرابطة ، من العواطف الوطنية والقومية التي يشترك فيها جميع المصريين .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نؤكد أن الرابطة الوطنية والقومية يجب أن تتقدم - بهذا الاعتبار - على الرابطة الدينية في الشؤون السياسية .

فقد خطت مصر خطوات واسعة جداً في سبيل ادراك هذه الحقيقة ، والعمل بمقتضاها ، منذ ثورة ١٩١٩ .

لأن الثورة المذكورة قامت على اساس اشتراك جميع المواطنين ، في المطالبة باستقلال البلاد ، وفي العمل في سبيل هذا الاستقلال . وسارت الأمور بعد ذلك أيضاً على هذا الاتجاه .

ولا شك في أن هذا هو اسلم وأقوم الاتجاهات . فلا يجوز لمصر ان تحيد عنه بوجه من الوجوه . ولعل الكلمة المشهورة « الدين لله والوطن للجميع » تعبر عن هذا الاتجاه الضروري احسن تعبير .

وأما من وجهة السياسة الخارجية ، فيجب أن نلاحظ - قبل كل شيء - أننا نعيش في عصر انفصلت فيه العلائق السياسية عن العلائق الدينية ، واختلفت عنها اختلافاً كلياً ، منذ مدة طويلة : فإن العصور الحديثة شاهدت كثيراً من الحروب التي نشبت بين دول تنتسب الى دين واحد ، وبالعكس ذلك سجلت كثيراً من الاتفاقات

والمحالفات التي عقدت بين دول تنتسب الى ديانات مختلفة : فإن وحدة الدين لم تستطع ان تمنع نشوب الخصومات والحروب بين بعض الدول والشعوب ، كما ان اختلاف الدين لم يحل دون تحالف بعض الدول ، واشتراكها في حروب ضد ما تعتبره « العدو المشترك » .

لاني لا ارى لزوماً لذكر الامثلة الكثيرة - القريبة والبعيدة - التي تظهر هذه الحقيقة الى العيان بكل وضوح وجلاء .

ولكني أود أن ألفت الأنظار إلى خطأ شائع في هذا المضمار : يتوهم الكثيرون ، الثورات التي قامت على السلطنة العثمانية والخلافة الاسلامية ، منذ اوائل القرن التاسع عشر ، كانت تستهدف غايات دينية ، كما أن الحروب التي شنت عليها أيضاً كانت حروباً دينية .

ولكن قليلاً من التوسع والتعمق في استعراض الوقائع واسقضاء الدوافع يكفي للتأكد من أن ذلك لا يتفق مع حقائق الأمور :

صحيح أن العناصر المسيحية في الروملي ثارت على السلطنة العثمانية مرات عديدة ، إلى أن استقلت عنها تمام الاستقلال . ولكن ألم يحدث أمثال ذلك ، في الوقت نفسه في العالم المسيحي ايضاً ؟ ألم تثر عناصر مسيحية أخرى ، على سلطات مسيحية مثلها ؟ أفلم يثر - مثلاً - الهنغاريون على النمسا : والارلنديون على انكلترا ، والبولنديون على روسيا . . ؟

صحيح ، أن روسيا حاربت السلطنة العثمانية مرات عديدة ، واقتطعت منها بلاداً واسعة ، المرة بعد الاخرى . ولكن ، ألم تحارب روسيا دولاً مسيحية أيضاً ؟ أفلم تستول على بولندا - مثلاً - وتشارك مع النمسا وبروسيا في اقتسام اراضيها وازالتها من عالم الوجود ؟ كم من حروب طاحنة قامت بين دول مسيحية طوال القرن التاسع عشر ، منذ الغارات النابوليونية في اوائل القرن ، إلى الحرب الامريكية الاسبانية في اواخر القرن ؟ والحربان العالميتان الاخيرتان في العصر الذي نعيش فيه - ألم تقوما بين دول مسيحية ؟

لا شك في أن ثورات اليونان والصرب والبلغار على الدولة العثمانية كانت ثورات عنيفة ودامية ، وكانت تجد تشجيعاً وتأيداً من بعض الدول الاوروبية . ولكن ، يجب ان لا يغرب عن البال ، بأن الشعوب المذكورة كانت تتخاصم وتتقاتل فيما بينها ايضاً . وإذا صارت مكدونيا مسرحاً لاصطدامات دموية وقعت بين جيوش الدولة العثمانية وبين العصابات الثائرة ، فإنها صارت في الوقت نفسه ميداناً لاقتتال

الشعوب البلقانية أيضاً : كانت العصابات البلغارية تهجم على القرى اليونانية وتحرقها ، وبالعكس ذلك ، كانت العصابات اليونانية تقوم بغارات على القرى البلغارية وتدمرها ، وكانت عصابات الطرفين تتسابق في ميدان الارهاب ، لاجبار الناس على الانحياز الى القومية البلغارية أو القومية اليونانية .

في الواقع أن الدول البلقانية تكتلت سنة ١٩١٣ ، واصلت الحرب على الدولة العثمانية ، ولكنها بعدما انتصرت عليها واجلتها عن ولاياتها الاوروبية ، اختلفت فيما بينها لاقتسام تلك الولايات ، وانقلبت كلها على بلغاريا ، ومهدت بذلك امام الدولة العثمانية السبيل لاسترداد ادرنة ، بعد أن كانت خسرتها ، وتركها لبلغاريا ..

ثم يجب أن لا نغفل عن هذه الوقائع التاريخية أيضاً : إذا كانت بعض الدول المسيحية حاربت الدولة العثمانية ، فإن دولاً مسيحية أخرى ساعدت الدولة المذكورة مساعدة كبيرة ، حتى أنها خلصتها من الاضمحلال والانقراض عدة مرات ...

ولو حصرنا بحثنا فيما حدث منذ عصر واحد فقط - دون أن نرجع إلى تاريخ ابعد من ذلك - لوجدنا امثلة عديدة ، تشهد على صحة ما قلناه آنفاً :

من المعلوم انه في سنة ١٨٥٤ ، اتفقت انكلترا وبروسيا وفرنسا وساردينيا مع السلطنة العثمانية ضد روسيا ، وارسلت جيوشها واساطيلها إلى القرم ، لتحارب بجانب الجيوش العثمانية المسلمة ، ضد روسيا المسيحية .

ثم ، سنة ١٨٧٨ عندما استولت روسيا على اوروبا العثمانية ، ووصلت إلى ابواب استانبول ، واضطرت « الباب العالي » إلى التوقيع على معاهدة « سان استفانو » التي سلخت عنها معظم ولاياتها الأوروبية ... لم تعترف انكلترا بهذا الأمر الواقع ، واتفقت مع المانيا على نقل القضية إلى الميدان الدولي ، ومؤتمر برلين الذي عقد للنظر في الأمر ، قضى على روسيا بالجللاء عن البلاد التي كانت احتلتها ، وأعاد إلى دولة الخلافة معظم ممتلكاتها الأوروبية ، من تراكيا إلى مكدونيا والابير ..

وفي الحرب العالمية الاولى ، حاربت الجيوش العثمانية بجانب الجيوش الألمانية والنمساوية .

وبعد انتهاء الحرب المذكورة ، عندما قامت الحركات الاستقلالية التي تزعمها « مصطفى كمال » ضد اليونان ، ساعدت روسيا تلك الحركات بالاسلحة والذهب ، ثم ساعدتها ايطاليا وفرنسا ضد انكلترا بشتى الوسائل - تارة بصورة سرية ، وطوراً بصورة علنية ..

إن كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن سياسة الدول لم تقم على أساس العلاقات الدينية ابداً .

في الواقع أن البلاد الإسلامية صارت مسرحاً للاستعمار الأوروبي والسيطرة الأوروبية أكثر من البلاد المسيحية .

ولكن السبب في ذلك ، ليس كون تلك البلاد إسلامية ، بل إنما كونها ضعيفة ومتأخرة في الأخذ بوسائل الحضارة العصرية . ولا حاجة إلى القول بأن ضعف شعب من الشعوب ، وتأخر بلد من البلاد ، مما يجعل الاستيلاء عليه واستعباده من السهولة بمكان . وذلك يشجع الدول القوية الطامحة ، على استعباده ، ويكون بمثابة فتح الأبواب لدخول الاستعمار ، إن لم نقل أنه يكون بمثابة جذب الاستعمار وجلبه جلباً .

فإن الدول القوية الناهضة تنزع إلى التوسع والسيطرة على الدوام . وهي تكون مستعدة للاستيلاء على البلاد التي تبدو لها سهلة الاستعمار . وهي لا تتقيد في خططها التوسعية ، وأعمالها الاستعمارية ، بالدين الذي يدين به أهالي تلك البلاد .

ومن المعلوم أن إيطاليا ، لم تحجم عن الاغارة على الحبشة ، وعن محاولة استعمارها بقوة الحديد والنار ، مع أن الامبراطورية الحبشية مسيحية .

والولايات المتحدة الأمريكية ، لم تتردد في مدّ يد الاتفاق والمساعدة إلى تركيا بكل سخاء ، مع أن الشعب التركي من أشد الشعوب تمسكاً بالإسلام .

إني اعتقد أن كل ما ذكرته آنفاً لا يترك مجالاً للشك في أن العلاقات السياسية لا تتبع العلاقات الدينية ، بل إنها كثيراً ما تسير في اتجاه قد يخالف اتجاهها كل المخالفة .

ولكن ، قد يقال لي : أن ما تقوله صحيح بالنسبة إلى العالم الغربي ، ولكنه غير صحيح بالنسبة إلى العالم الإسلامي . لأن : « الإسلام دين توحيد » ، و« إنما المؤمنون اخوة » .

وأنا أعرف بأن عدداً كبيراً من الكتاب والمفكرين يقولون مثل هذا القول ، ويذهبون إلى وجوب توجيه السياسة وفق مقتضيات العلاقات الدينية . حتى أن عدداً غير قليل منهم يعتقد بإمكان قيام « اتحاد سياسي يشمل جميع الشعوب الإسلامية » ، ويدعو إلى تحقيق هذا الاتحاد .

ولكني أقول : أن نصوص الأوامر والنواهي الدينية شيء ، وتفسير هذه الأوامر وتنفيذها بصورة فعلية شيء آخر .

وقد اختلف المسلمون حتى في تحديد الكثير من الواجبات الدينية ، ولا سيما في

كيفية اداء تلك الواجبات اختلافاً كبيراً ، وتفرقوا إلى مذاهب عديدة في هذا السبيل ، فكيف يؤمل ان يتفقوا في المصالح الدنيوية المتشابكة وفي الأمور السياسية المعقدة ؟

إن الأمم الاسلامية كثيرة ومتنوعة ، ومنبثة في اقطار متباعدة ، من طنجة وتومبوكتو في الغرب ، إلى أقاصي الصين والجزائر الاندونيسية في الشرق .

في الواقع أن جميع الشعوب والأمم الاسلامية ترتل السور القرآنية ، وتتوجه نحو الكعبة الشريفة خلال الصلوات ، ولكنها لا تتكلم بلغة واحدة ، ولا تفهم بعضها بعضاً .

إن كل أمة من تلك الأمم تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بها ، مختلفة عن مشاكل غيرها ، نظراً لاختلاف اوضاعها الجغرافية من ناحية ، واختلاف مجاري تاريخها من ناحية اخرى .

ويجب ان نلاحظ ان مصر لم تتحد مع نيجيريا واندونيسيا - مثلاً - في اي عهد من العهود الاسلامية ، وفي أي دور من ادوار التاريخ العام ، ولو في حقبة قصيرة من الزمان . انها لم تتحد حتى في خلال العصور التي كان الشعور الديني يسيطر خلاله على كل شيء ، ويطغى على السياسة في كل الاقطار . فكيف يجوز أن نعلق الآمال على اتحادها في هذا العصر ، الذي تعقدت خلاله العلاقات الدولية تعقداً هائلاً ، وتباعدت عن الاعتبار الدينية تباعداً كبيراً ؟

هذا ، ولو تركنا جانباً الديار الاسلامية البعيدة عن مصر - مثل اندونيسيا والباكستان - وحصرنا ميدان النظر والبحث في الأمم الاسلامية المتقاربة المتاخمة بعضها لبعض - مثل العرب والترك والفرس - وجدنا أنها أيضاً اختلفت في الماضي ، ولا تزال تختلف في الحاضر ، في الأمور الثقافية وفي الاتجاهات السياسية ، مع أنها كانت اشتركت واشتبكت في حقبة غير قصيرة من التاريخ .

إن نظرة واحدة إلى ما حدث في البلاد التي تقطنها هذه الأمم الثلاث ، منذ بداية القرن الحاضر ، تكفي لتقدير مدى هذا الاختلاف .

إني لا أرى لزوماً لذكر الامثلة التاريخية ، ولا للتذكير بما حدث خلال الازمات السياسية التي لا تزال تخوض غمارها . . . ولكني أرى أن أدعو إلى التأمل في الحقائق والوقائع التالية :

إن ميثاق سعد آباد الذي عقد بين اربع دول اسلامية ، بقي حبراً على ورق ،

ولم يظهر له أي اثر فعال في الأمور السياسية .

ولكن الكتلة العربية الآسيوية - التي تضم خمس عشرة دولة اثبتت وجودها ، وأصبحت قوة دولية لا بأس بها . مع انها لم تستطع أن تجمع كل الدول الإسلامية ، ولكنها استطاعت أن تضم عدة دول غير اسلامية .

اعتقد أن كل ما ذكرته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة على أنه لا يجوز لمصر ، أن تعتمد في سياستها الخارجية على الرابطة الاسلامية .

ويجب أن يلاحظ الجميع ، أن الأخوة الاسلامية شيء ، والاتحاد الاسلامي والسياسة الاسلامية شيء آخر .

٤ - رابطة العروبة

المصريون - بأجمعهم - يتكلمون ، ويتخاطبون ويتفاهمون باللغة العربية ، فانهم «عرب» بهذا الاعتبار .

ولا مبرر للتساؤل فيما إذا كانوا «عرباً جنساً ودماً» . لأن من الحقائق الثابتة علمياً أنه لا يوجد على الأرض «أمة» ينحدر جميع افرادها من اصل واحد ، ويتحدون بالدم . لا الفرنسيون فرنسيين دماً ، ولا الاتراك اتراكاً عرقاً ، ولا الروس روساً بالنسب . فلا وجه للتساؤل فيما إذا كان المصريون «عرباً جنساً ودماً» .

ومن المعلوم أن اللغة هي في الوقت نفسه اداة للتفكير وواسطة للتعبير عن الآراء والاحاسيس ، والوحدة في اللغة انما تنشأ من الوحدة في التاريخ ، وتؤدي إلى الوحدة في الثقافة .

ولذلك نستطيع أن نقول : أن العروبة تكون أهم وامتن الروابط التي تربط المصريين بعضهم ببعض .

لأن جميع المصريين - سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين ، شرقاويين أو صعيديين - يتكلمون باللغة العربية ، ولا يوجد بينهم جماعة تبقى خارج نطاق هذه الرابطة .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال أن حدود اللغة العربية اوسع بكثير من حدود الدولة المصرية الحالية . انها لغة التكلم والتفاهم في بلاد واسعة الأرجاء ، تمتد في غرب مصر ، وشرقها وجنوبها . هناك عالم عربي يمتد من جبال زاغروس حتى شاطئ المحيط الاطلسي . ومصر ، تقع في وسط هذا العالم العربي الفسيح وتشغل

مكان القلب منه ، وتكون اكبر واقوى الوحدات السياسية التي ينقسم اليها .
ولهذا السبب ، يترتب على مصر ، ان تخصص لشؤون هذا العالم الموقع الأول
في سياستها الخارجية ، مع العلم بأن هذه السياسة يجب أن تتحول - بالتدريج - من
سياسة خارجية الى سياسة داخلية .

لأن هذه البلاد العربية متصلة بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً تاماً ، وقد سبق أن
كوّنت - في الماضي - وحدة سياسية كبيرة وقوية جداً ، وهي معرضة الآن إلى أخطار
ومشاكل متشابهة ، فتستطيع أن تتحد مرة اخرى ، لتكوين دولة عربية كبيرة وقوية
أيضاً .

فيجب على مصر أن تسعى وراء توحيد هذا العالم العربي ، وأن تكون اشد
العاملين اندفاعاً في هذا السبيل .

إذن ، فنحن نستطيع أن نؤكد أن مصر عربية ، ومستقبلها مرتبط بمستقبل
العروبة اشد الارتباط . فيترتب على المصريين ان يقولوا « نحن المصريين عرب ، مصر
وطننا الخاص ، والعالم العربي وطننا العام ، مصر وطننا الأصغر ، والعالم العربي وطننا
الأكبر » .

على المصريين أن يقولوا ذلك ويؤمنوا بذلك ، ويعملوا وفق ما يقتضيه هذا
القول وهذا الايمان .

بقي علينا ، بعد الوصول إلى هذه النتيجة - وتقرير عروبة مصر - أن ننتقل إلى
آخر المسائل في هذا المضمون :

هل يجب أن نقول : مصر اولاً ، ام نقول : العروبة أولاً ؟

لا مجال للشك في أن هناك قضايا اقليمية ومحلية بحثة ، تستلزم المعالجة كمسائل
تخص مصر وحدها ، من دون البلاد العربية الأخرى . كما أن هناك قضايا بلدية
بحثة ، تستلزم المعالجة كمسائل تخص مدينة من المدن او منطقة من المناطق وحدها -
مثل مدينة القاهرة ، او منطقة الواحات ، أو مدينة طنطا ، مثلاً . . .

ومما لا يحتاج إلى برهان ، أن كل تقدم يحققه القطر المصري يعود بالنفع على
جميع المدن والمناطق المصرية - ومن جملتها مدينة طنطا ومنطقة الواحات ، بطبيعة
الحال .

وقد يحدث في بعض الظروف ، بعض الأمور التي تستلزم تضحية مصلحة مدينة

واحدة - أو منطقة واحدة - لمصلحة القطر المصري بأجمعه ، ولكن ، هذه التضحية ايضاً ، تعود بالنفع الاكيد على تلك المدينة والمنطقة ، في مستقبل الأيام .

وقياساً على ذلك ، نستطيع أن نقول : أن هناك بعض القضايا الكبرى ، التي تمس مصالح البلاد العربية بأجمعها ، فلا بد من معالجتها ، بنظرات تسمو فوق الاعتبارات الاقليمية . وقد يحدث في بعض الظروف بعض الأوضاع التي تستلزم تضحية مصلحة قطر عربي واحد ، لمصلحة مجموع البلاد العربية ، بأجمعها - من جراء هذه التضحية - لا بد من أن تعود بالنفع الاكيد الى القطر المذكور ايضاً ، في مستقبل الأيام .

وبناء على كل ما سبق ، يجوز لنا ان نقول : أن السياسة العليا في مصر - وفي سائر البلاد العربية - يجب أن تبنى على اساس « العروبة أولاً ... »

إني اعرف أن اختمار وانتشار هذه الفكرة في مصر ، سيستغرق بعض الوقت ، وسيطلب بذل كثير من الجهود ، ولكني اعتقد بأن ذلك لن يتأخر كثيراً لأنني كنت ادركت العهد الذي كان المصريون المتنورون ينكرون فيه عروبتهم انكاراً باتاً ، فيقولون بصوت واحد ، تقريباً : « مصر ، لا غير ... مصر ، بس ... » ثم سعدت بادراك العهد الذي صار الكثيرون منهم يشعرون بعروبتهم ، وإن قالوا « مصر ، أولاً ... » .

وبناء على ذلك ، لا شك في أني سأزداد سعادة بمشاهدة نتائج هذا الاختمار الفكري والتطور السياسي ، فسأسمع ازدياد اصوات الكثيرين الذين يقولون بأن « المصرية والعروبة ... امران متلازمان .. » .

كما اعتقد بأن هذا الاختمار : عندما يصل إلى نهايته المحتومة سيجعل المصريين يقولون « العروبة أولاً .. » لأنني اعتقد بأنه سيأتي عهد تتحقق فيه فكرة الاتحاد العربي العام ، فيصبح عندئذ المصريون والسوريون والسودانيون والعراقيون ... بمنزلة الصعيديين والشرقاوين والاسكندرانيين الآن ...

فسيقول المصريون ، مع ابناء سائر البلاد العربية : « العروبة قبل كل شيء ، وفوق كل شيء » .

٥ - النزعة الفرعونية

وأما « النزعة الفرعونية » ، فلا أراني في حاجة إلى اطالة الحديث فيها . لأنها لم

تنتشر كثيراً في وقت من الأوقات ، كما أنها فقدت معظم انصارها وجميع دعائها في السنين الأخيرة .

فإن العهود الفرعونية مدفونة تحت رمال الزمان ، منذ عدة آلاف من السنين . والمصريون الحاليون ، لا يفهمون شيئاً من لغة الفراعنة ، ولا يؤمنون بشيء مما كان يؤمن به هؤلاء ، فليس من المعقول أن يفكر احدهم في العودة إلى تلك العهود البائدة والسعي وراء تلك العهود ، والسعي وراء إحياء تلك الأموات المحنطة .

لا شك في أنه يحق لابناء مصر ان يفتخروا ويتباهوا بالأبجداد التي كانت حققتها الحضارة الفرعونية ، في تلك العصور العريقة في القدم . لكنه يحق لابناء البلاد العربية الأخرى أيضاً ان يفتخروا بالحضارة التي قامت في هذا الجزء من الوطن العربي ، منذ فجر التاريخ القديم . كما يحق للمصريين أيضاً أن يفتخروا بالحضارات التي نشأت وازدهرت في سائر انحاء العالم العربي ، مثل الحضارة السومرية في العراق والحضارة الفينيقية في سوريا . .

غير انه . . لا يجوز للمصريين أن يتنكروا للعروبة ، بحجة الارتباط بالحضارة الفرعونية . ويجب على كل مصري أن يعرف حق المعرفة بأن الحضارة الفرعونية - مثل الحضارات السومرية والاشورية والفينيقية - ماتت واندثرت ، فلا يمكن أن تعود إلى الحياة . . .

وأما العروبة ، فإنها تختلف عن ذلك كل الاختلاف ، إنها لم تكن من نوع « الماضي المحنط » ، بل هي من نوع « الحاضر الحي » . ولا نغالي إذا قلنا : انها تتدفق حيوية ، منذ أن استفاقت من سباتها الطويل . . .

إنها لم تكن خاتمة لماضٍ سحيق بل هي فاتحة لمستقبل باهر . . وهذا المستقبل الباهر ، سيشهد قيام « الدولة العربية المتحدة » ، مع تقدم « الأمة العربية الناهضة » نحو أعلى مراتب العلم والحضارة .

آراؤهم

إن الأجوبة التي انتهى إليها المتحدثون في ندوة المصور ، رداً على أسئلة الاستاذ فتحي رضوان ، كانت متنوعة ومتباينة جداً .

فقد قال الاستاذ عبد الرحمن عزام : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » .

وقال الدكتور حسين كامل سليم : « نحن مصريون أولاً وأخيراً » .

وقال الدكتور فكري أباطة : « نحن مصريون قدماء ، لا شيء غير ذلك » .

وأما الدكتور عباس عمار ، فقد تطرق إلى مسائل عديدة دون أن يتوصل إلى جواب صريح . والدكتور سليم حنا ، لفت الانظار إلى الناحية العالمية . وأما الدكتور منصور فهمي ، فقد صرح بأنه دخل قاعة المناظرة ، وهو حائر الفكر امام الأسئلة ، ولكنه ازداد تلبلاً بعد سماع كلمات المتناظرين .

وأما الآراء التي سردها كل واحد من هؤلاء ، لتبرير الجواب الذي انتهى اليه ، فكانت أكثر تنوعاً من ذلك واشد تبايناً .

إني لا ارى مجالاً - هنا لنقل جميع تلك الآراء ونقدها بتفصيل وافٍ . ولذلك سأتناول بالبحث التفصيلي آراء اثنين من المتحدثين فقط ، وأما احاديث بقية المتناظرين ، فسأكتفي بالإشارة إلى الأهم والأبرز من الآراء التي تضمنتها .

١ - حديث عبد الرحمن عزام

أ - يبدأ الاستاذ عزام حديثه بتفنيد رأي « دعاة العزلة » ، قائلاً :

« الذين يريدون أن يعزلونا عن العالم ، يريدون لهذه البلاد محواً وقتلاً . فنحن لا نستطيع أن ننعزل عن الدنيا التي نعيش فيها ، وبصفة خاصة لا نستطيع بحال من الأحوال ان ننعزل عن العروبة التي نحن قلبها ومركزها » .

ولا شك في أنه مصيب في قوله هذا كل الاصابة .

ب - ثم يحاول الاستاذ عزام تعليل نزعة هؤلاء الدعاة ، تعليلاً لا يخلو من الغرابة :

« اعتقد ان موضع النزاع الحقيقي الذي يثور في الازهان ، عند بعض الناس ، إن الله اختص المصريين بمزايا لم يختص بها جيرانهم ، وإن مشاركتهم هؤلاء الجيران خسارة عليهم ، وإن هذا يشير الغيرة في نفوسهم » .

ج - وبعد ذلك ، يعقب على هذا التعليل ، بمدحية ، يعدد فيها مزايا مصر وخصالها :

« أنا لا أنكر ، ولا أحد ينكر ، ان مصر هي المدرسة الأولى للبشرية ، وإن مصر فضلها الله على العالمين » .

« وكان مما ميز الله به هذه البلاد الميزة التي يريد ان ينكرها بعض الناس ، انها تستطيع ان تدعي أن لها قرابة بكل الناس . هذه ميزة . هذا فضل اعطاه الله لهذه البلاد بأن وضعها في وسط الدنيا لتستطيع أن تمتد يدها للناس جميعاً . كما جعلها عربية تتكلم العربية ، فجعل بينها وبين نصف قارة افريقيا وغرب آسيا صلة متينة » .

« كما ان فضل الله على مصر ان جعلها مسلمة ، وأنها تعيش بهذا الإسلام ، وإن الناس يظنونها أهلاً للاتباع فيأتونها من الغرب ومن الشرق ، يطلبون علمها . وهي تدعي انها الاستاذة والمدرسة والمعلمة ، فتجعل بهذا صلات مع العالم الاسلامي ، وهذا أيضاً من فضل الله على مصر » .

يلاحظ أن هذه المدحية مزوقة بعدة كلمات جوفاء : لا أدري كيف يكون لمصر قرابة بكل الناس ؟ وكيف تعتبر هذه القرابة مزية ، تختص بها مصر ، من دون سائر البلاد ؟

ثم ، ما معنى وسط العالم ؟ أما كان اليونانيون أيضاً يعتبرون بلادهم وسط العالم ؟

د - ولكن الاستاذ عزام لا يقف في سبيل « مدح مصر » ، عند هذا الحد أيضاً ، بل انه يندفع في هذا السبيل الى أقصى حدود المغالاة ، إذ يقول :

« هذه هي ميزة مصر ، وهذا الذي جعل مصر باستمرار مركز إشعاع عالمي . فنحن هنا في

القاهرة إذا غضبنا غضب الناس لنا ، وإذا رضيينا رضي الناس من جميع الألوان والأفكار ، سواء أكانوا سوداً في افريقيا ، أو بيضاً في الشمال ، أو مسلمين أو مسيحيين ، أو محترمين لثقافتنا أو معترفين بمدرستنا القديمة التي قامت منذ آلاف السنين . . . » .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن مضامين هذه العبارات مما لا يمكن أن يقره العقل السليم بوجه من الوجوه .

لو قال عبد الرحمن عزام « اني أتمنى أن تصبح مصر مركز إشعاع عالمي ، في المستقبل » لما ترددت في الاشتراك بهذا « التمني » .

ولو قال « إني أؤمن بأن مصر ستصبح مركز إشعاع عالمي في المستقبل القريب » لما سمحت لنفسني بأن تقول كلمة تضعف هذا الايمان .

ولكن ، عندما أسمعه يقول : « ان مصر صارت باستمرار مركز إشعاع » ، لا يسعني إلا أن أقول : ان الاستاذ عزام ، إما لا يقصد معاني الكلمات التي يلفظها ، وإما أنه لا يقيد كلامه وتفكيره بشيء من الحقائق الراهنة .

وأما قوله : « نحن هنا في القاهرة اذا غضبنا غضب الناس لنا وإذا رضيينا رضي الناس من جميع الألوان والأفكار . . . » فهو من الأقوال التي تدخل في نطاق « المبالغات المضحكة » لأن الأمة أو الجماعة التي تستطيع أن تقول مثل هذا القول ، لا توجد على وجه البسيطة الآن ، كما أنها لم توجد في الماضي ، ولن توجد في المستقبل أيضاً .

هـ - وبعد العبارات التي نقلتها وناقشتها آنفاً ، يقول عبد الرحمن عزام :

« فكيف نضع هذه الميزة موضع التساؤل ، وكيف نبخسها لتغزل في قريتنا باسم المصرية القديمة ؟ »

إن التفكير السليم يعطينا الف برهان وبرهان على عدم جواز « انعزال مصر عن العالم العربي باسم المصرية القديمة » . ولكنه لا يسلم بوجود علاقة منطقية بين هذا القول وبين المقدمات التي سبقتها ، والتي ناقشناها آنفاً .

و - بعد ذلك ينتقل الاستاذ عبد الرحمن عزام الى بحث المنافع المادية والمعنوية ، فيقول : « ان قيادتنا الروحية لا شك فيها . ويجب أن نحافظ عليها » .

هذه البلاد - كما قال الدكتور عباس عمار - بلاد نشأت فيها الحضارة الاولى ، وحمتها اجيالاً طويلة . فالصحارى حولها والبحر الأبيض والبحر الأحمر ، فهي اشبه بجزيرة غما فيها الانسان الأول وحضارته تدريجياً . ثم اصبحت مطمعاً لكل الناس . فكان لا بد لها من أن تدافع عن نفسها . . وانا هنا اتحدى اي رجل يفهم في الشؤون

العسكرية يجرؤ على القول بأن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها دون أن تكون حليفة لسوريا . . أو إن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها ، إذا استولى على سوريا عدو . . او أن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها إذا حالفت سوريا عدواً . . نحن لا نستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي أن تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية . بل ان لا تكون سوريا في نطاق اي دفاع يختلف عن الدفاع الذي نريده لمصر . وليست مصر وحدها ، بل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بل منطقة السودان ومنطقة ليبيا . . . وإذا اهتممنا بسوريا فلن نستطيع ان نتجاهل ما وراءها وهكذا هي الطبيعة .

« فمصر لا تستطيع ان تدافع عن نفسها إذا كانت منعزلة عن جيرانها مستقلة عنهم ، تضع خطتها دون أن تجعلها في نطاق علاقاتها بجيرانها . . واليوم الذي تسقط فيه سوريا ، فلن تحارب مصر إلا معركة واحدة » .

إن الاستاذ عبد الرحمن عزام محق فيما قاله في هذا الصدد ، من حيث الاساس إلا أن كلماته هذه لا تخلو من المآخذ الهامة :

أولاً : أنه يتكلم عن سوريا ، بصفتها جارة لمصر ، ولم يشر إلى عروبتها ، وإلى خطورة العروبة في هذا المضممار . وكان الأجدر به أن يشير إلى ذلك بوجه خاص ، فيقول : « لو لم تكن سوريا عربية ، مثل مصر . . » .

ثم ، أنه يعتبر سوريا « ساحة حيوية » لمصر ، فيقول « نحن لا نستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي أن تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية » .

أن تعبير « الساحة الحيوية » ، إنما هو من التعبيرات التي تستعملها الدول الطامحة لتبرير اعمالها الاستعمارية والاستفزازية . فاعتبار سوريا ساحة حياة لمصر ، لا يتفق مع روح العروبة ولا مع ما يجب أن يصبوا اليه العرب اجمعون .

ز - ويظهر أن فكرة « الساحة الحيوية » راقت لعزام كثيراً ، لأنه يؤكد عليها في القسم التالي من حديثه ، عندما يتكلم عن المنافع الاقتصادية أيضاً : أنه يقول ، بعد الفقرات التي نقلتها وناقشتها آنفاً :

« وهناك الحياة الاقتصادية ، الحاجات والمنافع . وهذه لا تثبت أبداً بل تتبدل وتتغير . . في مرة من المرات نحن نفيض على الناس ، وفي مرات اخرى يفيض الناس علينا . . فالحاجات الاقتصادية لا تثبت بل تتغير بتغير الحالة الزراعية ، وتتغير بتغير الوضع الصناعي والتجاري . . فهل حقيقة البلاد العربية اليوم في حاجة إلى مصر اكثر من حاجة مصر اليها ؟

« في الواقع نحن في اشد الحاجة الى البلاد العربية . . . وانا كمصري أقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا إلى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية إلى مصر . . فنحن نتج سنوياً اربعمائة الف مخلوق تلدهم مصر . اعني أن مصر في عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق أو سوريا بينما نحن نعيش في واد ضيق . . . وصدّقوني أن كل ما تسمعون عن خرافة الاستيلاء على الصحارى ستثبت الأيام انه خيال . لكن حياتنا الآتية هي ان نكون شعباً صناعياً . ولا يمكن دوام مصر المستقبل كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكرياً ، ولا كدولة تستطيع أن تعول سكانها ، إلا إذا تطورتنا تطوراً صناعياً كبيراً .

« هذا التطور الصناعي يستلزم ان يكون لنا ساحة حيوية ، وهذه الساحة الحيوية هي اخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا . فنحن - اقتصادياً - في حاجة إلى البلاد العربية التي تثبت انها اغنى بلاد العالم في المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلية . كما انها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلية » .

ان الاستاذ عبد الرحمن عزام ، يصيب كبد الحقيقة ، عندما يتكلم « عن حاجة مصر إلى البلاد العربية » ، ولكنه يتورط في اخطاء فادحة ، عندما يعود الى فكرة الساحة الحيوية ، ويعتبر البلاد العربية « سوقاً لتصريف المصنوعات المصرية ، ولاستيراد المواد الخام التي تحتاج اليها الصناعات المصرية » لأن ما يقوله في هذا الصدد ، لا يختلف عما قاله ويقولوه الفرنسيون مثلاً لتبرير استيلائهم على الجزائر وتونس ، واستمرارهم في استعمار تلك البلاد . .

وهذا القول إن دل على شيء - اكثر من دلالاته على ارتجال الآراء دون روية - إنما يدل على البعد عن التفكير القومي السليم ، وعن النظر السياسي الحكيم .

ح - وبعد هذه الأحاديث المتنوعة ، يصل الاستاذ عبد الرحمن عزام الى صلب الموضوع ، ويحيط على اسئلة الاستاذ فتحي رضوان قائلاً :

« نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » .

ويعلمنا بذلك ، ان تفكيره القومي ، لم يوصله بعد ، حتى إلى مرحلة القول بأن « مصر والعروبة امران متلازمان » .

ط - ولكن اغرب الآراء التي ابداهها الاستاذ عزام في ندوة دار الهلال ، كان ما قاله عقب قوله : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً . . » .

فقد قال : « ليس معنى مسلمين ، ان اخواننا المسيحيين ليسوا اخواناً لنا ، وليسوا شركاءنا ، بل اننا كما نفتح لهم آفاقاً يعيشون عليها ، نفتح للتاجر اللبناني آفاقاً في اندونيسيا ، وللمصري آفاقاً في الكويت والبلاد الاسلامية الاخرى . فأنا لا أضيره بشيء إذا قلت اني مسلم ، بل افتح له ابواب الحياة . فله دينه ولي دين » .

« المسيحية ليست إلا من نبعنا ، ومن عقائدنا ، وصورة من صور حياتنا نحن ، فهي ليست غريبة عنا . نحن انشأناها وأوجدناها في هذه الساحة ، كما أوجدنا الاسلام ، وبعثنا كليهما إلى العالم » .

لا شك في ان الاستاذ عزام ، عندما قال المسيحيون اخواننا وشركاؤنا عبر عن حقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد . ولكنه سلك مسلكاً غريباً جداً ، في اقامة البرهان على صحة قوله هذا ، لأنه زعم « إن المصريين يفتحون للتاجر آفاقاً في اندونيسيا » ، « المسيحية من عقائدنا وصورة من صور حياتنا . نحن انشأناها وأوجدناها . . » .

ولا اراني في حاجة إلى القول ، بأن هذه الآراء والمزاعم مما لا يمكن أن يسلم بها احد ، ما لم يخرج على حدود منطق الحقائق الراهنة .

ومن الغريب ان عبد الرحمن عزام ، يلجأ الى امثال هذه المزاعم التي لا تمت بأية صلة إلى الحقائق الراهنة ، ويهمل الاستناد الى الاشتراك في الوطن واللغة والتاريخ . .

ي - بعد الفقرات التي ذكرتها آنفاً ، ينهي عزام حديثه بالكلمات التالية :

« فإذا كانت مصر تعتر بعروبتها ، فلها الحق . وإذا كانت تعتر بأسلاميتها فلها الحق . وإذا كانت تعتر بمسيحياتها فلها الحق . وإذا كانت تعتر بفرعونيتها في هذه الحضارة الخالدة ، فإنها لتعلو على الناس جميعاً ، فنحن مدرستهم الأولى . ونحن الذين افهمناهم الحياة الروحية . وندعو الله أن يدينا ملهمين لجيراننا ولل البشرية ، كما ألهمناها من قبل » .

إن ما قلته آنفاً حول هذه الأمور ، يغنيني عن التعليق على هذه الكلمات الختامية .

إني نقلت فيما تقدم ، كل ما قاله عبد الرحمن عزام في الندوة كما نشرته مجلة المصور ، دون أن احذف منه شيئاً ، أو أضيف اليه كلمة .

إني جزأت الحديث إلى اقسام عديدة ، لكي اعلق على كل قسم من هذه الاقسام على حدة ، إلا أني حرصت على أن لا اغير شيئاً من ترتيب هذه الأقسام ، وراعت تسلسلها الاصلي تمام المراعاة .

كما اني حصرت تعليقاتي على الأقوال نفسها ، من غير ان اقول شيئاً عن قائلها .

أما ، وقد انتهيت من نقل الحديث ونقده ، كما هو ، وجب علي أن اقول كلمة بالنسبة إلى صاحب الحديث ايضاً .

إن الاستاذ عبد الرحمن عزام ، كان اول « امين عام » لجامعة الدول العربية ،

انه شغل هذا المنصب الهام ، سبع سنوات متواليات .

إن ما قاله في الندوة ، يكتسب خطورة خاصة ، لهذا السبب . انه قال : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً . . » انه قال عدة مرات : « مصر والبلاد العربية » ، ولم يقل « مصر وسائر البلاد العربية » . فضلاً عن ذلك ، انه اعتبر سوريا وسائر البلاد العربية « ساحة حياة » لمصر ، وسوقاً لحياتها الاقتصادية .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن من يتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، هذه المدة الطويلة ، كان يجب ان ينظر الى الأمور القومية بنظرات تختلف عن هذه النظرات الاقليمية اختلافاً كبيراً .

إني من الذين يعتقدون بأن لمصر مكانة خاصة وممتازة في العالم العربي ، وأتمنى - بكل جوانحي - ان تعمل مصر في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، ما عملته بروسيا في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية ، وما عملته « البيا ده مونته » في سبيل تحقيق الوحدة الإيطالية .

ولذلك أرى من حقي ومن واجبي أن اسأل الاستاذ عبد الرحمن عزام وجميع مناصريه : هل قال أحد من بناء الوحدة الألمانية أو الوحدة الإيطالية ، ما يقوله عزام الآن ؟

هل كان يقول احد من زعماء القومية ببروسيا « نحن بروسيا أولاً ، وألمان ثانياً . . » ؟

وهل قال احد من هؤلاء مثلاً ، ان « بافاريا ساحة حياة لبروسيا » أو « ان ساكسونيا سوق للصناعات البروسية » ؟

ثم ، لو كان قال هؤلاء ، مثل هذه الأقوال ، هل كان يمكن أن يحققوا ما حققوه ؟

أن تاريخ الوحدة الألمانية يعطينا أجوبة حاسمة ، على هذه الأسئلة :

إن زعماء الحركة القومية في بروسيا ، لم يقولوا في يوم من الأيام « بروسيا أولاً ، والمانيا ثانياً . . . » بل كانوا يقولون دائماً « لا فرق بين بروسيا وبين سائر البلاد الألمانية » .

إنهم كانوا يقولون : « بروسيا في خدمة الفكرة الألمانية » . .

« رسالة بروسيا السامية هي تحقيق الوحدة الألمانية » .

كما أن جميع القوميين في جميع البلاد الألمانية كانوا يقولون : « المانيا فوق الجميع » .

إني اعتقد أن حديث عبد الرحمن عزام يكون وثيقة تاريخية هامة بهذا الاعتبار . لأنها تكشف الستار عن أهم وأعمق الأسباب في « فشل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية » في اداء الرسالة القومية التي عهد بها اليها .

ولهذا السبب ، رأيت أن أنقل الحديث بحذافيره ، مع لفت الأنظار الى مضامينه .

٢ - حديث الدكتور حسين كامل سليم

إن الحديث الذي أدلى به الدكتور حسين كامل سليم ، كان من أغرب الأحاديث . لأن القسم الأعظم منه ما كان يمت إلى مواضيع البحث بأية صلة . . كما أن القسم الذي ينسجم مع مواضيع المناقشة ، كان مشوباً بأخطاء فادحة .

إني انقل فيما يلي هذا القسم من الحديث :

« إني أو من تماماً بما قاله حضرات الزملاء الذين سبقوني إلى الكلام ، من أننا مصريون ومسلمون ، وبعضنا مسيحي ، وعرب وأفريقيون ، ومن سكان البحر الأبيض ، وعالميون في نفس الوقت . . وليس في كل هذا تضارب .

ولكن يجمل بنا أن نعلم : مم تتكون العناصر التي تخلق الدولة ؟ هل هي وحدة اللغة ؟ اذا قيل ذلك ، فلدينا بلجيكا وفيها لغتان رسميتان ، وكذلك سويسرا فيها ثلاث لغات رسمية . ومع ذلك فكل منها دولة بكل ما في هذه الكلمة من معان . . . وكذلك وحدة الدين ليست شرطاً لقيام الدولة . فبلجيكا والمانيا وسويسرا وكثير من الدول ، ليست لها ديانة موحدة . . . ووحدة الجنس كذلك - بلا شك - ليست شرطاً ضرورياً . لأن التعمق في موضوع الجنس أمر يبعدنا عن الحقيقة إلى درجة بعيدة ، فهو موضوع جدلي إذا قيس بالابعاد .

« اذن ما هي العناصر الرئيسية التي تجعل المصريين أو الإنكليز مثلاً يختلفون عن غيرهم ، إذا لم تكن اللغة ، ولا الجنس ، ولا الدين ، هي العناصر الرئيسية . في رأيي أنه التاريخ وأنه الثقافة وأنه المصالح المادية . . . » .

« إذا تتبعنا كل ذلك ، قللنا من أهمية اللغة العربية في بلادنا : فقد كنا دولة قبل أن نسمع شيئاً عن العرب . وكذلك قللنا من وحدة الديانة لأننا كنا دولة قبل أن يظهر الاسلام . . . إذ أن مصر هي أقدم الدول ، كما يثبت التاريخ ذلك . . . والعجيب في تاريخها أن وحدتها وحدودها لم تتغير

في اكثر من خمسة آلاف سنة . فقد كانت تمتد دائماً حتى الجندل الثاني ، كما تشمل العقبة والعريش ، والحدود الغربية غير محددة بوضوح ثابت .

« فكيف استطاعت هذه الدولة في هذا الوادي المحصور بين الصحراء والبحر أن تحتفظ بوحدةها وحدودها دون تغير ، بينما حدود العالم كلها تغيرت ؟

« السبب واضح . . فهي دولة نمت نمواً طبيعياً ، وربط بينها نهر ما زال يجري صالحاً للملاحة في جميع جهاته تقريباً ، ويأتي بالماء في مواعيده المنتظمة . واذن فقد قامت فيها حكومة ، لتربط هذه المصالح ، وبذلك أصبحت دولة دائمة على الدهر .

« إذا كان هذا هو الوضع ، فنحن بلا شك ، مصريون أولاً واخيراً . . ولكن هذا لا يعني أن ارتباطنا بغيرنا من الدول ليس مهماً . أو أننا ننطوي على انفسنا . فليس هذا يمكن لأحد أن ينصح به » .

هذا ما قاله الدكتور حسين كامل سليم ، في مواضيع المناقشة الأصلية . والآراء المسرودة في هذا القسم من الحديث ، تستوجب النقد ، من عدة وجوه :

(أ) يقول الدكتور في بدء حديثه « نحن مصريون وعرب وافريقيون . . و . . وفي نفس الوقت » . ثم يقول ، في نهاية هذا القسم من الحديث « نحن بلا شك مصريون أولاً واخيراً ، ولا ينتبه إلى ما بين هذين القولين من عدم انسجام ، إن لم اقل من تناقض تام .

(ب) لا يفرق الدكتور بين مفاهيم الدولة والامة والسكان ويعتبر ، الامة المصرية ، وسكان مصر ، والدولة المصرية ، في معنى واحد . ولذلك يقول : « إننا كنا دولة قبل أن نسمع شيئاً عن العرب ، كما يقول : « مصر . . دولة دائمة على الدهر » . ويخالف بذلك كل ما هو ثابت في العلوم الاجتماعية والسياسية .

(ج) يدعي الدكتور أن « حدود مصر لم تتغير منذ خمسة آلاف سنة » . في حين أن نظرة واحدة إلى صفحات التاريخ ، تكفي للتأكد من أن ذلك لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، بوجه من الوجوه :

ففي التاريخ القديم ظل الوجه البحري منفصلاً عن الوجه القبلي ، مدة غير يسيرة . ثم ، بتوالي القرون ، صارت مصر جزءاً من امبراطورية روما ، فامبراطورية بيزنطة . بعد ذلك صارت جزءاً من الدولة الأموية فالدولة العباسية . ثم دخلت تحت حكم الدولة العثمانية .

حتى عندما أصبحت القاهرة ، عاصمة الدولة الفاطمية كانت حدودها تمتد حتى

المحيط الاطلسي من جهة ، وتشمل الشام والحجاز من جهة اخرى . وفي عهد الايوبيين ، وفي عهد المماليك كانت حدود الدولة تصل إلى شمال حلب من ناحية ، وجنوب الحجاز من ناحية اخرى .

فالقول مع ذلك ، بأن « حدود مصر لم تتغير ، بينما حدود العالم كلها تغيرت » يخالف أثبت واوضح حقائق التاريخ مخالفة صارخة .

(د) ولكن اهم واخطر اقسام الحديث - من وجهة مفهوم القومية - هو ما يتعلق بتأثير اللغة في تكوين الدول والأمم : فإن الدكتور ينكر تأثير وحدة اللغة ، في خلق الدولة ، ويقلل من « اهمية اللغة العربية » في مصر ، ويحاول أن يبرهن على رأيه في هذا المضمار بوجود دولة في بلجيكا ، لها لغتان رسميتان ، وقيام دولة في سويسرا ، لها ثلاث لغات رسمية .

وكان يجب أن لا يغرب عن باله أن بلجيكا وسويسرا من مناطق تشابك اللغات ، ومن مراكز تقابل مصالح الدول العظمى .

ففي بلجيكا مثلاً ، شعبان ، يعيشان جنباً إلى جنب ، ويتكلم كل واحد منهما بلغة تختلف عن لغة الآخر . وهناك قرى كثيرة ، تعيش فيها جماعة تتكلم باللغة الفرنسية ، وجماعة تتكلم باللغة الفلامندية . يجد الباحث هناك مدينة تتكلم اكثرية سكانها بالفرنسية ، وبالقرب منها مدينة - بعكس ذلك - تتكلم اكثرية سكانها بالفلامندية .

فالاستناد إلى مثل هذه الاحوال الشاذة لإنكار تأثير اللغة في تكون الدول والأمم بوجه عام ، ولتقليل أهمية اللغة العربية في مصر بوجه خاص ، لا يتفق مع شيمة البحث العلمي بوجه من الوجوه .

إني اشبه أمثال هذه المزاغم ، بمزاغم من ينكر قوة الجاذبية الأرضية بحجة صعود الدخان إلى السماء ، ومن يقلل أهمية الهواء للحياة بحجة وجود الاسماك التي تعيش في الماء ، ومن ينكر تأثير النور استناداً إلى وجود حيوانات تعيش تحت التراب وفي الظلام .

(هـ) ولكن الأغرب من كل ما تقدم ، هو ما يقوله الدكتور - بعد قوله : « اذن ، ما هي العناصر الرئيسية التي تجعل المصريين أو الانكليز مثلاً يختلفون عن غيرهم ، إذا لم تكن اللغة ولا الجنس ولا الدين هي العناصر الرئيسية ؟ » .

إنه يجيب على هذا السؤال ، بهذا الرأي القاطع :
« في رأي أنه التاريخ والثقافة والمصالح المادية » .

والدكتور حسين كامل سليم ، بعد أن يخرج « اللغة » من عداد « العناصر الرئيسية » التي تجعل المصريين والانكليز يختلفون عن غيرهم ، يضع على رأس العناصر الرئيسية « التاريخ والثقافة » .

وقد فاته أن الثقافة ترتبط باللغة بأقوى الروابط: إنها تتجلى أكثر مما تتجلى في اللغة والأدب ، تكتسب بواسطة اللغة ، وتحفظ بفضل اللغة ، وتنتقل من جيل إلى جيل بواسطة اللغة . .

كما فاته أن أخطر آثار التاريخ ، وأعمق جذوره ، تتجلى في اللغة : فإن أهم وأخطر التطورات التاريخية ، هي التي تؤثر في لغة القوم ، وتؤدي إلى تغيير لغتهم .

إن شعب وادي النيل ، تعرض إلى أحداث كثيرة جداً ، وتطورات متنوعة جداً ، خلال هذا التاريخ الطويل . ولا مجال للشك في أن أهم هذه التطورات ، هو الذي أدى إلى تغيير لغتها ، هو الذي جعل جميع المصريين يهجرون وينسون لغاتهم القديمة ، ويدخلون في حوزة « المتكلمين باللغة العربية » لأن هذا التطور كان بمثابة « خلق جديد » ، أو « حلقة ثانية » أثر في مجرى حياة المصريين أشد التأثير وأعمقه .

ولذلك كله أقول : إن اخراج اللغة من عداد العناصر الرئيسية ، ووضع التاريخ والثقافة في رأس العناصر المذكورة ، لا يتفق بوجه من الوجوه ، مع الحقائق الثابتة التي ذكرتها آنفاً .

بعد الحديث الذي نقلته وناقشته آنفاً ، يخرج الدكتور عن ميدان البحث الأصلي ، ويتكلم طويلاً عن وسائل الإصلاح .

وبعد ذلك ، ينقل حديثه إلى موضوع الجامعة العربية - متناسياً أنها جامعة الدول العربية ، لا الجامعة العربية ، ويأخذ عليها - بحق - الاكتفاء « بالعواطف والكلام اللطيف المنمق الذي لا يقدم ولا يؤخر » ، فيرجوها « أن تعتمد إلى الصراحة ، وأن تبين أن مشكلة فلسطين ليس لها حل في الوقت الحاضر . . » .

إني لا أرى لزوماً لاستفسار واستقصاء ما قصده الدكتور حسين كامل سليم من هذه الكلمة ، ولكني لا أستطيع أن امنع نفسي من توجيه هذا السؤال : لماذا يقحم رأيه في مشكلة فلسطين في مناقشة تحوم حول سؤال « من أنا . . ومن أنت . . ومن نحن ؟ » .

وفي ختام حديثه يطلب الدكتور من « الجامعة العربية » أمراً آخر ، فيرجو « أن تنال الثروة الطائلة الكامنة في البلاد العربية - والتي أشار إليها استاذي عبد الرحمن عزام - اهتمام الجامعة العربية بها ، وأن ترتبط هذه الثروة الكبيرة باقتصاديات دول الجامعة فيها بينها » .

ثم يوضح رأيه هذا ، بالتفاصيل التالية :

« لماذا نتكلم عن رؤوس الأموال الاجنبية ، وهناك رؤوس اموال من العملة الصعبة في المملكة السعودية وفي امارة الكويت ، وفي غيرها من الدول المنتجة للبتروول ؟ تلك الثروة التي لا يستغلها اصحابها استغلالاً كافياً » .

ثم يقتفي أثر عبد الرحمن عزام ، فيقول :

« وتعلمون حضراتكم كذلك أنه يمكن ايجاد سوق للمصنوعات المصرية في هذه البلاد العربية ، وأن تكون هذه المنطقة بمثابة سوق طبيعية إذا ما عنيت الجامعة العربية بالناحية الاقتصادية . وبذلك يكون للسلع التي يمكن تبادلها بين مختلف البلاد العربية شأن كبير » .

إني ايضاً اعتقد بضرورة توحيد اقتصاديات البلاد العربية ، لكي تكمل بعضها بعضاً ، وتكوّن قوة اقتصادية ودولية كبيرة . واطلب ذلك ، وادعو إلى ذلك ، بكل قوة ، وبكل ايمان .

ولكني اعتقد أن مثل هذا الطلب لا يحق لمن يقول « نحن مصريون أولاً واخيراً » ، ولمن يقلل « اهمية اللغة العربية في مصر » ، بصراحة واصرار . لأن امثال هذه الاقوال تخول اهالي تلك البلاد ايضاً أن يقولوا : « نحن سعوديون أولاً واخيراً » و « نحن كويتيون أولاً واخيراً » .

إن ما يرجوه الدكتور حسين كامل سليم - في هذا الصدد - لا يمكن أن يتحقق الا بعد أن يؤمن الجميع بأن العرب امة واحدة ، وأن المصريين عرب مثل العراقيين والكويتيين والسعوديين .

٣ - حديث الدكتور وليم سليم حنا

إن كلمة الدكتور وليم سليم حنا ، كانت احسن احاديث الندوة ، من حيث الانسجام المنطقي ، والتفكير العلمي .

إنه لم يقصد معالجة المسألة من جميع نواحيها ، بل صرح في مستهل حديثه بأنه سيقصر بحثه على ناحية محدودة من الموضوع ، وهي « الناحية الانسانية الشاملة » . فقال « إننا سواء اتصلنا بالعروبة وحدها أو بالعوامل المختلفة التي مرت بها مصر في تاريخها الطويل ، فإننا لا نستطيع أن ننكر ، ولا أن نتجاهل أننا جزء من الانسانية جمعاء » و « أننا نعيش في القرن العشرين » .

ومع هذا ، فقد لفت الانظار إلى عدة نقاط هامة ، بصورة اقوى مما تكلم فيها المتحدثون الآخرون ، الذين اشتركوا معه في ندوة دار الهلال .

أولاً ، انه رد على دعاة العودة إلى الفرعونية رداً حاسماً .

« نسمع كثيراً عن العودة إلى الفرعونية . ولست أدري اي أمة في التاريخ تستطيع أن تعود إلى الوراء ، أو أن تعود إلى مرحلة خاصة من مراحل حياتها الطويلة ؟

« لنا أن نفخر بهذا الجزء من التاريخ المصري . ولكننا لا نستطيع أن نعود في حياتنا ، وفي تفكيرنا ، وفي اتجاهنا في المستقبل ، إلى أي عصر من العصور ، سوى العصر الذي نعيش فيه الآن . »

وبعد ذلك تكلم عن أهمية اللغة والأدب في حياة الأمم بصراحة تامة ، حيث قال :

« من الناحية الأخرى لا نستطيع أن ننكر ايضاً ، أن المؤثرات الفعالة في المجتمع التي تعمل بالرغم عنا ، قائمة الآن . وهذه المؤثرات لا نستطيع أن نتجاهلها .

« ما هي هذه العوامل ، أو تلك العوامل التي تتفاعل في الفرد وفي الجماعة ؟

« ولا ريب أن من أقوى العوامل التي تؤثر على الأفراد وعلى المجتمع هو ذلك الأثر الذي يتركه الأدب القائم في هذا الشعب . »

ثم قال بصراحة أتم من ذلك أيضاً : « ولكننا الآن ، ونحن نتكلم اللغة العربية ، وأدبنا هو أدب اللغة العربية ، لا نستطيع قطعاً أن نتجاهل أثر ذلك الأدب في تكويننا وفي حياتنا واتجاهنا ، ومشاريعنا ، وانفعالاتنا في حياتنا العملية . »

٤ - رأي الاستاذ فكري اباطة

قال الاستاذ فكري اباطة « نحن مصريون قدماء ، لا شيء غير ذلك » .

أظن أن الانتقادات التي وجهتها إلى آراء الاستاذ عبد الرحمن عزام ، والدكتور حسين كامل سليم ، والفقرات التي نقلتها من حديث الدكتور وليم سليم حنا تغني عن التعليق على رأي الاستاذ فكري اباطة .

مع هذا ، أود أن ألفت الأنظار إلى كلمة وردت في حديث الاستاذ :

يدخل الاستاذ فكري أباطة العرب في عداد « الغزاة » الذين جاءوا إلى مصر مثل الاحباش ، والفرس ، والرومان والأتراك ويشركهم في الحكم الذي أصدره على جميع هؤلاء .

أنا أعرف أن عدداً غير قليل من الكتاب المصريين يشاطرون الاستاذ فكري أباطة هذا الرأي . ولذلك أرى أن أقف قليلاً أمام هذه القضية :

يجب أن لا يغرب عن البال ، أن مصر « تعربت » منذ قرون طويلة ، بكل ما في كلمة « التعرب » من معنى ، وأصبح العرب بذلك أجداداً للمصريين أجمعين ، بالمعنى المفهوم من كلمة « الاجداد » في حياة الأمم .

فالنظر إلى العرب ، بنفس المنظار الذي ينظر به إلى الاحباش والفرس والرومان والأتراك ، لا يتفق مع حقائق الحياة الاجتماعية والقومية بوجه من الوجوه .

من المعلوم أن « الفرنك » كانوا من الشعوب الجرمانية التي استولت على فرنسا ، ومع هذا ، فإن الفرنسيين ، اليوم ، يتسبون اليهم ، فيسمون أنفسهم وبلادهم ، باسم هؤلاء . .

وكذلك آل « أنغل » كانوا من الشعوب الجرمانية التي استولت على الجزر البريطانية . ولكن اليوم ، يعتبر البريطانيون هؤلاء أجداداً لهم ، ويسمون أنفسهم باسمهم ، قائلين : نحن الانكليز . . .

فكيف يسوغ لكاتب مصري الآن ، أن يساوي بين العرب وبين الفرس والأتراك والرومان . . . بعد هذه القرون الطويلة التي مضت على « استعراب مصر » التام ؟

خاتمة

بعد التعليقات المسرودة آنفاً ، اعتقد أنه يحق لي أن أقول :
« العروبة ، أولاً . . . » .

أنا أعرف أن المصريين الذين يقولون بذلك قليلون الآن . ولكني لا أشك في أن عدد هؤلاء سيزداد بسرعة . . كلما ازداد اتصال مصر بسائر البلاد العربية ، وكلما تعمق المفكرون والكتاب ، في درس « مصالح مصر الحقيقية ، المادية والمعنوية » وفي بحث « تاريخ مصر » بنظرات قومية واعية ، متحررين من الآراء « القبلائية » الموروثة من العهود الماضية . . التي وجهت تلك الأبحاث أسوأ الاتجاهات ، وأبعدتها عن جادة الصواب .

نحو الولايات المتحدة العربية
فالدولة العربية الكبرى

مذكرة القدسي

في أوائل سنة ١٩٥١ ، قدم رئيس وزراء سوريا الدكتور ناظم القدسي ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، دعا فيها الدول المذكورة - بصورة رسمية - إلى الشروع في العمل لتحقيق الوحدة العربية .

إن هذه المذكرة - التي اشتهرت باسم « مشروع القدسي » - كانت بمثابة ناقوس الخطر : انها شرحت الاخطار التي تحدق بالبلاد العربية ، من جراء بقائها منقسمة على نفسها ، ودعت ممثلي الدول المشتركة في مجلس الجامعة الى التفكير في الأمر بصورة جدية . وإلى تغيير الأوضاع الحالية بايجاد روابط اتحادية قوية .

ذكرت مذكرة القدسي الأنواع الثلاثة للروابط الاتحادية : من الرابطة الكنفدرالية Confédération إلى الرابطة الفدرالية Fédération فرابطة الاتحاد التام Union ، ثم صرحت بأن سوريا ترجح « الاتحاد التام » ، ومع ذلك تفسح المجال إلى بحث الطريقتين الآخرين أيضاً ، بغية تجنب المشاكل التي قد تعترض طريق الاتحاد التام ، في بادئ الأمر .

وفي الختام أكدت المذكرة على ضرورة الاسراع في اتخاذ التدابير الفعالة لسلوك السبل التي تؤدي إلى الوحدة العربية ، وأشارت إلى الأخطار التي ستعرض لها البلاد العربية - إذا بقيت على ما هي عليه من البلبلة - خلال الأزمات العالمية القادمة ولا سيما من جراء استفحال الصهيونية .

لا شك في أن الدكتور ناظم القدسي ، عندما قدم مذكرته هذه إلى مجلس جامعة الدول العربية ، كان يعمل بما توحى اليه « فكرة العروبة » المتأصلة في بلاد الشام بوجه عام ، منذ عدة عقود من السنين .

إذ من المعلوم أن سوريا كانت أشد البلاد العربية تشبّعاً بالفكرة القومية ، وأرسخها إيماناً بوحدة الأمة العربية ، وأسبقها اندفاعاً للعمل في هذا السبيل .

طبعاً ، انها لم تخل من رجال وجماعات نفعيين ولا وطنيين ، يضعون مصالحهم الشخصية فوق كل اعتبار ، ولا يهتمون بالصالح العام على الإطلاق ، ولكننا نستطيع أن نؤكد ان الرأي العام في بلاد الشام ظل بعيداً عن النزعة الاقليمية ، وتوفاً إلى الوحدة العربية ، بوجه عام .

إن الحركات والثورات التي قامت في تلك البلاد أولاً خلال العهد العثماني ، ثم بين الحربين العالميتين ، تشهد على ذلك شهادة قاطعة .

وفضلاً عن ذلك كله ، من المعلوم أن سوريا - خلال مشاورات الوحدة العربية التي جرت في الاسكندرية سنة ١٩٤٤ - دافعت عن فكرة الاتحاد التام ، وأظهرت استعدادها للتضحية في هذا السبيل .

وقد صرح رئيس وزراء سوريا - المرحوم سعد الله الجابري - خلال المشاورات المذكورة « ان سوريا تريد ان تؤدي واجبها » في هذا المضمار « على أكمل وجه » . فهي « تقبل القيود كلها برغبة وإيثار ، غير مشترطة شرطاً ، وغير محجمة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي » .

كما أنه قال : « إذا كان الاتحاد مصدر قوة لغيرنا ، فهو لنا مصدر حياة ، نتطلع من خلاله إلى البقاء والسلامة » .

وفي الأخير ، يجب ان يلاحظ أن سوريا هي الدولة الوحيدة التي أدخلت في دستورها مادة تنص على أن شعبها جزء من « الأمة العربية » ، وعدة مواد تحتم على رئيس جمهوريتها ونوابها أن يقسموا على أنهم « سيسعون لتحقيق الوحدة العربية » .

ولذلك كله ، قلت : ان الدكتور ناظم القدسي عندما قدم مذكرته إلى مجلس جامعة الدول العربية ، صار ترجماناً صادقاً للرأي العام السائد في بلاد الشام .

وأستطيع أن أقول ، فضلاً عن ذلك ، انه عبّر في الوقت نفسه عما يتوق اليه « دعاة العروبة » في مختلف البلاد العربية ، بوجه عام .

بعد أن اشرت إلى مضامين مذكورة القدسي ودوافعها الاساسية يجدر بي أن أسجل هنا مصيرها أيضاً :

كيف قوبلت المذكرة في مجلس جامعة الدول العربية من ناحية ، وفي الصحافة العربية من ناحية أخرى ؟

نحن لا نعلم شيئاً عما دار من مذكرات ومناقشات في مجلس الجامعة حول هذه المذكرة ، بسبب سرية تلك المذاكرات ، ولكننا نستطيع أن نجزم بأنها انتهت إلى إهمال الاقتراحات اهمالاً كلياً ، بدليل انها لم تعد إلى بساط البحث في الاجتماعات التي عقدها المجلس ، بعد السنة المذكورة .

وأما الصحافة العربية ، فنستطيع أن نلخص موقفها من مذكرة القدسي بما يلي : معظم الصحف في سوريا والعراق والاردن وفلسطين رحبت بها ، ولكن معظم الصحف في لبنان وفي مصر ، بقيت بعيدة عن الترحيب . حتى أن أهم الصحف المصرية انتقدتها انتقاداً لا يخلو من المرارة .

فقد نشرت « الزمان » مقالة تنعت مشروع القدسي بـ « اليوتوبيا في السياسة العربية » ، ونشرت « المقطم » سلسلة مقالات تتضمن عشرات الاعتراضات ، ونشرت « اخبار اليوم » مقالة تشبه المشروع بـ « حلم الدولة العالمية » .

إني ارى من المفيد - في هذا المقام - أن انقل ملاحظات « اخبار اليوم » بكاملها ، مع التعليق عليها ، فقرة بعد فقرة .

مقالة مصطفى أمين

نشر الأستاذ مصطفى أمين ، في العدد الصادر يوم ٢٧/١/١٩٥١ من أخبار اليوم مقالة عن « مشروع القدسي » استهلها بالكلمات التالية :

« قدم دولة ناظم القدسي بك رئيس وزراء سوريا مشروعاً لإنشاء دولة عربية موحدة ، من جميع الدول العربية .

« وهو مشروع جميل ، كمشروع دولة عالمية واحدة ، وكتحويل الصحارى إلى حدائق ، وكمشروع الضمان الجماعي » .

إنى لا أرى بأساً في وصف الوحدة العربية بالحلم الجميل . لأنى اعرف بأن كثيراً من الاحلام الفكرية تسبق الحقائق الواقعية : قد يحلم البستاني بأثمار الاشجار التي غرسها ، ويحلم المهندس بالعمارة التي يضع تصاميمها ، وقد يحلم القائد بنتائج الحرب التي يقرر خططها ، وقد يحلم الاديب بأبطال الرواية التي يبدعها . . . فلا بأس في أن يكون دعاة الوحدة العربية من الحالمين بما سيتم في مستقبل الأيام .

ولكنى لا استطيع إلا أن استغرب تشبيه حلم الوحدة العربية بحلم الدولة العالمية الواحدة .

فإن الدولة العالمية تعني اندماج جميع دول العالم في دولة واحدة ، على الرغم من اختلافها الهائل في اللغة والتاريخ ، وعلى الرغم من الحروب الدموية التي قامت بينها والخصومات العنيفة التي تأصلت في نفوس شعوبها . .

إنها تعني اتحاد ألمانيا مع فرنسا ، على الرغم من المنازعات الطاحنة التي قامت

بينهما منذ عشرة قرون ، وعلى الرغم من الحروب التي تكررت خلال القرن الاخير وحده . ثلاث مرات كما تكررت خلال السنوات الأربعين الاخيرة وحدها مرتين ، وكلفت الملايين من الضحايا وملايين الملايين من الخسائر .

إنها تعني اندماج روسيا وامريكا ، بالاضافة الى المانيا وفرنسا وايطاليا ويوغوسلافيا والصين والهند واليابان . . إلى آخر ما هنالك من دول كبيرة وصغيرة ، طاغية وعاجزة . . . لتكوين دولة واحدة .

إنها تعني تكوين « كائن حي فعال » من الحيتان والافيال ، والذئاب والحمالان ، والبراغيث والافاعي ، والعنادل والخفافيش . .

فكيف يجوز تشبيه حلم الوحدة العربية بحلم هذه الدولة العالمية ؟ فإن شعوب الدول العربية كلها تتكلم بلغة واحدة ، ولجميع تلك الشعوب تاريخ مشترك طويل ، كلها دول حديثة العهد ، بكل معنى الحداثة : ان تاريخ ميلاد أقدمها لا يتقدم على تاريخ ولادة والذي تقدماً يذكر ، واذكر جيداً بأنني تعرفت الى اشخاص عديدين ، ولدوا قبلها . وأما البقية فكلها من مواليد الأمس القريب . كلها اصغر سناً ليس مني فحسب ، بل من محرر المقالة نفسه أيضاً .

ولم يسبق أن قامت بينها حروب تركت في نفوس شعوبها خصومات واثارات . . وحدودها لم تقرر بالحروب التي قامت بينها ، ولم تجبل بدماء ابنائها ، بل تقررت بمشيئة الدول الاجنبية التي استعبدتها واستعمرتها .

وفي الأخير ، لا يوجد بينها أي تضارب في المصالح العامة . بل ، بعكس ذلك ، كلها معرضة إلى اخطار مشتركة ، ومهددة بطغيان عدو واحد . . فكلها في امس الحاجة إلى التعاون الوثيق ، فالاتحاد التام .

فكيف يجوز أن نشبه حلم اتحاد هذه الدول العربية بحلم اتحاد دول العالم بأجمعها ؟

وأما تشبيه حلم الوحدة العربية ، بحلم تحويل الصحارى إلى حدائق ، فلا أرى بأساً فيه أيضاً . لأنني اعرف - كما يعرف الجميع - ان كثيراً من الصحارى قد تحولت فعلاً إلى حدائق غناء ، في مختلف انحاء العالم ، وفي البلاد العربية نفسها .

ويقول مصطفى امين ، بعد ذلك :

« مشروع لا شك انه قد يتحقق ، إذا ارادته الشعوب . ولكنه لن يتحقق ، مهما قررت الحكومات » .

ولكن ، من يقول أن الشعوب لا تريد تحقيق الوحدة العربية ؟ ومن يدعي أن ما تريده بعض الحكومات الآن ، لا يعبر عما تريده الشعوب ؟ ومن يستطيع أن ينكر أن ارادة الحكومات تسهل تحقيق ارادة الشعوب ؟

ويستمر مصطفى امين في سرد رأيه في مشروع القدس بعد ذلك ، قائلاً :

« هذا المشروع يكون عملياً ، لو جاء بعد انتصارنا في حرب فلسطين ، وبعد أن حاربنا صفاً واحداً كرجل واحد » .

إني ارى في هذه الكلمة منطقاً غريباً ، يعكس الأمور رأساً على عقب :

« إن مشروع الوحدة العربية ، اصبح غير عملي ، لأننا خسرنا حرب فلسطين ؟ ولأن الدول العربية لم تحارب صفاً واحداً ، كرجل واحد » ؟

افلا يحق لي ان اعكس هذه القضايا فأقول : « ان تحقيق الوحدة العربية اصبح من واجب الواجبات علينا ، لأننا خسرنا حرب فلسطين ، ولم نحل دون قيام دولة اسرائيل التي تهدد مستقبلنا جميعاً ، في عقردارنا ، في سرّة حياتنا . . »

« يجب ان نسرع في العمل لتحقيق الوحدة العربية ، لكي نستطيع أن نحارب في المستقبل صفاً واحداً ، كرجل واحد . . » .

إني أكرر هنا ما كنت كتبت قبل نحو خمس سنوات :

- « اننا خسرنا حرب فلسطين ، لأننا كنا سبع دول . . » واضيف إلى ذلك الآن ، فأقول :

- « فيجب علينا أن نتعظ من دروس حرب فلسطين ، فنسعى لتكوين دولة عربية متحدة ، لكي لا نخسر حروب المستقبل » .

ويواصل مصطفى امين تعليقاته هذه بقوله :

« كان هذا المشروع يلقي ترحيباً من الجميع ، لو أن تجربة الجامعة العربية قد نجحت في حدودها الضيقة ، فأردنا أن نوسع الحدود ، ونزيد الروابط قوة ومتانة . اما الآن ، فنحن أشبه برجل فشل في زراعة نصف فدان ، فيقترحون عليه أن يزرع الف فدان ، وبذلك يضمن الثروة والقوة والجاه » .

ولكني اتساءل : هل كانت تجربة الجامعة « تجربة حاسمة » ذات دلالة قاطعة ؟ وهل كانت تجربة تستجمع جميع شروط التجارب العلمية والاجتماعية ؟

إني كنت قلت سابقاً : « ان مثل من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من

العلاج الذي وصفه له طبيب من الاطباء . . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الاطباء » . (آراء واحاديث في القومية العربية ص ١٢) .

إني اكرر ذلك هنا بمناسبة مشروع الوحدة العربية ، ثم أقول :

إن العلماء لا يكتفون قط بتجربة واحدة . تصفحوا - مثلاً - حياة باستور الذي فتح أوسع الآفاق للطب الحديث ، تجدوا ان معارضيه كانوا يقومون بتجارب عديدة ، تؤدي إلى نتائج تخالف ما كان توصل اليها باستور مخالفة صريحة . ولكنه كان يبحث عن اسباب فشل التجارب التي قام بها المعارضون ، ويقوم بتجارب جديدة ، تظهر عوامل الفشل التي تسربت إلى تجارب هؤلاء . وتعددت التجارب وتنوعت من الطرفين ، إلى أن توصل باستور الى « التجربة الحاسمة » Crucial التي لم تترك مجالاً لأي شك .

لو كان الباحثون والعاملون يكتفون في كل حين بتجربة واحدة ، لما انشئت الحقول الزراعية ، ولا وجدت معامل البحوث ولما تحقق شيء من الخوارق التي تحققت في ميادين الطب والزراعة والصناعة . .

والتجارب في ميادين الاجتماع والسياسة ايضاً لا تختلف ، بهذا الاعتبار ، عما ذكرناه آنفاً :

لو اكتفى رجال الاصلاح بمحاولة واحدة ، وتقاعسوا عن العمل ، لمجرد فشلهم في المحاولة الاولى ، . . . ولو لم يثابروا على العمل في كل مرة ، مستفيدين من دروس المحاولة السابقة ، لما استطاعت البشرية ان تخطو خطوة واحدة في سبيل الاصلاح الاجتماعي .

ولو كان صناديد السياسة يتراجعون عن أهدافهم ، لأول فشل يصيب اعمالهم ، لما استطاعوا ان يضمّنوا لبلادهم شيئاً من التقدم والنجاح .

كم كانت طويلة سلسلة المحاولات التي قام بها الالمان ، قبل ان يتمكنوا من تحقيق الوحدة التي كانوا يحلمون بها ويعملون من اجلها ؟ وكم من محاولة فاشلة سبقت الحملة الاخيرة التي تكللت بالنجاح ؟ !

فكيف يجوز لنا أن نعتبر تجربة الجامعة العربية « تجربة حاسمة » ، تحتم علينا التخلي عن فكرة الوحدة العربية ؟

هل كان الميثاق الذي انشأ جامعة الدول العربية ، من المواثيق التي تفي بالمرام ؟ أما كان يتضمن خمائر ضعف ، تشل الحركة ، وتعوق النجاح !

ثم ، كيف طبقت احكام « ميثاق جامعة الدول العربية » ؟ هل احسن التطبيق جميع المسؤولين عن تنفيذه ، ام اساءوا التطبيق ، عن قصد او عن غير قصد ؟

فكيف يجوز لنا أن نسلم بأن ما حدث هو « كل ما يمكن ان يحدث » ، وأن نقول « ليس في الامكان ابداع مما كان » ؟

إذا استعرضنا مواد الميثاق ، وبحثنا عما طبق منها وعما لم يطبق ، وجدنا ان المسؤولين عن تنفيذه تمسكوا بكل قواهم بالمواد التي كانت بمثابة خيرة الضعف ، وأهملوا المواد التي كانت بمثابة بذور الاصلاح .

إن الواجب الذي يترتب علينا امام تجارب الماضي ، هو : أن نعكس الآية ، ونقضي على خنائر الضعف والشلل ، ونعني بتنمية بذور القوة والنشاط ، لا أن نعلن افلاس التجربة ، فنتقاعس عن العمل .

في الميثاق مادة (وهي المادة السابعة) تنص على أن « ما يقرره المجلس يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله » .

وذلك يعني : أن كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق تستطيع ان تخالف اي قرار من القرارات التي قد يتخذها مجلس الجامعة ، وان تمتنع عن تنفيذ ذلك القرار ، ولو كان قد صدر باجماع سائر الدول الموقعة على الميثاق والمشاركة في الجامعة .

وقد تمسك المسؤولون بنصوص هذه المادة ، بكل ما لديهم من قوة ، ولذلك اصبح مجلس الجامعة محروماً من كل قوة حقيقية .

ولم تقم إلى الآن اية محاولة لمعالجة هذا الوضع ، مع أن في الميثاق مادة تفتح الباب لاصلاح الأحوال : فإن المادة التاسعة عشرة من الميثاق تنص على انه « يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة أن يعدل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها اوثق » .

ولكن الدول العربية لم تعبأ بهذه المادة ، ولم تقدم على تعديل اية مادة من مواد الميثاق « لجعل الروابط بينها اوثق » .

وهناك امر اهم من كل ما سبق :

فإن المادة التاسعة من الميثاق تنص على ما يلي : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ، لتحقيق هذه الأغراض » .

ولكن . . . المسؤولون لم يلتفتوا إلى هذه المادة ابداً ، بل تناسوها تماماً ، حتى أن بعضهم اوصل الأمر إلى حد استنكارها ضمناً ، ومحاربتها ايضاً . . .

ولذلك كله ، اعود فأسأل مرة أخرى : كيف يجوز لنا أن نعتبر عدم نجاح تجربة الجامعة العربية ، بمثابة « تجربة حاسمة » ، يجب أن تمنعنا عن السعي وراء « تزييد الروابط قوة ومتانة » ؟

واما أنا ، فاعتقد ، بعكس ذلك ، أن تجربة الجامعة العربية تدل دلالة قاطعة على وجوب « تقوية الروابط وتوثيقها » بكل الوسائل .

قبل أن انهي تعليقاتي على هذا القسم من مقالة مصطفى امين ، أود أن ابدي ملاحظة صغيرة ، على الفقرة الأخيرة منه :

« نحن اشبه برجل فشل في زراعة نصف فدان ، فيقترحون عليه أن يزرع الف فدان » .

ولكني اسأل : افلا يمكن أن ينجح رجل من الرجال في زراعة الف فدان ، بعد أن فشل في زراعة نصف فدان ، في بعض الظروف ؟

اولاً ، يجب أن نلاحظ أن الفشل في زراعة الـ « نصف فدان » قد يكون ناتجاً عن اسباب عديدة ومتنوعة : قد يكون الرجل جاهلاً لأصول الزراعة بوجه عام ، وقد يكون جاهلاً لشروط زراعة الصنف الذي حاول أن يزرعه ؛ وقد تكون التربة نفسها غير صالحة للزراعة بوجه عام ، ولزراعة ذلك الصنف بوجه خاص ، وقد تكون في حاجة إلى الاستصلاح ، بصورة من الصور التي يعرفها متخصصو الزراعة .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : أن مجرد فشل الرجل في الخطوة الاولى من اعماله الزراعية ، لا ينفي احتمال نجاحه في ظروف أخرى ، وبمقياس أوسع .

ثانياً ، يجب أن نلاحظ ، أن الاقدام على زراعة ألف فدان ، يكون - في بعض الظروف - أضمن للنجاح من زراعة نصف فدان : فإننا إذا حاولنا أن نزرع نصف فدان ، على جبل المقطم أو في وسط الصحراء - مثلاً - لا يمكن أن نصل إلى نتيجة مثمرة ، لأن نصف الفدان لا يمكن أن يدر علينا محصولاً يقابل ما يجب أن ننفقه من الجهود والاموال ، لأجل تركيب الآلات الرافعة ، وانشاء الاقنية اللازمة لايصال الماء إلى تلك المزرعة . ولكننا إذا اردنا أن نزرع آلاف الفدادين ، وهيانا الوسائل اللازمة لذلك ، نجحنا في الامر إلى اقصى حدود النجاح . .

ولذلك كله ، استطيع أن اقول ، بدون تردد ، أن التشبيه الذي لجأ اليه كاتب المقال في هذا المضمار ، لا يؤيد نظريته للأمور ، بوجه من الوجوه .

إني لا أقول ذلك ، لظني بأن أمور الجامعة العربية تشبه قضايا الزراعة تمام

الشبه ، ولكني اقول ذلك ، لأجرح رأي الكاتب بنفس السلاح الذي استعمله في هذا المقام .

بعد العبارات التي نقلتها آنفا يقول مصطفى أمين ما يلي :

« إننا يا صاحب الدولة نتمنى أن يجيء اليوم الذي يكون العرب فيه اقوى دولة في العالم . ولكن هذا لن يجيء كما قلنا بجمع الأصفار في كتلة واحدة ، وانما يجيء بتكوين آحاد قوية ، تستطيع أن تكون باجتماعها عدداً محترماً » .

إني كنت جعلت هذه القضية موضوع بحث خاص ، نشرته قبلاً ، وأدرجته في هذا الكتاب ، تحت عنوان « أصفار سعد زغلول » .

لا أرى لزوماً لتكرار ذلك البحث هنا ، فأكتفي بلفت النظر إلى النقاط الرئيسية

منه :

(أ) لا يجوز أن نعتبر الدول العربية أصفاراً .

(ب) يجب أن نعرف أن بين الاصفار والآحاد التامة ، كميات لا تعد ولا

تحصى .

(ج) إن الاجتماع ، لا يشبه الجمع .

(د) إن الاتحاد ، لا يعني ضم قوة دولة ما إلى قوة دولة أخرى فأخرى ، انما يعني

تكوين منظمة جديدة ، تنبض بحياة خاصة ، وتولد قوى جديدة .

بعد الفقرات الأنفة الذكر ، ينهي مصطفى أمين مقالته بحديث طويل ، عما

تحتاج اليه البلاد العربية ، وقد رأيت من المفيد ، أن انقل فيما يلي هذا القسم من المقالة ايضاً :

« لا نظن أن قوة الشعوب بعدد سكانها ، وانما قوتها بقوة رجالها : فقد بقيت الهند بسكانها

الثلاثمائة مليون ، محكومة مستعبدة مقهورة عشرات السنين ، إلى أن تقدم لقيادتها غاندي وضرب لها

المثل ! بدأ بنفسه ، وتغلب على شهواته ، ليتغلب على شهوات الشعب ! واحتقر المنصب والسلطان ،

ورفض القصور والمجوهرات ! ورأى أن يعيش مع الشعب كأقل فرد من افراده . ونشر دين الحرية بين

العبيد ! ونادى بالاستقلال بين المستعبدين ! وما لبثت دعوته أن حطمت القلاع ، وزلزلت اعظم

امبراطورية في التاريخ . فقد اختفى الاقيال والمهرجات ، ليتحرر العبيد !

« إننا اليوم في حاجة إلى هذا الرجل يا صاحب الدولة . رجل عار يمثل الشعب العاري . رجل

بسيط يقود الشعب البسيط ! رجل يرفض الحكم ، ويأبى أن يعلو على اجساد الفقراء والمساكين . ان

هذا الرجل وحده ، هو القادر على انشاء الدولة الكبرى التي نريدها . هذا هو الذي يحول الاحلام

إلى الحقائق ، ويخلق في الشعوب الايمان بحقوقها ، ويدفعها إلى التضحية في سبيل امانها !
« نريد رجلاً يقود الشعوب العربية إلى فجر جديد . لا طغيان فيه ولا استبداد . ولا ظلم ولا استغلال ، لا اناية ولا محسوبية ولا رشوة ولا استغلال نفوذ !

« لو أن رجلاً واحداً صغيراً قزماً يحمل هذا العلم ويسير به لسارت وراءه الملايين .
« ولكننا لو رأينا هذا العلم في يد سبع حكومات ، لما وجدنا رجلاً واحداً يسير وراءها !
« إن الدول لا تقام بجرة قلم ، وانما تقيمها حركات قومية موحدة . حركات مؤمنة ، ليس فيها اطماع حكام ولا مناورات حكومات !
« إننا على ثقة من انك مؤمن برسالتك . ولهذا رأينا أن نقول لك ما تؤمن به الشعوب العربية كلها ! » .

لقد نقلت هذا القسم من مقالة الاستاذ مصطفى امين ، من غير أن احاول تجزئته والتعليق عليه فقرة فقرة ، كما فعلت في اقسامها الاخرى .
ذلك لأنني لاحظت أن الآراء المسرودة فيه متداخلة ومتشابكة ، كما وجدت أن معظمها لا يمت إلى الموضوع الاصيل بصلة .

لا شك في أن العبارات التي نقلتها آنفاً تتضمن عدة آراء صائبة ، وكثيراً من التمنيات الحماسية . غير أني كنت اتمنى أن لا تُحشر هذه الآراء والتمنيات ، في مقالة تحوم حول الوحدة العربية .

ويظهر من مجموع ما جاء في هذا القسم من المقالة ، أن المحرر لا ينكر امكان قيام « دولة عربية متحدة » ، ولكنه يعلق ذلك على ظهور « رجل عظيم » وقائد زعيم ، على شاكلة غاندي الشهير . ويقول أن مثل « هذا الرجل وحده ، هو القادر على انشاء الدولة الكبرى » التي نريدها . و « هو الذي يحول الاحلام إلى حقائق ، ويخلق في الشعوب الايمان بحقوقها ، ويدفعها إلى التضحية في سبيل امانها » .

إذا كان الامر كذلك ، فلماذا بدأ مصطفى امين مقالته بتلك الملاحظات التي تسخف مشروع الوحدة العربية ، وتثبط عزائم الذين يدعون اليها ، ويعملون في سبيل تحقيقها ؟

وأما أنا ، فاعتقد أن الرجال العظام - والقادة الزعماء - لا يظهرون عفواً ، وانما ينشأون نتيجة اختمار شعبي عميق ، ويستندون إلى القوى الكامنة في الشعب ، ويستفيدون من الظروف الملائمة للقيادة والزعامة .

فلا يجوز لنا أن نتقاعس عن العمل في سبيل « تحويل الاحلام إلى حقائق » وبثّ
الايان في الشعوب و « دفعها إلى التضحية » في هذا السبيل ، انتظاراً لظهور « الرجل
العظيم » الذي يصفه لنا مصطفى أمين .

إن ذلك يكون بمثابة الامتناع عن العمل ، بأمل تحقق معجزة من المعجزات
الالهية ، أوقيام « المهدي المنتظر » .

اعتقد بأنه يترتب على كل منا أن لا ينقطع عن العمل في سبيل النهضة القومية
والوحدة العربية ، بكل ما لديه من قوة حتى ولو كان من المؤمنين بقرب ظهور
« الرجل العظيم » . لأن هذا العمل هو الذي يمهّد السبيل ، ويهيء الجو ، لقيام
الزعيم المرتقب .

واما كتابة امثال هذه المقالات في الجرائد الكثيرة الانتشار - مثل جريدة « اخبار
اليوم » - واشاعة الرأي القائل بأن « الوحدة العربية حلم جميل مثل حلم الدولة العالمية
الواحدة » ، وأن التفكير في الوحدة العربية اصبح غير معقول « بعد نكبة
فلسطين » . . . فلا يساعد على ذلك بوجه من الوجوه .

استدراك

إني كنت احتفظت بمقالة مصطفى أمين بين اوراقى ، كوثيقة تبين اتجاهاً من الاتجاهات السائدة بين الجرائد المصرية ، حيال قضية « الوحدة العربية » . وكتبت التعليقات المنشورة آنفاً ، في الصيف الماضي ، عندما تفرغت لتسويد هذا الكتاب .

ولكن اليوم ، يوم ١٣/١١/١٩٥٤ ، فوجئت بمقالة قرأتها في « اخبار اليوم » ، بتوقيع مصطفى أمين نفسه ، تحت عنوان « بعد عشر سنوات » .

المقالة مكتوبة بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الجريدة يتخيل كاتبها المقالة التي ستصدر فيها بعد عشر سنوات ، أي في أواخر سنة ١٩٦٤ .

تبدأ المقالة المتخيلة بهذه الكلمات : « أن فكرة الولايات المتحدة العربية بدأت تتحقق . . . بعد أيام ستجري الانتخابات لانتخاب أول أعضاء برلمان عربي . . . » .

إن قراءة هذه المقالة في اخبار اليوم كانت لي مفاجأة سارة جداً . لأنها أظهرت بكل وضوح وجلاء ، التطور العظيم الذي حدث في موقف مصطفى أمين من قضية الوحدة العربية في مدة لا تقل عن أربع سنوات !

إني أسجل هذا التطور المشكور ، من غير أن استغربه . لأنى كنت أو من إيماناً راسخاً منذ عدة عقود من السنين ، وكنت قد أعلنت إيماني هذا عدة مرات في عدة مناسبات ، بأن مصر ستشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية . . عاجلاً أو آجلاً ، وستندفع نحو « الفكرة العربية » بقوة وشدة . .

والتطور الذي لاحظته الآن ، في كتابات مصطفى امين حول « فكرة الولايات المتحدة العربية » ، جاء مؤيداً لما كنت آمنت به منذ مدة طويلة .
ولا شك في أنه كان للثورة المصرية اليد الطولى في تسريع هذا التطور السعيد

إلى مَنْ يَقُولُ: «مِصْرُ أَوَّلًا»

(*) بمناسبة المقالة المنشورة في روز اليوسف ، (٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣) .

حول الوحدة العربية

حضرة السيد احسان عبد القدوس المحترم ، رئيس تحرير روز اليوسف الغراء .
قرأت باهتمام بالغ ما نشرتموه اخيراً ، في سبيل الدفاع عن سياسة « مصر
أولاً » .

لاني لا اعترض على من يقول : « مصر أولاً » . لاني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن
كل من يفكر في مصالح مصر الحقيقية - تفكيراً مقروناً بالتبصر والتعمق والاحاطة -
يصل في آخر الأمر إلى الحكم بأن مصر عربية ، وبأنها تقع في موقع القلب من جسم
العالم العربي ، فيجب عليها - والحالة هذه - أن تسير على سياسة عربية ، فتسعى إلى
توحيد العرب بصورة فعلية .

ولذلك ، لن أنتقدكم على قولكم « مصر أولاً » ، انما سأنتقدكم على بعض
الآراء التي سردتموها والقضايا التي أثرتتموها خلال تفسير وتبرير هذا القول :

- ١ -

لقد قلت في مقالتيكم الاخيرة : « . . أنا مؤمن بالوحدة العربية » .

ولا اراني في حاجة إلى القول بأنني سررت سروراً عظيماً من اعلانكم هذا
الايان بصورة صريحة . ولكن . . . لا اكنتمكم بأنني صدمت صدمة قوية عندما قرأت
ما كتبتموه عقب هذه العبارة : اذ قلت : « وأنا مؤمن أيضاً بالوحدة الافريقية . . . ومؤمن
ثالثاً بالوحدة العربية الآسيوية والافريقية الآسيوية . . . وایمانی هذا ایمان واقعی ، لا ایمان
عاطفی . . . » .

واسمحوا لي أن أسألكم : هل انتم تؤمنون حقيقة بالوحدة الافريقية والوحدة العربية الآسيوية الافريقية . . . بالمعنى المفهوم من كلمة الوحدة ؟

وهل تقولون حقيقة بإمكان قيام وحدة بين مصر والهند واندونيسيا والحبشة و . . . مثلاً ؟

وإذا كنتم تقولون بذلك ، هل يتساوى ايمانكم بالوحدة العربية مع ايمانكم بالوحدة الافريقية ، والوحدة الافريقية الآسيوية ؟

وأما أنا ، فأقول بكل صراحة : إني من المؤمنين بالوحدة العربية ايماناً لا يتزعزع ، ولكني لست من المؤمنين بالوحدة الافريقية أو الوحدة الافريقية الآسيوية أبداً . بل بعكس ذلك أني اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوحدة الافريقية ، والوحدة العربية الآسيوية ، والوحدة الافريقية الآسيوية . . كلها ضرب من ضروب المستحيالات التي لا يجوز لنا أن نضيع اوقاتنا وجهودنا بالسير وراءها والعمل من أجلها .

نعم ، اني اسلم بأنه من الممكن ، بل من الواجب ، أن تتعاون مصر - وسائر البلاد العربية - في الميدان الدولي مع الهند ومع الباكستان ، ومع اندونيسيا . . ومع كل شعب يرسف تحت اغلال الاستعمار ، وكل دولة استقلت حديثاً ولم تنس بعد ما قاسته من استبداد المستعمرين . . واني اسلم بأنه من الواجب أن ينظم ويتقوى هذا التعاون حتى يصل إلى درجة التعاهد والتحالف ، ولكني لا أسلم قط بإمكان قيام وحدة بين مصر - وسائر البلاد العربية - وبين تلك الدول الافريقية الآسيوية . . .

لأنني اعرف أن التعاون - بأشكاله ودرجاته المختلفة - من التآزر ، والتكتل إلى التعاهد والتحالف - شيء ، والوحدة أو الاتحاد شيء آخر .

واسمحوا لي أن أقول : أن الايمان بالوحدة العربية يصبح ايماناً هزياً ومهلهلاً ، إذا ما اختلط وتساوى مع الايمان بالوحدة الافريقية والآسيوية .

أنا لا اعترض عليكم عندما تقولون « مصر اولاً » ، ولكني اعترض عليكم بشدة عندما اراكم تساوون البلاد العربية مع البلاد الافريقية والآسيوية الاخرى ، في أمر الوحدة والاتحاد .

- ٢ -

وتقولون : « أطالب بالوحدة مع العراق ، لا لأن أهله مسلمون ولا لأنهم يتكلمون العربية ، ولا لأنهم عرب ، بل لأن بيننا وبينهم مصالح مشتركة ، تستطيع أن تربطنا إلى الابد . . » .

وأنا اشكركم على مطالبتكم بالوحدة مع العراق ، ومن تصريحكم بأنه من الممكن « أن ترتبط مصر مع العراق ارتباطاً أبدياً » .

ومع هذا ، أود أن أسألكم : ما هي هذه المصالح المشتركة التي تستطيع أن تربط مصر مع العراق إلى الأبد ، حسب تعبيركم السديد ؟ أرجو أن تتوسعوا وتعمقوا في بحث هذه المصالح ، وتستعرضوها واحدة فواحدة ، ثم تقولوا لي : هذه المصالح التي من شأنها أن تربط مصر مع العراق إلى الأبد ، هل كان يمكن أن تقوم وتكون لو لم يكن العراق عربياً ، ولو لم يشترك مع مصر في اللغة وفي حقبة طويلة من التاريخ ؟ ولماذا لا توجد مصالح مشتركة مماثلة لذلك بين مصر وبين تركيا ، وبين مصر وبين الحبشة . مثلاً ؟

وأنا لا أشك في انكم عندما تفكرون في الامور بهذه الصورة تتوصلون إلى تقدير الدور الخطير الذي تلعبه وحدة اللغة في توحيد الشعوب ، وتنسيق المصالح وتوجيهها .

أنا من الذين يعتقدون أن حياة الامم يبلغتها ، وأن شعورها بتاريخها ، واعتقادي هذا لم يكن وليد عاطفة عمياء ، انما هو نتيجة دراسات وابحاث تاريخية واجتماعية وسياسية طويلة .

أنا أعتقد أن وحدة اللغة والتاريخ ستعمل عملها في العالم العربي حتماً ، وستطور الامور من جراء ذلك تطوراً ينتهي إلى اتحاد الاقطار العربية عاجلاً أو آجلاً . . .

وأما مهمة الذين يؤمنون بوحدة العرب من الآن ، فستكون استكمال الوسائل اللازمة لتسريع هذا التطور ، ومكافحة العوائق التي تعترض سبيله ، وتعوق سيره .

وأنا اعرف أن الجميع المنورين لن يسيروا في صف واحد في هذا المضمار . والبعض سيقدم على السير في الصفوف الامامية من القافلة ، والبعض سيتخلف عنها ، والبعض سيسعى إلى توقيف سيرها بوسائل شتى . . .

لما كانت روز اليوسف تعودت السير في الصفوف الامامية من قافلة التقدم أتمنى أن أراها في عداد الطلائع في هذا المضمار أيضاً .

- ٣ -

تقولون : « اطالب بطرد اليهود من فلسطين ، لا لأنهم يهود بل لأن مصالحهم تتعارض مع مصالحنا ، واطماعهم خطر على استقلالنا وامنتنا » .

وحسناً ما تقولون . إلا اني اود أن اسألكم : متى بدأتُم تشعرون بهذا الخطر ؟
متى آمنتُم بأن مصالح هؤلاء تتعارض مع مصالح مصر ؟ هل كنتم قدرتم ذلك ، قبل
عشر سنوات ، قبل عشرين سنة ، قبل ربع قرن ، مثلاً ؟

إني لا اقصد بسؤالي هذا ، انتم بالذات ، بل اقصد رجال القلم والسياسة في
مصر بوجه عام . لأنني اعلم العلم اليقين ان معظم هؤلاء كان لا يعرف شيئاً عن
قضية فلسطين ، وكان عدد غير قليل منهم يقول « ما لنا ولقضية فلسطين » . وإني لا
ازال اذكر السؤال الذي وجهه إليّ احد كبار رجال العلم في القاهرة ، قبل نحو ست
سنوات ، خلال مناقشة جرت بيني وبينه حول كتاب مدرسي حين سألتني : « سنة خمس
واربعين ، هل كانت هناك قضية فلسطين » ؟

واظنكم تسلمون معي ، بأن مصر لم تشعر بهذا الخطر العظيم إلا بعد أن تفاقم
واصبح ملموساً لمس اليدين .

وأخشى أن تجرّكم سياسة « مصر أولاً » - إلى اخطاء مماثلة لهذه - إذا لم تقترن
ببعد النظر وسعة الافق - وأن تجعلكم تعملون عكس مصالح مصر الحقيقية ، من
جاء تركيز انظاركم حول حدود مصر الحالية .

- ٤ -

إنكم تتحدثون كثيراً عن المصلحة ، وتشيرون إلى اتحاد المصلحة واختلافها ،
وتذهبون إلى ان المصلحة هي التي تقرر الاتحاد أو الانفصال .

ولكن هل تعتقدون أن المصلحة من الأمور الظاهرة للعيان ؟ وهل تظنون انها
من الأمور الثابتة في كل الاحيان ؟

يجب ألا ننسى أن هناك مصالح مادية ، ومصالح معنوية . . مصالح عاجلة ،
ومصالح آجلة . . . مصالح عارضة ، ومصالح دائمة . . . المصالح الخاصة بجماعة
من الجماعات ، والمصالح العامة التي تهم جميع الطبقات . . المصالح الخاصة بمدينة
من المدن ، والمصالح الشاملة لجميع انحاء البلاد .

وهذه المصالح المتنوعة ، كثيراً ما تتعارض وتتضارب . . وهذا التضارب
يتطلب بذل الجهود للتأليف بينها ، وتضحية بعضها في سبيل الحصول على غيرها ،
وايجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل واحدة منها . .

والدولة عندما تتولى شؤون الأمة ، تنظم هذه المصالح المتضاربة وتنسقها ،

وتوجهها الوجهة التي تقتضيها أهمّ المصالح وأدومها . . وتوجد بذلك التوازن
الضروري بينها .

ونستطيع أن نقول انه لا توجد أمة لا تتضارب فيها مصالح مختلف الجماعات في
بعض الاحوال ، ولا توجد دولة لا تكون مسرحاً لتضارب المصالح وتوزانها في مختلف
الميادين .

وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة ، وجدنا فيها أمثلة كثيرة على التطورات
التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية ، وعلى التنظيمات التي تمت للتأليف بين المصالح
التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب .

ولذلك لا يجوز لنا أن نعتبر المصالح الظاهرة والقريبة ، العامل الاساسي في
الاتحاد والانفصال .

مقارنات تتكلم

- ١ -

اندرست السلطنة العثمانية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في نفس الوقت الذي انقرضت فيه امبراطورية النمسا والمجر .

والإيالات السلافية الجنوبية من الامبراطورية المذكورة انفصلت عنها ، في نفس السنة التي انفصلت خلالها الولايات العربية عن السلطنة العثمانية .

ولكن . . الايالات السلافية - الكرواتية ، والسلوفينية ، والبوسنة ، والهرسك - عندما انفصلت عن الامبراطورية النمساوية ، اتحدت فيما بينها ، ومع المملكة الصربية ومملكة الجبل الأسود ، فكونت بذلك دولة سلافية واحدة .

وأما الولايات العربية - التي كان تعداد سكانها لا يختلف كثيراً عن تعداد يوغسلافيا - فقد انقسمت الى سبع دول .

وذلك مع أن يوغسلافيا قامت مقام دولتين مستقلتين وثلاث إيالات ممتازة ، لكل منها نظم وقوانين خاصة بها . في حين أن الولايات العربية كانت تتبع قانوناً واحداً ، ونظماً موحدة . .

- ٢ -

اندونيسيا . . عندما استقلت عن هولندا ، عقب الحرب العالمية الثانية ، كونت دولة واحدة ، مع أن مجموع سكانها يبلغ ٧٦ مليوناً ، منتشرين على مئات من الجزر المتباعدة . . .

والباكستان . . عندما تخلصت من الاستعمار البريطاني ، كوت دولة واحدة ، مع أن جزءيها الشرقي والغربي ، يفصل أحدهما عن الآخر بأراض هندية ، لا يقل طولها عن ألف وخمسمائة كيلومتر .

ولكن البلاد العربية المستقلة ، لا تزال منقسمة إلى ثماني دول . مع أن أراضيها متصلة بعضها ببعض اتصالاً تاماً ، ومجموع سكانها لا يزيد كثيراً على نصف سكان كل من باكستان وأندونيسيا . .

- ٣ -

تدير الشؤون الخارجية في دولة الهند وزارة واحدة . . ولكن الشؤون الخارجية في البلاد العربية المستقلة ، يديرها ثماني وزارات . . .

والهند تعين سفيراً واحداً في كل من لندن ، وباريس وواشنطن ، وانقرة . . ولكن الدول العربية تعين ثمانية اضعاف ذلك . مع أن عدد سكان الهند يبلغ تسعة اضعاف مجموع سكان الدول العربية المذكورة !

ذيل حول مقال (*)

- ١ -

نشرت مجلة الهلال في عددها الصادر في اليوم الأول من هذا العام مقالة للاستاذ شفيق غربال ، تحت عنوان « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » .

تبدأ المقالة بكلمة عن الاسلام وتاريخ الاسلام ، ثم تضع هذا السؤال :

« هل يوجد تعارض بين الحركة العربية والجامعة الاسلامية ؟ وهذا على اعتبار ان الحركة العربية مما يقوم على اساس العصبية القومية واللا دينية ، وإن الجامعة الاسلامية تقوم بحكم الاسم على الاساس الديني » .

وتجيب على هذا السؤال ، بما يلي :

« وقد تعين على ازالة الشبهة ان نحدد أثر العصبية في وجود العروبة في زماننا ، وان نتبع - في ايجاز - عمل العاملين في الحركة العربية .

« فأما العروبة في أوضاعها الراهنة ، فلم تنشأ عن العصبية ، بل نشأت عن فعل عوامل طارئة ، كان من آثارها شطر العالم الاسلامي إلى شرق اقصى يقع شرقي العراق ، وإلى وسط يمتد من العراق إلى مصر ، وإلى غرب يقع غربي مصر . والشطر في حد ذاته قديم ، وهو إلى حد ما طبيعي ، متأثر بحقائق التاريخ والجغرافيا . ولكن كانت جناية العوامل الطارئة انها فصلت هذه الاقسام بعضها

(*) خلال طبع هذا الكتاب في بيروت نشرت مجلة الهلال التي تصدر في القاهرة ، في عددها الصادر في ١ / ١ / ١٩٥٥ ، مقالة تحت عنوان « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » ، ولما كانت المقالة المذكورة تتضمن عدة أمور تتصل بالمواضيع التي عالجنها وناقشناها في الصحائف السابقة ، رأينا أن نذيل الكتاب ، بعرض خطوطها الرئيسية مع نقدها ومناقشتها .

عن بعض . فأهت كل قسم بكوارثه ونكباته وصرفته الى الذود عن حياضه ، فانطوى على نفسه وجمد على ما هو عليه ، وخشي الحركة ، ومنع عن نفسه الاتصال بالغير .

« وبعد ، فما هي تلك الاحداث ؟ كانت الحروب الصليبية في الوسط ، وكانت اكتساحات التتار في الشرق ، وكان اجلاء المسلمين عن الاندلس ، ثم مهاجمة المغرب ، ثم حركات التطويق البحرية الكبرى التي املتت الأوروبيين آسيا ، وأدت - فيما أدت اليه - إلى إهلاك الأوروبيين على الأقاليم العربية ، على اعتبار أنها تخرقها أقصر الطرق الموصلة بين الأوروبيين وبين مناطق سيطرتهم . »

وبعد سرد بعض التفاصيل عن هذه الاحداث التاريخية ، تنتقل المقالة إلى بحث العروبة ، فتقول ما يلي :

« . . . تمكن الأوروبيون وبخاصة الانكليز من اخضاع السواحل العربية والفارسية لنفوذهم ، وتبع ذلك في القرن التاسع عشر ، امتداد السيطرة من السواحل إلى قلب الأقاليم العربية في الوسط والمغرب وفي فارس . وعلى هذا النحو كان بدء العروبة كما عرفها التاريخ الحديث . »

ثم تواصل المقالة هذا البحث بالكلمات التالية :

« ولما آن للعرب ان يستيقظوا ، وأن يهبوا لاصلاح شؤونهم تنوعت لديهم اساليب الاصلاح ومناهجه ، طبقاً لما املتت عليهم ظروف اوطانهم . والتنوع شيء آخر ، غير التعارض . »

« ونحن نعرف أن من المصلحين من انتسب لأوطان عربية تحكمها الدولة العثمانية حكماً عجز في كثير من الأحوال عن تحقيق مصالح اهلها الحسية والمعنوية ، وعمل في اواخر أيامه على اهدار عروبتهم ، ومن المصلحين من انتسب لأوطان عربية تحت السيادة العثمانية ولكن ازمة الحكم فيها في أيدي دول أوروبية ، كما أن من المصلحين من انتسب لأوطان اسلامية غير عربية تخضع لحكومة من الحكومات الأوروبية . كما ان من المصلحين من تأثر تأثراً قوياً بالفكر الأوروبي ، فوضع خطته للاصلاح على أسس الفكر الأوروبي الحديث . وأهمها أساسان : أحدهما اللادينية ، والآخر العصبية القومية . »

« وبناء على اختلاف الرجال في الحكم على ما هو عملي وما هو غير عملي ، اختلفت البرامج ، ونشأت حركات يصفونها بأنها اسلامية ، وأخرى يصفونها بأنها عربية . ونحن نذهب إلى أن القائمين بها لم يروا تعارضاً فيما بينها ، اللهم إلا فيما كان بين القوميين اللادينيين والمصلحين الذين قدروا ان الاستمسك بالأصول التاريخية للثقافة شرط أساسي للعمل والنجاح . »

« ولا أدري كيف يستطيع احد أن يتصور ان الاصلاح الديني كما قرره - مثلاً - الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يعطل في قليل أو كثير ، عمل العاملين لاستقلال العرب ، أو جمع كلمتهم أو تأخيهم أو تعاونهم ، وقد ذكر شيخ الإسلام المغفور له الشيخ مصطفى عبد الرازق في مقدمته لمقالات

العروة الوثقى ان دعوة الشيخ محمد عبده ، تنتظم أموراً ثلاثة :

« ١ - تحري الفكر من قيد التقليد ، حتى لا يخضع العقل لسلطان غير سلطان البرهان ، ولا يتحكم فيه زعماء الدنيا ولا زعماء الأديان .

٢ - اعتبار الدين صديقاً للعلم ، له وظيفة يؤديها . وهما حاجتان من حاجات البشر ، لا تغني احدهما عن الاخرى .

٣ - فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الاولى » .

« وهل في هذه إلا الأساس الوحيد لأية حركة عربية استقلالية اتحادية ؟ »

« وقد يظن ظان أن اختلاف العرب ديناً يقتضي تجريد حركتهم من عنصر الدين ، حرصاً على جمع الكلمة ومجارة لما اتجهت اليه بعض الحركات القومية الحديثة . وهذا وهم ، أولاً لأنه يناقض ما اثبتته التاريخ عن مشاركة غير المسلمين في بناء الثقافة التاريخية ، وثانياً ، لأنه يناقض ما اثبتته التاريخ الحديث من مشاركة غير المسلمين في بناء الحركة العربية التحريرية الاستقلالية ، وثالثاً ، لأنه يعطل المصلحة العامة الكبرى ، إلا وهي جمع الكلمة على اصلاح ديني اسلامي مسيحي ، بصدّ نزعات الاتحاد والمادية » .

- ٢ -

إني أرى في مضامين هذه المقالة وطياتها عدة أمور ، تستوجب النقد والنقاش :

أولاً ، ألاحظ أن الاستاذ شفيق غربال يربط ، في مقالته هذه ، القومية باللا دينية ، وينعت القوميين باللا دينيين ، ويجني بذلك على القومية وعلى القوميين .

لأن الفكرة القومية لا تتضمن انكار الدين أو استنكاره بوجه من الوجوه ، فربطها باللا دينية يشوه معانيها تشويهاً كبيراً ، فيحول دون فهمها على وجهها الصحيح .

يلوح لي أن الاستاذ استعمل كلمة « اللاديني » ، و« اللادينية » ، مقابل كلمة « لا ييك » الا فرنجية ، ففي المقالة قرائن عديدة تدل على ذلك دلالة صريحة .

ولكن . . كلمة Laïque لا تعني Irréligieux ، إنما تعني Non religieux, non clérical, non ecclésiastique . ولا حاجة إلى القول بأن عدم الانتساب إلى « السلك الكهنوتي » لا يعني عدم الايمان بالدين . فالمرء يعتبر من « اللاييك » ، إذا لم يكن ممن يتولون الوظائف الكهنوتية ، ولو كان من أشد المؤمنين بالله وبالدين ، ومن أحرص

المواطنين على أداء فرائضه واقامة طقوسه . ولذلك نستطيع أن نؤكد بأن كلمة « اللاديني » لا تعبر عما يقصده الأوروبيون من كلمة « اللايك » وأما الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة ، فهي « العلماني » و« العلمانية » كما هو متعارف في كثير من البيئات المعنية بشؤون « الروحانية والعلمانية » .

إن نظرة سريعة الى تطور العلاقة بين الدين والعلم ، وبالأحرى بين رجال الدين وبين رجال العلم ، تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء .

من المعلوم أن رجال الدين - في القرون الوسطى في البلاد الغربية - كانوا يتدخلون في جميع الحركات الفكرية والأبحاث العلمية ، فيقبلون آراء المفكرين والكتاب أو يرفضونها ، حسب ما يذهبون اليه من مطابقتها أو مخالفتها لنصوص الكتب السماوية . وكثيراً ما كانوا يتهمونها بالالحاد ، إذا لم يجدوا « في العهد القديم أو العهد الجديد » ما يؤيدها تأييداً صريحاً ، والاحكام التي يصدرونها في هذه الأمور ، كانت تستوجب « حرق الكتب » ، أو دعوة الكاتب الى التوبة والاستغفار ، أو اعدامه حرقاً بالنار .

ولعل أشهر هذه الوقائع ، كان الحكم الذي أصدره رجال الدين - في اوائل عصر النهضة - على « غاليله » المشهور . انهم اعتبروا قوله بدوران الأرض منافياً للدين ، وفرضوا عليه أن يستغفر الله من الذنب العظيم الذي ارتكبه ، بقوله « الأرض تدور » !

إن النضال بين رجال الدين ورجال العلم استمر طويلاً ، وانتهى في آخر الأمر ، بانتصار رجال العلم على رجال الدين ، على أساس تقرير « استقلال العلم عن الدين » . وقد أصبح اليوم من الأمور التي يسلم بها الجميع : أن الحقائق العلمية ، إنما تكتسب عن طريق البحث والتجربة ، ولا تستخرج من نصوص الكتب السماوية . ولا حاجة إلى القول بأن تقرير هذه الحقيقة ، لا يعني انكار الدين أو التنصل منه ، إنما يعني الاعتراف بأن لكل من الدين والعلم ميداناً خاصاً به ، يستطيع أن يجول ويصول فيه ، من غير أن يتقيد بحركات نظيره .

فالمهندس اليوم - مثلاً - يضع تصميماته ، ويجري حساباته ، من غير أن يرجع إلى أحكام الدين ، ومن غير أن يستشير رجال الدين . ولكن سلوكه هذا ، لا يؤثر في اعتقاده الديني . فلا يمنعه مثلاً - من أن يكون من أشد المؤمنين العاملين . فلا يخطر على بال احد أن ينعت المهندس « باللا دينية » لعدم رجوعه إلى الاحكام الدينية ، في اعماله وحساباته الهندسية .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن الأطباء ، وعن علماء التاريخ والاجتماع ، وعن قواد الجيش ، وعن رجال السياسة . . أيضاً . فإن كل واحد من هؤلاء يفكر ويبحث ويعمل - في ميادين اختصاصاته - مستقلاً عن الدين . وسلوكه هذا ، لا يجعله خارجاً على الدين ، فلا يسوغ اعتباره من اللادينيين .

وخلاصة القول : أن التفكير في بعض الأمور مستقلاً عن الدين ، لا يعني انكار الدين ، إنما يعني اعتبار تلك الأمور مما لا يدخل في نطاق الأمور الدينية ، وذلك لا يحول دون الرجوع إلى الدين في سائر الميادين ، ودون الاهتمام بالدين اهتماماً خاصاً في بعض الميادين .

ولذلك كله ، قلت ، ولا أزال أقول : إن نعت القومية باللادينية والقوميين باللادينيين ، لا يتفق مع حقائق الأمور ، بوجه من الوجوه .

- ٣ -

تخلط المقالة بين الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وبين الدعوة إلى الإصلاح الديني ، فإنها تبدأ بالتكلم عن الجامعة الإسلامية ، ثم تحاول أن تبرهن عليها بنقل ما قاله الشيخ محمد عبده عن الإصلاح الديني .

في حين أن الدعوة إلى الجامعة العربية الإسلامية شيء ، والدعوة إلى الإصلاح الديني شيء آخر ، ولا يوجد بينهما تلازم منطقي ، يمنعنا من أن نلتزم احدهما دون الأخرى .

لنفرض أن شخصاً من الأشخاص يعتقد بالاقليمية المصرية ، فيقول « مصر ، بس » ولا يجذب بذل أي جهد في سبيل اتحاد العرب أو اتحاد المسلمين . أفلا يمكن أن يقول - في الوقت نفسه - بضرورة اصلاح الشؤون الدينية في مصر ؟

ولنفرض أنه يعتقد بالجامعة الإسلامية ، ويدعو إلى اتحاد المسلمين . أفلا يمكن أن يكون - في الوقت نفسه - من الجامدين الذين لا يسلمون بوجوب القيام بالاصلاحات الدينية بالمعنى الذي قصده الشيخ محمد عبده وبالشكل الذي ذكره الاستاذ شفيق غربال ؟

إنني عرفت المثات والمثات من القائلين بالوحدة الإسلامية ، ولكنني قلما صادفت بينهم من يسلم بمبدأ « عدم خضوع العقل لسلطان غير سلطان البرهان » .

وفي الأخير ، لنفرض أن شخصاً من الأشخاص يحارب النزعات الاقليمية ، ويدعو إلى اتحاد البلاد العربية ، ولا يعتقد بإمكان توحيد الأمم الإسلامية . أفلا

يمكنه - في الوقت نفسه - أن يقول بضرورة الاصلاح الديني في البلاد العربية ، ويدعو إلى هذا الاصلاح ؟

إني - شخصياً - ممن يدعون إلى اتحاد البلاد العربية ، من غير أن يعتقدوا بإمكان توحيد البلاد الاسلامية ، ومع ذلك أعتقد بضرورة اصلاح الاوضاع الدينية .

- ٤ -

ولكن اهم الامور التي يجب أن تؤخذ عليها مقالة الاستاذ شفيق غربال ، هي : عدم تقديرها للدور الخطير الذي تلعبه اللغة في حياة الاقوام وثقافتها .

فإن الاستاذ غربال لا يعير اقل اهتمام لأمر « اختلاف اللغات بين البلاد الاسلامية » ، لا في اقسام المقالة التي نقلتها آنفاً ، ولا في الاقسام الاخرى منها .

إنه يشير إلى انقسام البلاد الاسلامية إلى شرق أقصى ، وإلى وسط ، وإلى مغرب ، ولكنه لا يذكر شيئاً عن انقسامها إلى مناطق وعوالم عربية ، وفارسية ، وتركية وهندية ومالائية . . الخ . كما أنه لا يلتفت إلى اختلاف الاوضاع اللغوية ، في الاقسام الثلاثة التي ذكرها .

إذ من المعلوم أن ما يسميه الاستاذ « الوسط والمغرب » يدخل في نطاق العالم العربي ، ولكن القسم الذي يسميه « الشرق الاقصى » يبقى خارج نطاق العالم المذكور ، وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا القسم ينقسم - من حيث اللغة والثقافة - إلى مناطق عديدة ، يختلف بعضها عن بعض ، وعن منطقة العالم العربي ، اختلافاً كبيراً .

فكيف يجوز لنا أن نعتبر هذه الاقسام الثلاثة « متماثلة » ؟ وكيف يسوغ لنا أن نزعم أن هذه الانقسامات كلها ، من « آثار الاحداث التاريخية الطارئة ؟ » .

وإذا جارينا الاستاذ شفيق غربال ، في هذا المضمار ، فاعتبرنا « اختلاف اللغة » من الامور التاريخية الطارئة ، فلا ادري هل يبقى لدينا شيء يستحق التسمية باسم « الاحداث التاريخية الاساسية » ؟

يشير الاستاذ غربال في موضع آخر من مقالته إلى تنوع الثقافة الاسلامية ، فيقول : « إذ هي في الاندلس مثلاً تختلف عنها في الهند ، وهي في الغابات أو المراعي أو السواحل الافريقية تختلف عنها في الشام والعراق » . ومن الغريب أنه لا يلتفت هنا ايضاً إلى اختلاف الثقافة الاسلامية تبعاً للغات البلاد التي تحتضنها كأن تأثير اللغة في الثقافة ، اقل واضأل من تأثير الغابات والمراعي فيها ! .

إني اعتقد أن اللغة من أهم عناصر الثقافة ، فهي اعمق جذوراً من جميع العناصر الأخرى .

إن تواريننا القديمة لم تقدر أهمية اللغة في حياة الأمم حق قدرها ، فلم تذكر شيئاً عن تطوراتها ، إلا بمناسبة أمر الخليفة بتحويل لغة الدواوين إلى العربية .

ولكننا نعلم الآن : أن اللغات تتنازع وتتصارع على مسرح التاريخ . كما نعلم أن الصراع الذي يقوم بين اللغات ، يكون نوعاً من الحروب الباردة الصامتة ، التي لا تظهر للعيان والتي تستمر مدة أجيال وأجيال ، بدون انقطاع ، ولكنها تؤدي إلى نتائج أخطر بكثير من نتائج الحروب التي تصلصل فيها السيوف ، وتزجر فيها المدافع ، وتسيل فيها الدماء .

إن الغفلة عن هذه الحقيقة الاجتماعية الهامة ، كانت من افدح العيوب التي منيت بها تواريننا القديمة ، والتي لا تزال تمني بها كثير من تواريننا الحديثة .

وآتمنى بكل جوانحي ، أن لا تطول بنا هذه الغفلة ، أكثر مما طالت إلى الآن .

يشير الأستاذ شفيق غربال إلى التعارض القائم « بين القوميين اللادينيين وبين المصلحين الذين قدروا أن الاستمسك بالاصول التاريخية للثقافة شرط اساسي للنجاح » .

وأما أنا فأرى من واجبي أن أقول ، بعد أن نفيت عن القوميين تهمة اللادينية ، أنهم أيضاً يقولون بوجوب الاستمسك بالاصول التاريخية للثقافة ، ولكنهم يعتقدون بأن أهم واعمق الاصول التاريخية للثقافة هي اللغة ، التي يهملها الأستاذ شفيق غربال أهلاً كلياً . .

والفرق بينهم وبين الأستاذ ، يعود من حيث الأساس ، إلى تقدير أو عدم تقدير أهمية اللغة ، في حياة الأمم وثقافتها . .

- ٥ -

بعد هذه الملاحظات الأساسية التي حامت حول أسس القومية العربية ، أرى أن أشير إشارة عابرة إلى بعض الأمور الأخرى التي تخالف فيها المقالة المذكورة بعض الحقائق التاريخية :

١ - عندما يتطرق الأستاذ غربال إلى مقارنة الثقافة الإسلامية بالثقافة الأوروبية ، يزعم أن « الثقافة الأوروبية تخلت عن نصرانيتها » ثم يقول « وهذا في نظر العارفين سرّ بلواها » .

. إن ما اعرفه عن الثقافة الأوروبية وتاريخ تلك الثقافة لا يسمح لي بتأييد هذا الزعم . واميل إلى الظن بأنه ناتج عن عدم التمييز بين فصل الدين عن العلم والسياسة ، وبين التخلي عن الدين بصورة عامة .

٢ - يقول الاستاذ غربال أن « الحروب الصليبية اقتضت تسليم الزمام لرجال السيف » ، ولهذا السبب غلبت « كفة السياسة السلطانية على كفة السياسة الشرعية ، وضعفت لذلك الرياسة الدينية تبعاً لذلك ضعفاً بينا » .

في حين أن كل ذلك كان قد حدث قبل بدء الحروب الصليبية بقرون عديدة . فإن الرئاسة الدينية - أي الخلافة - كانت ضعفت وهزلت منذ انقضاء العهد العباسي الاول ، حيث ذهبت معاني الخلافة ، ولم يبق الا اسمها ، وحيث « صار الامر ملكاً بحتاً » و « صار السلاطين يدينون للخليفة تبركاً » .

وابن خلدون كان قد لاحظ ودون هذا التحول والتطور بكل وضوح وجلاء ، كما أنه كان علله تعليلاً يستند إلى « طبيعة الاجتماع البشري » .

فالزعم بأن « تسليم الزمام إلى رجال السيف » قد نتج عن الحروب الصليبية ، يخالف أثبت وأوضح حقائق التاريخ ويكون بمثابة « تحليل الحادث بما حدث بعده » .

٣ - يزعم الاستاذ غربال ان « انفصال الاقاليم العربية عن سائر اقاليم العالم الاسلامي » كان من نتائج الحروب الصليبية من ناحية ، والغزوات التتارية من ناحية أخرى .

ولكن هذا الزعم لا يتفق مع حقائق التاريخ . إذ من المؤكد أن العالم الاسلامي كان قد فقد وحدته - من الوجوه المذهبية والادارية والسياسية - قبل بدء الحروب والغزوات المذكورة بقرون عديدة .

٤ - يقول الاستاذ غربال « أن العروبة بأوضاعها الراهنة لم تنشأ عن العصبية ، بل نشأت عن فعل عوامل تاريخية طارئة » .

كما يزعم أن بدء العروبة « كما عرفها التاريخ الحديث » كان من نتائج « امتداد سيطرة الاوروبيين إلى قلب الاقاليم العربية في الوسط والمغرب وفي فارس » .

انه يخالف - هنا أيضاً - حقائق التاريخ والاجتماع :

يجب على الباحثين في امثال هذه القضايا ان يميزوا بين « العروبة » وبين « الشعور بالعروبة » ، وبتعبير آخر : بين العروبة نفسها ، وبين التفكير بها . وما لا شك فيه أن بدء العروبة يعود إلى تاريخ سحيق في القدم ، يسبق تاريخ الوقائع التي ذكرها الاستاذ بسلسلة طويلة من القرون . واما الشعور بالعروبة ، والتفكير بها ،

وجعلها محور سياسة واضحة . . فمما لم يبدأ الا بعد الأحداث المذكورة بمدة غير يسيرة .

إني اعتقد أن تاريخ العروبة لا يمكن أن يفهم على وجهه الصحيح ، إلا بتتبع الوقائع التي رافقت انتشار اللغة العربية واستقرارها :

من المعلوم أن اللغة العربية ، كانت قبل الإسلام شبه محصورة في الجزيرة العربية ، فلم تتعدّ حدود الجزيرة إلا في حافات الهلال الخصيب الذي يعلوها . ولكنها بعد الاسلام اخذت تنتشر بسرعة ، في قارتي آسيا وافريقيا ، إلى اقطار مترامية الاطراف .

فإن الفتوحات العربية التي اعقبت ظهور الاسلام نشرت الديانة الاسلامية من ناحية واللغة العربية من ناحية اخرى .

إنها لم تفرض ذلك على سكان البلاد المفتوحة فرضاً ، ولكن سير الوقائع - وتفاعل الحياة الاجتماعية - أدى إلى انتشار الديانة الاسلامية واللغة العربية انتشاراً كبيراً .

ولكن نتائج هذا الانتشار ، لم تكن متساوية في كل البلاد :

(أ) في بعض البلاد المفتوحة ، تغلبت اللغة العربية على اللغات المحلية تغلباً تاماً ، فأصبحت لغة عامة الناس في تلك البلاد كما أن الديانة الاسلامية صارت ديانة الأكثرية فيها . وهذه البلاد هي التي تكون العالم العربي ، في الحالة الحاضرة .

(ب) وفي بعض البلاد لم تتغلب اللغة العربية على اللغات المحلية تغلباً تاماً ، وأن أثرت فيها تأثيراً كبيراً . وتكونت بذلك امم إسلامية غير عربية كما حدث في ايران وما وراء النهر .

(ج) في بعض البلاد انتشرت اللغة العربية والديانة الاسلامية وبقيت فيها مدة قرون عديدة . إلا ان سلسلة الوقائع التاريخية انتهت إلى انحسار اللغة العربية والديانة الاسلامية ، من تلك البلاد ، بصورة نهائية كما حدث في الاندلس وصقلية .

(د) ولكن في بعض البلاد ، انتشرت الديانة الاسلامية نتيجة لفتوحات قامت بها شعوب اسلامية غير عربية ، وطبيعي ان هذه الفتوحات لم تنشر اللغة العربية ، بل نشرت لغة الفاتحين . ان فتوحات الاتراك السلاجقة في الاناضول والاتراك العثمانيين في البلقان ، كانت من هذا القبيل : انها نشرت الديانة الاسلامية ونشرت معها اللغة التركية .

وأما فتوحات المغول في الهند ، فأوجدت لغة جديدة مزيجاً من التركية والفارسية والعربية .

ولا حاجة إلى القول ان جميع هذه الفتوحات ، وسعت العالم الاسلامي ، من غير ان توسع العالم العربي .

(هـ) وفي الاخير ، في بعض البلاد ، انتشرت الديانة الاسلامية ، من غير فتوحات عسكرية ، بتأثير التجار والرعاة كما حدث في اندونيسيا وماليزيا .

ولهذه الاسباب كلها اصبح العالم الاسلامي اوسع بكثير من العالم العربي .

وأما ، لماذا سارت الاحوال على هذا المنوال ؟ . . لماذا تغلبت اللغة العربية على بعض اللغات تغلباً تاماً ، ولم تتغلب على بعضها الآخر ؟ . . ولماذا توقفت انتصاراتها الحاسمة ، في سفوح جبال زاغروس ؟ . .

إني لا أرى لزوماً ولا مجالاً لبحث ذلك وشرحه هنا . ولكني أقول ، ان عوامل ذلك كانت كثيرة ومتنوعة . منها : مبلغ قرابة اللغات المذكورة الى اللغة العربية أو مغايرتها لها . . ومنها : حيوية كل واحدة من تلك اللغات وثروتها الأدبية في عهد الفتوحات العربية . . ومنها :

هجرات القبائل العربية التي رافقت الفتوحات ، أو تمت بعدها ومبلغ استمرار تلك الهجرات . . .

وأقول بلا تردد : أن تأثير هذه العوامل المختلفة ، كان أقدم وأعمق وأوسع بكثير من تأثير الحروب الصليبية والغزوات التتارية التي يشير إليها الاستاذ غربال .

كلمة ختامية

قبل ان اختتم هذا العرض والنقد ، أود أن أقف قليلاً عند الكلمة التي اختتم بها الأستاذ شفيق غربال مقالته المنشورة في مجلة الهلال :

يفاجيء الأستاذ قراءه ، في نهاية المقالة بفكرة جديدة لا تمت بصلة ما إلى ما سبقها من الآراء . هذه الفكرة ، هي : الدعوة إلى « جمع الكلمة على اصلاح ديني اسلامي مسيحي ، يصد نزعات الالحاد والمادية » .

ويتبين من ذلك ان الاستاذ شفيق غربال يرى لزوماً لاصلاح يشمل الدين الاسلامي والدين المسيحي في وقت واحد ليشارك الدينان في العمل لتحقيق غاية واحدة ، هي « صد نزعات الالحاد والمادية » .

افلا يترتب عليه - والحالة هذه - أن يسلم بأن هذا الاشتراك لا يمكن أن يتم تحت راية أحد الدينين ؟ بل انه يحتاج إلى راية أخرى ، تختلف عن راية كل منهما ، ليستطيع الدينان أن يجتمعا ويعملا تحت ظلها ؟

وهذه الراية الجامعة ، بالنسبة اليها ، هل يمكن أن تكون شيئاً غير « راية الوطنية والقومية » ، وبتعبير أقصر : راية العروبة !

أفلا يحق لنا أن نقول ، هنا أيضاً : العروبة أولاً ؟

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

- ١ - آراء واحاديث في الوطنية والقومية
- ٢ - احاديث في التربية والاجتماع
- ٣ - صفحات من الماضي القريب
- ٤ - العروبة بين دعائها ومعارضيتها
- ٥ - محاضرات في نشوء الفكرة القومية
- ٦ - آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
- ٧ - آراء واحاديث في القومية العربية
- ٨ - آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
- ٩ - العروبة اولاً!
- ١٠ - دفاع عن العروبة
- ١١ - في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية
- ١٢ - حول الوحدة الثقافية العربية
- ١٣ - ما هي القومية
- ١٤ - حول القومية العربية
- ١٥ - الاقليمية جذورها وبذورها
- ١٦ - ثقافتنا في جامعة الدول العربية
- ١٧ - ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

■ ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري

■ عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى

■ التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق

■ فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون

■ خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة

■ جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١ ، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية

■ عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية

■ أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية

■ توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون

ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً : « مرعبي »

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

20.DEC.1998

او ما يعادلها